شارل شرتوني

لبنان

من
النزاعات المديدة
الى
دولة القانون



صدر للمؤلف:

- قراءات في النزاع اللبناني، مركز الدراسات والبحوث اللبنانية، بيروت، 1986.
- *Les dix chapitres de Tūma al kfarṭābī, Document sur les origines de l'Église maronite*, Recherches, 1, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de l'Université Saint-Joseph, Beyrouth, 1987.
- *Christianisme Oriental, Kérygme et Histoire*, Paul Geuthner, Paris, juin 2006, *(ouvrage collectif dirigé par Charles Chartouni)*.
- *Histoire, Sociétés et Pouvoir aux Proche et Moyen-Orient* (2 volumes), Paul Geuthner, Paris 2001 *(ouvrage collectif dirigé par Charles Chartouni)*.
- *Le conflit libanais, approches de la Quotidienneté*, Centre des études libanaises, 1987.
- *Conflict Resolution in Lebanon, Myth and Reality*, Center for International Development and Conflict Management-University of Maryland at College Park (USA),1993; Human and Human Rights Foundation, Beirut, 1994.
- *Global Society, Technopoly and Democracy, Essays in Political Epistemology*, Institute of Social Sciences, Π, Lebanese University, 1997.

Textbooks:
- *Politics of Difference*, (3 volumes), Institute of Social Sciences, Π, Lebanese University, 2000.
- *Democracy and Market Oriented Reforms*, (3 volumes), Institute of Social Sciences, Π, Lebanese University, 2000.

Librairie el-Bourj 11193

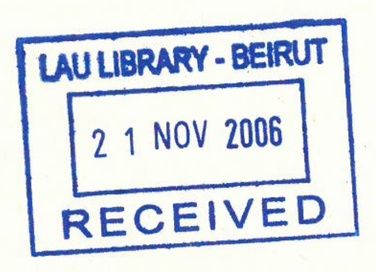
A
320.95692
C486l

شارل شرتوني

لبنان

من النزاعات المديدة الى دولة القانون

LAU LIBRARY
BEIRUT





© دار النهار للنشر، بيروت
الطبعة الاولى، حزيران 2006
ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 561693-1-961
darannahar@darannahar.com
ISBN 9953-74-096-8

الفهرس

LAU LIBRARY
BEIRUT

مقدمة

في السياسة كما في سائر الأمور، تكمن البداية
في الاعتراض الأخلاقي.
ميلوڤان دجيلاس

تنطلق هذه المحاولة(*) من اعتبارين أساسيين: 1) ضرورة الخروج على منطق سياسات النفوذ التي تحكم الحياة العامة في بلادنا والدخول في حوار حول الخيارات الأساسية التي ينبغي اعتمادها في مجال إقفال ملفّات السلم الأهلي ومراجعة مرتكزات الثقافة السياسية وإعادة بناء السياقات السياسية على قاعدة دولة القانون والأداء الديموقراطي؛ 2) إجراء قراءة نقدية للواقع اللبناني على غير مستوىً وذلك من أجل إزاحة الفرضيات والمقاربات الخاطئة التي أدّت إلى الطرق المسدودة التي سلكها الأداء العام دون تمييز.

إن فقر الجدال السياسي وافتقاد البلاد لنخب إصلاحية فاعلة وعَدَم المساءلة الديموقراطية هي من أهم العوائق التي جعلت من عملية الإصلاح وعداً فارغاً يتوسّله السياسيون الحاليون لتغطية طبيعة ممارساتهم ومؤدّياتها الفعلية. إن الفراغ الذي تدور فيه الحياة السياسية اللبنانية، يستفيد من غياب القراءة النقدية وضعف النخب المضادة وعدم توافر سياسات بديلة تظهّر الفراغ الذي تنطوي عليه السياسات القائمة، ثم تدفع باتجاه عمل إصلاحي حقيقي يتناول كل الملفّات التي ينبغي تناولها

LAU LIBRARY BEIRUT

في هذه المرحلة التأسيسية. إن أخطر سمات هذه المرحلة هو انطلاقها من سياسات الأمر الواقع والابتزاز المعنوي والتسمّر في دوّامات التجاذبات بين سياسيين لا مفكرة لديهم سوى تأمين مصالحهم ودوام نفوذهم على تنوع مداراته؛ وتيارات سياسية ودينية توتاليتارية التوجّه تعمل على إحكام الإقفالات على حرّيات وحقوق المجتمع المدني بتنوّع مستوياتها.

لن تكتب الحياة لهذه الفرصة التاريخية التي أتاحها التقاء المفكرتين الداخلية والخارجية حول إعادة البناء الوطنية على قاعدة استعادة السيادة اللبنانية الفعلية وحرّية القرار الذاتي، وإعادة بناء الدولة على أسس ميثاقية وديموقراطية معلنة، ما لم نبادر إلى إجراء نقلات نوعية في حياتنا الوطنية تنقلنا إلى حيّز سيادي وديموقراطي فعلي، تنتهي معه المداخلات الخارجية كواقع مطبّع ومتغيّر سياسي داخلي، والأداء السياسي الذي أفرغ الإرث والمناخ الديموقراطيين من مضمونها على كل مستويات الحياة العامة.

تفترض إعادة بناء البيت اللبناني الحاضرة الدخول من باب داخلي قاد إليه شعور اللبنانيين على تنوّع انتماءاتهم بأن لبلدهم قيمة معنوية تجعل منه ذا قيمة سياسية تنبغي المحافظة عليها. ما قاله البابا يوحنا بولس الثاني حول «لبنان-الرسالة» لم يعد فقط إعلاناً مبدئياً، بل أمسى إحساساً عميقاً لدى اللبنانيين بأن لهذا الكيان الذي تنازعوا حول مشروعيته طوال عقود، حيثية أثبتت جدارتها الإنسانية؛ وبالتالي عليهم أن يجعلوا من هذه القناعة الضميرية وهذا الإحساس الشعوري واللاشعوري، منطلقاً لإعادة بناء عقلانية تأخذ كل مكوّنات الديموقراطية الحديثة من عقلانية المقاربات والأداء، وقيم دولة القانون التعدّدية والتوافق الإرادي، وأولوية حقوق الإنسان ومبادئ الإنماء المتكامل والعدالة الاجتماعية والرعاية البيئية.

تنطلق هذه القراءة من منهجية تعدّدية مبنية على وعي الترابطات الطارئة والبنيوية بين متغيّرات الداخل والخارج، وبين المواريث التاريخية والديناميكيات الحاضرة، ومقاربتها على نحو يساعد على تخريج سياسات عقلانية وهادفة إلى إقفال ملف النزاعات المديدة والانتقال إلى واقع دولة القانون التي تربط الحياة السياسية بمرتكزات دستورية وأخلاقية وحقوق مبدئية وحرّيات تأسيسية تنئينا عن هذا الواقع المبني على تركات تاريخية سيئة، وغياب العقل عن الفعل والمسار التاريخيين، وفقدان الاعتبارات الأخلاقية والمعيارية في السلوك السياسي والتعاطي الإنساني، والبقاء عند تخوم الحداثة وعدم الدخول إلى حركتها الداخلية القائمة على العقلانية النقدية والعملانية، والاستقلالية الذاتية، وحقوق الانسان، ومبادئ الحرّيات الخاصة والعامة ومؤسسات دولة القانون والسلوك الديموقراطي...

إن تسمّرنا في تموضعات ذاكرة تاريخية غير نقدية، ومقولات وبنى معرفية وسلوكية مندثرة وبقائية ونزاعية، لن يؤسّس على وجه التأكيد مرحلة جديدة لطالما انتظرناها وهي اليوم في متناولنا إن شئنا. فهلاّ نجعل منها منطلقاً لتجاوز واقع النزاعات المتداخلة والمغلقة ومقولة إضاعة الفرص التي طبعت الأداء السياسي في العقود الثلاثة المنصرمة؟

جورجتاون

27 كانون الأول 2005

LAU LIBRARY
BEIRUT

* أتوجه بالشكر الى جوّش ميتشل لأستضافتي في دائرة الحكم والسياسة - معهد الخدمة الخارجية في جامعة جورجتاون منذ سنة **2003**، الأمر الذي أتاح لي العمل على برنامج الابحاث الموسّع الذي تأتي هذه المحاولة من ضمنه.

يرجى من القارئ الكريم قراءة هذه المحاولة كمقالة مطوّلة ومتواصلة الأقسام.

إن الحرص على دقّة المفاهيم المستعملة يستوجب، في بعض الحالات، إيراد مرادفاتها في اللغات الأوروبية التي صيغت أصلاً فيها. ويتضمّن النصّ أيضاً ذكراً للمراجع التي عدنا إليها في القسم النظري وفي بعض الأحيان في القسم العائد للحياة السياسية الفعلية وذلك عندما اقتضت ضرورات البحث الأمر لناحية الوضوح والتماسك.

الاشكاليات والمداخل

إن المسألة الأبرز التي تطرحها المرحلة الجديدة على مختلف الأطراف السياسية هي إمكانية الدخول في مراجعة نقدية للماضيين القريب والأبعد والسعي إلى تحديد معالم أفق سياسي جديد يسمح بتجاوز التركات النزاعية الثقيلة، باتجاه رؤية أكثر ارتقاء على المستوى الإنساني وحرصاً على إحياء الإرث الديمقراطي في حياتنا العامة ونوعية مداخلتنا من أجل إرساء ديناميكيات سلام وإصلاح في الشرق الأوسط. إن إطلاق ديناميكيات جديدة أصبح من الضرورات الحيوية وخصوصاً أننا في صدد إعادة بناء الكيان السياسي اللبناني بعد مرحلة من الحروب المديدة والمداخلات الخارجية التي قضت على حيثية لبنان الكيانية والدولية (Étatique)، وكادت تقضي على إرث الحرّيات الذي اختزنه مجتمعه المدني على تنوّع مكوّناته. إذن لا بدّ من أن يكون هنالك مشروع جديد لمرحلة جديدة وذلك من أجل ايجاد المرتكزات الجدّية للاستقلالية الوطنية المستعادة والحؤول دون العودة إلى دائرة النزاعات الإقليمية المفتوحة، وهذا يتطلب بادئ ذي بدء إعادة تكوين مجتمع سياسي مؤسّس وديموقراطي كمقدمة أساسية من أجل إعادة بناء الدولة اللبنانية على مرتكزات دولة القانون والقيم التي أعلنتها الشرعة العالمية لحقوق الانسان. لن نصل إلى مبتغانا

LAU LIBRARY
BEIRUT

هذا ما لم نسعَ بشكل فعلي الى تجاوز عوائق بنيوية حالت دون تبلور ثقافة سياسية ديموقراطية وليبرالية وبالتالي دون نجاحنا في تجاوز الفراغات الديموقراطية التي نحياها على غير مستوى، بدءاً من واقع الدولة الذي تتقاسمه سياسات النفوذ المتناحرة ومروراً بتركيز الصراعات الإقليمية في قلب المعادلات السياسية اللبنانية الداخلية ووصولاً الى غياب الحياة السياسية الديموقراطية والقائمة على النضال من أجل بلورة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والبيئية التي يستحقّها أي مجتمع يرى ذاته ليبرالياً وحرّاً وديموقراطياً.

إن معاناتنا المريرة الإرث السياسي التقليدي القائم على تسكير الحيّز العام على المداخلات الديموقراطية الحرّة، وإقفال باب تداول النخب السياسية، واقتصار الحياة العامة على سياسات النفوذ الشخصية والطائفية والعائلية، على نحو يحول دون بروز أفق يؤهّل للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، هو محور أساسي في هذه المقاربة.

تنطلق هذه المقاربة من حالة ذهنية ونفسية، قررّت أن تتجاوز تركات العقود الثلاثة الماضية التي حجرتنا في دوامات نزاعية مقفلة، وولّدت ذهنية دفاعية ومحاذِرةً وغير قادرة على المبادرة نتيجة للحدود التي فرضتها النزاعات المُشَرّعة على أرضنا. لقد آن الآوان لدخول بلادنا ومجتمعنا السياسي في حال من التطبيع السياسي والذهني والنفسي، الذي يتطلبه العمل الديموقراطي كما هو متعارف عليه في المجتمعات الغربية، التي دفعت بهذا الأنموذج الراقي الذي شكّل نقلة نوعية ليس فقط على مستوى الحياة السياسية بل على مستوى التقدم الأخلاقي للبشرية. لقد آن الآوان لأن نتبنّى هذا المناخ الحضاري والفكري والسياسي، لنبني حياتنا السياسية على ثقافة الاعتراف والندّية المعنوية والتعاقد الحرّ والتغيير الديموقراطي والتداول المتحرّر ومؤسسات دولة القانون وقيم الاعلان العالمي لحقوق

الانسان ومنطق الحقوق الأساسية والحرّيات العامة والخاصة؛ وأن ندفع بهذا النموذج بديلا عن سياسات السيطرة والنزاعات المغلقة وزعزعة كل مقومات العمل المدني.

ليست صدفة أن ترتبط الدوامات النزاعية في بلادنا وفي المنطقة بثقافات سياسية نزاعية وأداء سياسي نزاعي واستعدادات ذهنية ونفسية نزاعية، فالكل يرتبط بمنابت اجتماعية وايديولوجية وقيمية نزاعية في منطلقاتها ومؤدّاها. فلا تغيير دون عمل فكري وسياسي من أجل تفكيك هذه البنيات الإيديولوجية والمجتمعية كأساس منشئ ديناميكيات سلمية وديموقراطية.

LAU LIBRARY
BEIRUT

المنطلقات الفكرية للمداخلة السياسية

نحن لسنا بصدد تبنٍّ أو صياغة توجّهات إيديولوجية، لأن زمن الإيديولوجيات التي ادّعت تغيير العالم باسم تصوّرات فكرية مغلقة وقائمة على قراءة اختزالية للواقع باسم متغيّر محدّد (الاقتصاد كما في الماركسية، أو الدين كما في الأصوليات، أو الأمّة كما النظريات القومية) قد سقطت كأفكار وممارسات ونظم، وأدّت الى مفاعيل كارثية بفعل الديكتاتوريات القمعية والدموية التي أقامتها، وفشل الأداء الحكومي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والبيئية، وإقامتها واقع النخب المغلقة التي ألغت التداول السياسي وحوّلت الدولة الى أداة لترفيد ثروات ورفاهية أعضائها ولإقفال طريق المشاركة السياسية والمساءلة الديموقراطية، وإلغاء كل شكل من أشكال دولة القانون ومبادئ الحرّيات العامة والخاصة، وإقامة أشكال نزاعية شتّى عبر تفعيل الصراعات الإتنية والدينية، وفتح مجابهات عسكرية لا مبرّر لها سوى سياسات النفوذ وإرادة الهيمنة باسم إيديولوجية سياسية أو دينية أو قومية، وتهديد السلم الإقليمي والعالمي عبر دفع سياسات التسلّح الكلاسيكية والنووية، وإبراز خطوط شرخ حجرت المجتمع الدولي ضمن دائرة الحرب الباردة وصَنَعَت من النزاعات المحلية سلسلة من النزاعات-البدائل.

لقد سقطت الروايات الكبرى وها نحن اليوم أمام عالم تعدّدي ومتداخل تعتمل في داخله أزمات ملازمة لِبُنَاه النزاعية، ومتفاوت في

درجات انخراطه في الحداثة سواء لجهة رواياتها المؤسِّسة أو فيما يخصّ البُنى التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بها؛ وتتوزع خطوط الشرخ فيه بين الانقسامات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية الطابع والتي يعبر عنها من خلال معادلة الشمال والجنوب، والانقسامات الجيوپوليتيكية التي تنعقد حول متغيّرات الهوّيات المتصادمة (كما هو الحال في أفريقيا ودول البلقان وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط) والراديكاليات السياسية التي تدفع بدوّامات عنف عدمي ومشاريع سيطرة توتاليتارية بدائية (الخمير الحمر في كمبوديا، طالبان في أفغانستان، والسنديرو لومينوسو و توپاك أمارو في البيرو، وتنظيم القاعدة كحركة إرهابية دولية،...) تحاول من خلالها عزل مجتمعاتها عن بقية العالم؛ والإسلام الأصولي الذي يحاول تثبيت خطوط شرخ دينية لاغية الفواصل الدولاتية داخل الديموقراطيات الغربية، والسيطرة على الدول العربية والإسلامية، على قاعدة خلافة إسلامية عالمية. لكن لا بدّ من الوعي أن هذه التقسيمات المنهجية التي نعتمدها في مجال تحديد المتغيرات العاملة في النظام العالمي الحاضر، ليست في حالة تناظم أو مخارجة، بل هي في حالة تداخل فعلية بين خطوط شرخ تؤدّي إلى ديناميكيات سياسية ونزاعية.

لقد أثبتت الدراسات الدولية أن ديناميكيات التهميش التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والتكسّرات التي تصيب المباني المعنوية هي التي تولّد الحركات الراديكالية الإيديولوجية والدينية، والتي تتركز على قاعدتها خطوط الانقسامات الجيوپوليتيكية الجديدة. إن واقع الانخراط البنيوي الذي يحياه العالم اليوم بحكم ديناميكيات العولمة التداخلية والتفكيكية في آن معاً، يفترض مقاربة مسائل التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تزاوجاً في المستويات التحليلية والتدبيرية بين متغيّرات الخارج والداخل. نحن في عالم متداخل حيث تفترض السياسات التدبيرية ترابطاً بين

LAU LIBRARY
BEIRUT

مستويات الحكم الداخلية والخارجية كسبيل أساسي من أجل معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والبيئية والأمنية والثقافية. إن البلدان التي لم تنجح في الدخول إلى قلب هذه المعادلة الترابطية على أسس إصلاحية شاملة، دخلوها من بابها الخلفي أي من باب الاقتصاد المنحرف والجريمة المنظمّة والحركات السياسية الراديكالية والأصوليات الدينية العنيفة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي. إنّ الخيار المطروح اليوم على الحكومات في العالم النامي هو انتقاء باب الدخول الى العولمة، فإما دخولها من باب «الدول الساقطة» أو من باب التجارب الإصلاحية القائمة على الترابط البنيوي بين الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تقوم خياراتنا الإصلاحية والديموقراطية حول المحاور الآتية:

1) **الفهم الصحيح والتطبيقي المنهجي للحداثة**: لقد أثبتت المقاربة الإنتروپولوجية لواقع النزاعات المعاصرة أنها تنعقد في معظمها حول تقاطع الأزمات البنيوية في السياسة والاقتصاد والاجتماع مع أزمة المباني المعنوية الخاصة بالمجتمعات التقليدية وإساءة فهم الحداثة وتطبيقاتها. كما أن إساءة فهم الحداثة هو في أساس المشاكل البنيوية والإقفالات المتعدّدة الوجه التي تحياها مجتمعات كثيرة في العالم. تقوم الرواية الفكرية بانية الحداثة على مفهوم استقلالية العقل وفاعلية الحرّية الإنسانية في إطلاق المعاني والمبادرات الإنسانية بمعزل عن أي مرجعية خارجة عن النطاق الإنساني أو أيِّ «ميتا-رواية» (méta-récit) خارجة عن الحيّز الإنساني والإرادة الإنسانية. أما الروايات التقليدية فتقوم على ميتولوجيات أو على معطيات الوحي التي تحمل معاني وأنظمة قيمية ومعايير سلوكية. إن الصدام يتمّ عندما تتنافى الروايات على أساس التنكر المتبادل لصلاحياتها في المعرفة والعمل؛ وتتآلف عندما يُصار إلى التسليم بقواعد المعرفة والعمل التي أبدعتها الحداثة وإلى المقاربة النقدية والتفسيرية للروايات التقليدية

من قبل الفرد الذي بحكم استقلاليته الفكرية والمعنوية يؤسِّس العمل المعرفي والمبادرات العملية. إن أول مرتكزات الديموقراطية المعاصرة هي استقلالية الأفراد الفكرية والمعنوية وأولى مهمّاتها هو حماية حرّية الأفراد الفكرية والحياتية.

إن مؤسّسات الحداثة التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والسياسية تفترض فهماً ليس فقط لآلياتها العملانية والإجرائية بل فهماً للرؤية الفلسفية التي أطلقتها. إن التلازم بين الرؤية العلمية والأصول الإجرائية في هذه المؤسّسات هو في أساس أي فهم لأدائها وفي أي مبادرة عملية لتغييرها إنطلاقاً من نقد مفاهيمها وآلياتها وأهدافها ومؤدّياتها. إن التداخل بين «العقلانية الأدواتية» (Zweckrationalität) التي تقوم على دراسة الآليات العملانية والإجرائية «والعقلانية القِيَمية» (Wertrationalität) التي تقضي بتقويم ونقد الصيغ التجهيزية والتنظيمية والإجرائية انطلاقاً من رؤية فلسفية نظرية وأخلاقية كما ظهّره ماكس ڤيبر[1]، قد أقام مرتكزات العقلانية النقدية التي تهدف إلى تلافي الإقفالات التي يمليها «المنطق المغلق» كما يوصّفه نيكلاس لومان[2]، لقطاعات الحداثة الذي ينحي تغليب الوجهة الوظيفية والعملانية والإجرائية واستبعاد القراءة النقدية التي تهدف إلى تقويم عمل هذه القطاعات انطلاقاً من رؤية تداخلية للمجتمع، ومن قراءة نقدية للفرضيات والمعايير المعرفية والتقنية والقيمية والإيديولوجيات التي تحكم أداءها. تكمن إساءة فهم الحداثة من الناحية التطبيقية في البقاء خارج جدلية العقلانية النقدية والاكتفاء بتطبيقات تقنية معطوفة على رؤية معرفية غير حديثة في مفاهيمها الفلسفية والأخلاقية وأدواتها التحليلية.

إن هذا الإنفصام بين الفعل والمعنى الذي يعايشه الكثير من المجتمعات خارج المدى الحضاري الغربي، هو ما يؤدّي الى حالة الفراغ القيمي الذي

LAU LIBRARY BEIRUT

تحياه وردّات الفعل الأصولية كإواليات دفاعية لرأب الهوة الفصامية والإرهاب العدمي لإلغاء الواقع عبر تدمير الآخر. يضاف إلى ذلك أن الحداثة تقوم على تمييز مبدئي وعملي بين الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والعلمية، ولا بدّ من تطوير الرؤية المعرفية والعملية في مجتمعاتنا على أساس هذه التمايزات وتداخلها من خلال ما يسميه ادغار موران «بالنموذج المركّب»[3] (Paradigme complexe) كمرتكز للمقاربات المعرفية والاستراتيجية. إن مشكلة مجتمعات كالتي نعيش فيها هو قيامها على قاعدة زمنيات، وعلى أساس بُنى معرفية وعملانية متفاوتة، تنبئنا عن سبب الديناميكيات النزاعية التي تعتمل في داخلها وتحول دون التماسك الفكري والمعنوي والسلوكي فيها. الحداثة تفترض انقلابات معرفية واستراتيجية لا بدّ من الأخذ بها إذا ما أردنا الخروج من تضاعيف التفاوتات إلى وسط إنساني متماسك في معالمه ومعاييره وقيمه.

2) **معالم الديموقراطية المعاصرة وتطبيقاتها ومؤدّاها**: إن الديموقراطية المعاصرة هي نتيجة لسياق تاريخي يعود في منشئه إلى الديموقراطية الأثينية التي انعقدت منذ بداياتها بحسب أرسطو حول مبدأ النظام الدستوري الذي يوصّف بولاء المجموعة السياسية التي نسمّيها مواطنين للقوانين التي أرادوها وأقرّوها لأنفسهم. فالإنتظام السياسي (Taxis) كما يعرّفه أرسطو[4] لا يتمّ إلا داخل بنية تعاقدية يرتضيها المواطنون إطاراً ينتظم داخله النقاش العام حول الخيارات الأساسية التي يختارونها أساساً لكيانهم السياسي والدولي. القديس أوغوسطينوس في تعريفه الكيان السياسي[5] (Civitas) يفترض توافقاً بين كائنات عقلانية حول غايات يعتبرونها أساسية وبالتالي يستثني غاياتٍ أخرى. مفهوم الشأن العام لا قيمة له إن لم يكن هنالك مفهوم للعدالة وأسس تنظيمية عادلة تجتمع حولها الجماعة. هذه المفاهيم هي الخير العام، ودولة القانون التي تقوم

على مبادئ فصل السلطات، والحدّ من السلطات، ومساءلة السلطات ومحاسبتها، والحق في العصيان المدني.

هذا التعريف يسقط سلطة الأفراد والأوليغارشيات ويحيل مفهوم السلطة إلى القانون الدستوري وتطبيقاته وإلى مفاهيم الولاء والوطنية الدستورية (Verfassungspatriotismus) كما يعرّفه يورجن هابرمس[6] والمشاركة السياسية -وما تتضمنه من حقوق تمثيلية وتجمّعية وحرّيات فكرية وحياتية-، والمساءلة الديموقراطية. إن أهمية هذه الدلائل التي اخترنا لوصف الديموقراطية، هي تقاطعها حول تعريف موضوعي لطبيعة الحياة السياسية ينأى بها عن كل أشكال العلاقات السلطوية الاعتباطية وإرادات النفوذ التي تتماهى معها تعريفات العمل السياسي في بلادنا. إن تركيزنا على هذه المعالم هو لتأكيد أن الحياة السياسية الديموقراطية تستند إلى نظام قيمي يقوم على مبادئ حقوق الانسان، التي تكرّس كرامة الشخص البشري، والمساواة الكيانية والمدنية بين الناس على تنوع انتماءاتهم الجنسية والعرقية والإتنية والدينية، والحرّيات العامة والخاصة، والمشاركة السياسية المفتوحة، والعدالة التوزيعية. كما أن كيان الدولة الديموقراطية هو كيان معنوي مستقل بحكم طبيعته الدستورية الصرف وارتباطه بآليات التشريع التي تلازم مفهوم المواطنية في الأنظمة الديموقراطية من خلال المؤسسات التمثيلية، والمشاركة السياسية بتنوّع أشكالها، والمساءلة الديموقراطية. هذا يعني بالتالي أن لمؤسسات الحكم حقيقة موضوعية لا علاقة لها بمصالح الحاكمين أو مزاجاتهم. الحكم الديموقراطي ليس بامتداد سياسات النفوذ التي ترفض أن تعطي الدولة كياناً معنوياً ومؤسّسياً ودستورياً خارجاً عن حيزّ نفوذها، وكأن الدولة لا وجود لها إلا بقدر ما هي امتداد لمصالح الطبقة السياسية. إن لقب «دولة الرئيس» لوصف وضعية رئيس الوزراء عندنا هو أبلغ دليل على تماهي المؤسّسة الحكومية مع شخص رئيسها،

LAU LIBRARY
BEIRUT

الأمر الذي حدا بأحد الإداريين الكبار إلى إعلام أحد رؤساء الحكومة «أن هذه دولته ودولة كل الناس أيضاً». إن أحد أعطاب الثقافة السياسية في بلادنا هو هذا الإرث الثقيل من المفاهيم والممارسات غير الديموقراطية العائدة لمفهوم وأداء السلطة في الأزمنة الامبراطورية السابقة للإسلام، وفي زمن الخلافات الإسلامية، وثقافة السرايات العثمانية، وطبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية التي طبعت الزمن الإقطاعي في بلادنا، والتي لم يتمّ تجاوزها لا على مستوى قطيعة معرفية مع هذه المفاهيم ولا على مستوى الأداء الفعلي للمواطنين والطبقة السياسية.

أما الأمر الآخر الذي نودّ تظهيره في مجال تعريفنا الثقافة الديموقراطية المعاصرة هو التركيز على طبيعتها الإجرائية في مجتمعات معاصرة قائمة على اختلافات أساسية توجب إعادة النظر بالعمل الديموقراطي والمؤسّسات الديموقراطية. تقوم المجتمعات المعاصرة على قاعدة التعدّدية القيّمية وتعدّدية الأساليب الحياتية، الأمر الذي يحول دون إجماع حول مفهوم قيمي جامع كمرتكز لنظام ديموقراطي متوازن والذي يستوجب إبداله بمفهوم جامع للعدالة السياسية. عندذاك تطرح الإشكالية الديموقراطية على الشكل التالي، كيف نستطيع أن ننّظم العيش المشترك بين أناس تفصل بينهم خيارات قيمية ومناقبية ومناهج حياتية؟ الجواب، علينا أن نطوّر مفهوماً للعدالة السياسية الذي يضمن هذه التعدّدية من خلال نظام سياسي يدين فيه الناس على اختلافاتهم بقيم سياسية جامعة وعادلة كالقيم التالية: «السلم الاجتماعي، حكم القانون، الإعتراف بالتعدّدية، تعزيز الاتجاهات التداخلية على مستوى الحقوق والحرّيات والفرص، الوفرة الاقتصادية، المنحى الإنمائي، الانفتاح على الحقيقة، احترام الحياة الخاصة».

يفترض غياب مفهوم قيمي جامع كمرتكز للحياة العامة في الديموقراطية، قيمة بديلة هي قيمة التواصل الحواري بين أطراف المجتمع

السياسي المتباين من أجل تحديد القيم السياسية الأساسية التي سوف يستند إليها كيانهم السياسي بعيداً عن منطق توازن القوى وعلى أساس مبدأ الحقوق الأساسية الجامعة. هذه الديناميكية الحوارية لن تنطلق من الفراغ بل من النظم القيمية التي يدين بها أعضاء المجتمع الديموقراطي ولكن على أساس إجراء تسوية تستند إلى مبدأ التسوية التداخلية (Overlapping Consensus) بين هذه الخيارات القيمية المختلفة، كما يصفه جون رولز[7]. إن المناقبية الخاصة بالديموقراطية المعاصرة هي مناقبية التواصل والحوار والجدال (Diskursive Ethik) التي يتأسس معها النظام الديموقراطي المعاصر كما حدّد خصائصه يورجن هابرمس[8]. المشكلة الكبرى التي تطرح مع هذا النظام هي كيفية التعاطي في ظل ديموقراطية ليبرالية تدين بتعدّدية القيم مع أقليات غير ليبرالية في قِيَمِها وتهدّد في قناعاتها وأدائها هذا النظام الذي يصون حقوقها وحرّياتها. الجواب يكمن في أن هذه الأقلية لا تستطيع أن تستثني نفسها من الديناميكية النقاشية وذلك من أجل التفاهم حول القيم السياسية والمدنية الجامعة وبالتالي إلتزامها على مستوى القناعات السياسية والأداء الفعلي، وإذا ما استثنت نفسها أو رفضت الاشتراك أو حاربته بشكل معلن، فهذا يعني أنها قد وضعت نفسها خارج دائرة الجماعة الديموقراطية والوطنية.

ينطلق مفهوم الحكم في المجتمع الديموقراطي من قاعدة نقاشية بين مواطنين يتعاطون مع بعضهم البعض كشركاء في «سياق إقناع مشترك» يقوم معه الحكم على قاعدة أفقية لا عمودية قائمة على المشاركة «والمعقولية العامة»، التي تفترض أن الناس في النظام الديموقراطي لا يختلفون فقط على أساس مصالح تفرّق بينهم، بل أيضاً على أساس قناعات أخلاقية وحياتية وفلسفية ودينية تفصلهم. لكن هذا الاختلاف لا يمنعهم من احترام قناعات هؤلاء الذين يختلفون معهم وألا يضعوا موضع المساءلة

LAU LIBRARY
BEIRUT

معقولية مواقفهم. وأخيراً لا بدّ من تعيين الفضيلة الأخرى التي يتطلبها النقاش العام، وهي «الإعتدال المبدئي» الذي يحكم التواصل على أساس الاحترام المتبادل للآراء ونسبية التموضعات السياسية والحدود التي تفرضها الأوضاع البشرية.

تدفع هذه المفاهيم للثقافة الديموقراطية المعاصرة بمفهوم الجمهورية الإجرائية[9] (Procedural Republic) التي تنظّم الحياة العامة إنطلاقاً من قيم سياسية جامعة تلتزمها الجماعة على اختلاف هويّاتها وقناعاتها وخياراتها الحياتية، وانطلاقاً من حياد الدولة تجاه أنظمة المعتقدات الدينية والفلسفية والأخلاقية وأساليب الحياة وعلى أساس ضمان حرّية الأفراد والجماعات في الاعتقاد وفي حرّية تبديل الاعتقاد. لا يهدف العمل التشريعي في الديموقراطيات المعاصرة إلى فرض نظام قيمي جامع إنطلاقاً من مفهوم معيّن للخير الأخلاقي بل إلى تأمين حرّية الأفراد في تحديد خياراتهم القيمية والحياتية انطلاقاً من رؤيتهم الفلسفية والدينية والأخلاقية. فالإشكالية كما نتبيّنها هي سياسية لا أخلاقية، لأن المجتمعات المعاصرة على تعدّديتها الحياتية والقيمية لا تنطلق من إجماع قيميّ. إن حياد الدولة القيمي (Neutralité axiologique) لا يعني حيادها تجاه القيم السياسية والمدنية التي تبنى عليها الجمهورية، والتي هي بمثابة المرتكزات الأپيستمولوجية للحياة السياسية والمدنية.

3) **المواطنية الناشطة ومحاور العمل الديموقراطي**: لا بدّ أيضاً من الإشارة إلى أنّ الديموقراطية المعاصرة تقوم على قاعدة المواطنية الناشطة التي تتوخى تجاوز حالتين ملازمتين للحياة السياسية المعاصرة وهي حالة الإنطوائية المدنية وخصخصة الحياة المدنية الناشئة عن ظروف الحياة المعاصرة التي بحكم إغناء الحياة الخاصة وتمدّد الأساليب الحياتية

للمجتمع الإستهلاكي، تؤدي إلى نوع من الانسحاب من الحياة العامة وتركها للسياسيين المهنيين. إنّ الديموقراطية المعاصرة لا ترتبط فقط بنوعية المؤسسات الدستورية، بل بنوعية المبادرات المدنية والاقتصادية والاجتماعية ونوعية المواطنة التي تفترض تطوير مداخلاتها إنطلاقاً من موضوعات جديدة يدفع بها تبلور الحياة العامة باتجاه قطاعات صُنّفت سابقاً في خانة الحيّز الخاص، أو في خانة القضايا المهنية.

إن تفجّر مفهوم الحياة السياسية باتجاه لامركزي (Entkernung der Politik) كما وَصَفه عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك[10] قد دفع بمفكرة عامة شديدة التعقيد ومبنية على مراجعات أساسية لحدود العام والخاص ولعلاقة القانوني بالأخلاقي وللفواصل بين الخير والحقّ.

لقد تمدّدت المفكرة العامة باتجاه مسائل الأخلاق الاحيائية التي لم تعد بمسائل علمية وتقنية خاصة، بل باتت مسائل كالإجهاض والقتل الرحيم، والأبحاث والتطبيقات الجينية، ونوعية العلاجات وتوقيتها وإنهائها، من أولويات النقاش الديموقراطي والعمل التشريعي والتقويم الأخلاقي ومسائل الاقتصاد الصحّي. كما أن السياسات المدينية لم تعد بمسائل هندسية صرفة بل باتت ترتبط بخيارات حياتية وسياسية ومناقبية واجتماعية وبيئية واقتصادية تفترض نقاشات موسّعة بين الخبراء ومؤسّسات المجتمع المدني والجماعات الأهلية المعنية والفعاليات المهنية والاقتصادية. أما السياسات التكنولوجية، فباتت موضع نقاش بين مدارس علمية وهيئات المجتمع المدني المعنية بالتطبيقات التقنية والعلمية، والجماعات الأهلية المعنية بمفاعيل هذه التطبيقات على شروطها الحياتية وصحتها، والصحافة المتخصّصة والوسط الجامعي وذلك من أجل مراجعة الخيارات التكنولوجية على مستوى مفاهيمها وآلياتها وتطبيقاتها ومؤدّاها.

وهذا ينطبق أيضاً على سياسات التدبير البيئي وما ينشأ عنها من

LAU LIBRARY
BEIRUT

تقاطعات بين السياسات الاقتصادية، والوعي الإيكولوجي والخيارات التكنولوجية وتطبيقاتها، والتشريع البيئي والقضاء البيئي والجمعيات البيئية ومؤسسات المجتمع الأهلي. إن التداخل المتنامي بين كل هذه المتغيّرات بات يفترض حوارات متعدّدة المستويات من أجل البتّ في السياسات البيئية من منطلقات معرفية وأخلاقية تسمح بمؤالفة أحكام السياسة الاقتصادية وأولويات التدبير البيئي من خلال إنفاذ مفهوم وسياسة التنمية المستديمة وبلورة مفهوم التواصل الاحيائي (Biotic Community)[11].

لقد امتدّت الديناميكية النقاشية باتجاه سياسات تحرير المبادلات التجارية وضرورة ضبطها من خلال معايير دولية ووطنية تربطها باعتبارات قانونية ومالية وسياسية وإنمائية وبيئية واجتماعية وإنسانية ونقابية، تحول دون التفرّد بها من قبل مجموعات مصالح أو من جانب نخب مهنية مقفلة أو من قبل سياسيين مهنيين يقرّرون بمعزل عن الهيئات الممثلة المزارعين والصناعيين والعمال والإداريين والجمعيات الأهلية الممثلة المجتمعات المحلية المعنية. كما وصلت إلى السياسة المالية ومفاعيلها على حركة الاستثمارات وتوزّع الثروات على المستويات الدولية والداخلية، من خلال سياسة ضريبية دولية تتناول حركة المداولات المالية الدولية وتربطها بسياسات إنمائية تهدف إلى معالجة الأزمات البنيوية في العالم الثالث، كما هو الحال في مشروع ضريبة توبن (Tobin Tax)[12].

يضاف إلى ذلك ضرورة فتح النقاشات المتعدّدة الطرف حول مسائل البطالة الخاصة بزمن العولمة وإمكانية معالجتها إنطلاقاً من سياسات التمكين المهني والنفسي والمالي، ومن بلورة أكثر تنويعاً لتقسيم العمل الداخلي على قاعدة التحوّلات البنيوية في المعارف والاقتصاد والمجتمع. الأمر الذي يوجب إعادة النظر بمفهوم وتطبيقات دولة الرعاية بعيداً عن

المدارس التي تقول بضرورة تفكيكها وإبدالها بمؤسسات الضمان الخاصة والعمل الاجتماعي. إن للمؤسسات النقابية والمجتمع الأهلي والوسط الجامعي والخبراء الاقتصاديين دوراً أساسياً في دفع النقاش من أجل إعادة النظر بمضامين سياسة الرعاية على قاعدة التنشئة المستمرة، وإعادة النظر بتقسيم العمل وتمدّده باتجاه قطاعات مهنية جديدة، وبنوعية التقديمات المالية وجداولها الزمنية وبطبيعة التقديمات الاجتماعية...، والكلّ مرتبط برؤية اقتصادية واجتماعية متداخلة، ترفض التسليم بالفرضيات النيوليبرالية المتطرّفة التي تدعو إلى فكفكة الدولة الاجتماعية وخصخصة المخاطر الاجتماعية، وتوسيع دائرة المبادلات المالية على حساب دائرة الحقوق الأساسية في مجالات التربية والاستشفاء والإسكان.

يشمل هذا التمدّد للعمل الديموقراطي، بثّ وإنفاذ الشرعة العالمية لحقوق الإنسان وتوسيع تطبيقاتها في مجالات: المساواة بين الجنسين والمساواة على أساس الكرامة الإنسانية المشتركة بين الأعراق والإتنيات والأديان؛ وفي المجالات المهنية على تنوّع مواقعها، وفي مضمار الحقوق الأساسية والحرّيات العامة والخاصة والعدالة التوزيعية؛ وفي الجرائم ضد الإنسانية ومفهوم وسياسة العدالة الترميمية (Restorative Justice)[13] وما تفترضه من توثيق للوقائع ومقاضاة وإعادة اعتبار وتأهيل وتعويضات عينية ومعنوية. كما أنه يفترض مفهوماً مبلوراً وتعدّدياً للعدالة يُداخل بين تعدّدية الحقوق الاجتماعية وتعدّدية الأصول الإجرائية المطلوبة من أجل تحقيقها الذي عرفّه مايكل والتزر بدوائر العدالة (Spheres of Justice)[14]. بالإضافة إلى رؤية للعدالة تُداخل بين مفهوم العدالة المحليّة التي تقوم على وضع أصول توزيعية عادلة للخدمات الإنسانية والاجتماعية والصحية والتربوية التي تقدمها المؤسسات على تنوع أعمالها والمفهوم الشامل للعدالة كما طوّرها جون إلستر[15]. يضاف إلى ذلك مفهوم المبادلات المحظورة الذي

LAU LIBRARY BEIRUT

يقوم على مبدأ الحدّ من حركة المبادلات المالية على حساب دائرة الحقوق الأساسية، وعلى ضرورة صيانة الفواصل بين الدائرتين كمرتكز تأسيسي لمجتمع عادل (ريمون آرون، م والتزر، ج اندرو)[16]. أما الاعتبار الآخر فيعود إلى تحديد دائرة العمل الحكومي والحؤول دون تمدّده خارج دائرته ومصادرته لبقية الدوائر والحقوق الملازمة لها. كما أن حقوق الإنسان ترتكز على أساس مركزية الشخص الإنساني وليس على تموضعه الإستراتيجي ضمن المعادلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية النافذة كما تظهّره مقاربة آلن بيوكانن[17].

الاعتبار الأخير الذي نودّ مراجعته ضمن هذا السياق هو موقع المؤسسة الدينية في السياق الديموقراطي. أ) إن رؤيتنا في هذا المجال تنطلق من التمييز المبدئي الذي أقامته المسيحية تاريخياً بين ملكوت الله وملكوت قيصر[18]. فشرعية قيصر لا تستند إلى أي شرعية تمحضها إياها سلطة إلهية، إنّ شرعيته تنطبق من مدى تطابق أدائه مع مفاهيم الخير العام ودولة القانون وموجباتها. إن قول المسيح «أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله»، يعني أن المسيح ينزع عن السلطة السياسية أي صفة قدسية. فبالنسبة له قيصر هو إنسان كأي إنسان آخر، يُقاس ويُقوّم عمله وفقاً لأدائه ومفاعيل هذا الاداء على سواه من الناس. فالحكم على قيصر لم يعد مرتبطاً بأي اعتبار ديني بل بمدى تطابق أدائه والخير العام. على قيصر أن يُحاسَب وفقاً لمعايير عقلانية يميّزها الضمير الأخلاقي لا على أساس موقعه الديني. إن الدور الذي يعود إلى الضمير الأخلاقي في تمييز الاداء السياسي هو أساسي في مجال تفعيل النقاش الديموقراطي وتأكيد مركزيّته في حياة الأنظمة الديموقراطية والليبرالية.

ب) إن موقع المؤسّسة الدينية والكنسية ينطلق من واقع التمايزات البنيوية بين الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية. وتتمّ

مداخلاتها على أساس الاستقلالية المعنوية والحقوقية التي تمحضها إيّاها الحقوق والحرّيات الدستورية ومن منطلق المشاركة في الديناميكيات النقاشية التي تتعيّن على أساسها مفاهيم العدالة السياسية التي يجب أن تنظّم الحياة المشتركة في مجتمعات تتميّز بتعدّديتها القيمية والحياتية؛ ومن منطلق المساهمة العملية في حياة المجتمع المدني. يضاف الى ذلك ضرورة التزام المؤسّسات الدينية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) لجهة حرية الأفراد الضميرية وإعلان الأمم المتحدة لجهة إلغاء كل أنواع التشدّد والتمييز المستندة الى الدين والاعتقاد (1981).

إن المراجعة التي قمنا بها لطبيعة العمل الديموقراطي ومفاعيله تنبئنا أن الديموقراطية في تعريفها وممارستها لم تعد محكومة ببعدها المؤسّسي وأحكامه، بل تجاوزته إلى كل شكل من أشكال التمكين المعنوي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والحقوقي؛ وتوسيع مفهوم الشأن العام وتطبيقاته وفتح الحيّز العام على كل شكل من أشكال المشاركة السياسية والنقاش حول المحاور التي تنتظم حولها الحياة الديموقراطية.

LAU LIBRARY
BEIRUT

المتغيّرات الدولية والإقليمية ومداخل التحوّل

إن عملنا من أجل تفكيك البنى النزاعية هو في أساس مبادرتنا التي شئناها منذ البداية عملية ومنطلقة من معاناة فعلية. هذه المبادرة تعي تمام الوعي أن الديناميكيات النزاعية في البلاد تحمل في طيّاتها مكوّنات داخلية وخارجية، وبالتالي علينا الإنطلاق في معالجتها من مبدأ التداخل والتوازي، الذي يفترض علينا تركيز استراتيجيتنا على أسس متداخلة تقوم على عملية فصل المنازعات وتفكيكها على مستويات مختلفة ومترابطة في آنٍ معاً. لقد خبرنا كما سوانا في دوائر نزاعية شتّى في أنحاء العالم، أن الكثير من النزاعات الداخلية تبقى أسيرة دوائرها المغلقة، ما لم تنشأ ديناميكيات دولية وإقليمية تساعد على التسوية الديموقراطية والعقلانية والأخلاقية للنزاعات. ونحن نعتقد أن الثقافة السياسية التي نشأت مع انتهاء الحرب الباردة قد قامت بنقلات نوعية في مجال تسوية النزاعات على نحو يحدّ من وقوعها في دائرة نزاعات القوى المتجاذبة وبالتالي العمل علَى التعاطي معها انطلاقاً من ديناميكياتها الداخلية وما تستلزمه من إصلاحات ديموقراطية واقتصادية واجتماعية، والعمل على تحصينها من الخارج من خلال عمل توسّطي وإنمائي ورعاية تقي مخاطر التراجع؛ كما أن حق التدخّل الذي قام على مبدأ حق مداخلة المجموعة الدولية بأشكال مؤسّسية متعدّدة من أجل الحؤول دون المآسي الإنسانية التي تولّدها الحروب الأهلية أو الكوارث الطبيعية أو تفكّك الدول الساقطة

(Failed States)، أو الكوارث والمآسي والتهديدات للأمن الداخلي والإقليمي والدولي التي تسبّبها الديكتاتوريات، قد أنشأ أيضاً نقلة نوعية في مجال تسوية النزاعات وإدخال مناطق نزاعية ودول شتّى في العالم ضمن سياقات بنّاءة كانت شبه مستحيلة لولا هذه المستجدّات. يضاف إلى ذلك تبلور معمّم لثقافة سياسية قائمة على تكريس مبدأ دولة القانون ومبادئ حقوق الإنسان والتنمية الشاملة كأفق جديد تتأسّس عليه المبادرات العامة والمداخلات السياسية الدولية. وأخيراً لا آخراً تبلور أفق إنمائي جديد قائم على التداخل بين الإصلاحات الديموقراطية وآليات اقتصاد السوق ونقل التكنولوجيا، كمتغيّرات أساسية من أجل تأسيس التغيير على مرتكزات فعلية وتراكمية.

إن مداخلات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ومنتديات العولمة من داڤوس إلى سياتل مروراً بپورتو أليغري ونيودلهي على اختلاف مفكّراتها، تشير كلّها إلى أن التداخل بين الإصلاحات الداخلية ومداخلات المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية العالمية قد أصبح مصدراً أساسياً يجب تثميره في أية عملية إصلاحية وتغييرية. كما أن إدخال متغيّرات، المساواة الجنسية، والعدالة الاجتماعية، والتدبير البيئي، والتمكين المتعدّد الوجه (السياسي، الحقوقي، الاجتماعي، النفسي) وحقوق الأقليات على تنوّع موضوعاتها (السياسية، الثقافية، والاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، في صياغة وتنفيذ المداخلات الدولية، قد أمسى المدخل الأساسي في مجال الإصلاح الديموقراطي والتسوية السلمية والعقلانية للنزاعات داخل الدول وفيما بينها. إن سياسة المساعدة المشروطة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتداخل، قد حَفَزَتْ بشكل أساسي النخب التغييرية في مجتمعات العالم الثالث ودفعت بمفكّرات إصلاحية أساسية وحالت بشكل أساسي

LAU LIBRARY
BEIRUT

دون تمادي الإقفالات التي فرضتها أوضاع الفقر والديكتاتورية والنخب السياسية المغلقة التي تشكل عوائق أساسية في مجال التغيير السياسي والمجتمعي الشامل.

إن أحداث 11 أيلول 2001 كانت النذير الأساسي بأن الراديكاليات السياسية والدينية تنمو في مجتمعات تعيش ضمن إقفالات تخلقها لذاتها ولكنّ مفاعيلها وتردّداتها تنال المسكونة برمتّها وذلك بفعل التداخلات المتعدّدة المستوى التي خلقتها المرحلة الحاضرة للعولمة. إن فشل معظم مجتمعات الدول النامية الدخول في تواصل بنّاء مع ديناميكيات الحداثة في المجالات العلمية والفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، قد دفعتها إلى العيش في حالة انفصام نزاعي، دمّر بناها التقليدية ولم يمكّنها من تركيب بنىً بديلة قائمة على التمكين المجتمعي والفردي وعلى التماسك المعنوي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن تنامي ظاهرة الدول الساقطة وما ينشأ عنه من «حركات غضب» كما سمّاها كِن جويت[19]، تُقَرصِن هذه المجتمعات التي تحوّلت إلى مساحات سياسية مسيّبة تُستعمل في أعمال إرهابية على المستوى الدولي كما هو الحال مع تنظيم القاعدة. نحن نعيش في منطقة تتآكلها النزاعات السياسية والإتنية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، ومحكومة برمتها بأنظمة ديكتاتورية متنوعة المصادر (عشائرية وعسكرية ودينية وإيديولوجية...)، قضت على كل البنى الاجتماعية التقليدية بفعل سياسات الخرق والاستتباع التي اعتمدتها، وذلك من أجل تطويع مجتمعاتها، وحالت بالتالي دون نشوء مجتمعات مدنية قائمة على استقلالية وحرّية دوائر الحياة الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. كما أنها حوّلت دولها إلى مصادر ريعية قائمة على مصادرة الموارد من ثروات طبيعية وثروات متنوّعة المصادر من أجل ترفيد موارد الطبقات الحاكمة وتنمية محسوبياتها وإمداد سياسات نفوذها الإقليمية ونزاعاتها

المفتوحة والمزمعة. كل هذه العوامل معطوفة على بُنى اقتصادية مترهّلة أو غير موجودة، وعلى انهيار تقسيم العمل الاجتماعي التقليدي، وشيوع أشكال من البطالة المديدة والمفكّكة لكل أشكال التمكين المهني والنفسي والاجتماعي، قد أدّت إلى تفجّر همجي للأصوليات الدينية التي تدّعي مهمة إعادة ترميم البُنى الإنسانية والاجتماعية والسياسية انطلاقاً من إيديولوجية دينية كليّة. غير أن هذه الحركات في مبناها ومعناها، ما هي إلا تعبيرٌ عن حالة الإنفصام التي تعايشها هذه المجتمعات على غير مستوى. فهذه الحركات في رؤيتها كما في أدائها غير قادرة على فهم مضمون هذه التبدّلات، ولا على تقديم حلول عملية للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتربوية ولا لأزمات القيم التي تتآكلها. هذه الحركات بحكم خواء رؤيتها وأدائها القائم على العنف والقراءة غير النقدية للنص الديني، واسترجاع نماذج سياسية من تقليد وهمي صاغته الإيديولوجيا، قد انتهت إلى ما انتهت إليه النماذج السابقة للديكتاتوريات: تخلّف مستديم، ديكتاتوريات دموية، مجتمعات مدنية مفكّكة وبدائية، نخب مُقفَلَة، فكر ديني متخلّف، أنظمة قيمية متداعية، بؤر توتر ذات تردّدات إقليمية ودولية... هذه الحركات الأصولية، كما التي سبقتها، لم تأتِ بأي حل، لكنّها أكدّت بشكل مباشر أن هذه المجتمعات تعيش في تضاعيف إقفالات مدّمرة، وما هي بالتالي إلاّ تعبيرات عيادية عن واقع مرضي مزمن.

هذه المجتمعات تحتاج إلى سياسات إصلاحية قائمة على تداخل متغيّرات عدّة نعدّدها كالتالي: الإنماء المتكامل المنطلق من مفهوم تأليفي بين الحداثة والمقاربة التفسيرية والنقدية للتراث الثقافي والديني؛ الإصلاح السياسي المبني على تقاطع دولة القانون وحركة النخب والحرّيات على اختلاف موضوعاتها؛ بنى اقتصادية مرتكزة على تداخل آليات اقتصاد

LAU LIBRARY BEIRUT

السوق، ودولة القانون، وسياسات العدالة التوزيعية، ونقل التكنولوجيا، وربط السياسة التربوية بسياسة تنمية فرص العمل...، إصلاح الفكر الديني وذلك عبر المقاربة التفكيكية والتفسيرية للنص الديني وذلك من خلال قراءة تاريخية وأركيولوجية وأنتروپولوجية ومقاربة الأديان المقارنة، تميّز على نحوٍ جليّ بين المعطيات التاريخية الطارئة للنصّ والقيم الروحية الثابتة والشمولية الطابع التي تخصّصه؛ وهذا ما يجعل إمكانية مؤالفة المصدر الديني مع مقاربة إنسانية قائمة على تعدّدية الرؤى الفلسفية واللاهوتية والأخلاقية وأنظمة القيم، وحرية الفكر والخلق الفنّي والنماذج الحياتية القائمة على استقلالية العقل التحليلي والنقدي، وعلى استقلالية الذات عن الجماعة، وتعدّدية الأنظمة القيمية، وحرّية الأفراد في تعيين سلوكهم الفردي وتحديد خياراتهم ومناهجهم الحياتية وحماية هذه الحرّيات من قبل دولة القانون؛ تكريس علمانية الدولية وحيادها تجاه أنظمة المعتقدات الفلسفية والدينية والأخلاقية وضمانها حرّية الأفراد في المعتقد، فكراً واعتناقاً وتبديلاً؛ العمل الجدّي من أجل مقاربة ومعالجة فعلية للنزاعات الإقليمية على أسس عقلانية وتوافقية وديموقراطية وذلك عبر اللجوء إلى وساطات دولية بنّاءة وملفّات إصلاحية داخلية.

أما النزاعات التي نعنيها في هذه المرحلة فهي التالية: النزاع العربي-الاسرائيلي في شقيه الاسرائيلي-الفلسطيني والأشمل أي مجموعة الدول العربية وإسرائيل؛ نزاعات السودان في الجنوب بين الأفارقة المسيحيين والأرواحيين والعرب المسلمين، كما في دارفور حيث الحكم المركزي يتابع سياسة قهر مسلمي الشمال؛ تصفية ترسّبات النزاعات اللبنانية؛ تثبيت التسوية الديموقراطية والفدرالية في العراق؛ تسوية أوضاع الأقباط في مصر لجهة المشاركة السياسية والحرّيات العامة والخاصة، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والدينية؛ إعادة النظر في مسائل حقوق الشيعة

في دول الخليج والسعودية وفي مسألة الحرّيات الدينية في كلتيهما لغير المسلمين؛ فتح ملفّ الحقوق والحرّيات الدينية في العالم العربي لغير المسلمين؛ فتح ملفّ الحقوق والحرّيات الدينية في العالم العربي لجهة حق المسلمين في حرية المعتقد وتبديل الدين؛ فتح ملف حقوق الإنسان في العالم العربي لجهة حقوق المرأة في المساواة في الكرامة الإنسانية والحرّيات الخاصة في مجال إقرار النهج الحياتي، والحرّيات العامة في مجال تقسيم العمل المهني والمشاركة النّدية في الحياة السياسية والنقابية والاجتماعية،... تسوية المسائل النزاعية في دائرة الشرق الأوسط الكبير: حقوق وحرّيات الأكراد والعلويين السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية واللغوية في تركيا، وحقوق وحرّيات السريان في تركيا، وما تمليه من عودتهم إلى مناطق سكناهم التاريخية وإعادة الاعتبار لعاصمتهم الروحية في منطقة طور عابدين التي تحوي تراثهم المعماري والكنسي التاريخي، الذي صنّفته الأونيسكو إرثاً بشرياً والعمل على التعويض المعنوي والمادي بعد المجازر التي حلّت بهم على يد العثمانيين المتهاوين وخلفائهم من القوميين الأتراك؛ الإعتراف العلني والتعويض المعنوي والمادي على الأرمن بعد المجازر المتلاحقة التي أصابتهم منذ بداية تهاوي السلطنة العثمانية ووصولاً إلى تركيا الفتاة؛ حقوق وحرّيات الأقليات الدينية المسلمة والمسيحية والإتنية في إيران؛ فتح ملف ديناميكيات التسلّح التقليدي والنووي والعمل على وضع سيناريوهات من أجل الخوض في عمليات نزع التسلّح من باب تسوية النزاعات القائمة، ودفع مشاريع الإصلاح والديموقراطية والبرامج الإنمائية.

LAU LIBRARY
BEIRUT

السياسة الأميركية ومداخل التغيير الإقليمية

إن الترابط بين المتغيّرات الدولية ومرحلة إعادة البناء في لبنان، يتطلّب فهماً لمجريات التدخّل الأميركي في المنطقة ومفاعيله في تسوية النزاعات الإقليمية وفي مضامين ثقافتها السياسية ومستقبل الأداء الإصلاحي فيها. هذه المقاربة مهمة بقدر مساعدتها على تخريج سياق تغييري يستفيد من الإمكانات البنّاءة التي تدفع بها هذه المداخلة والآفاق التحوّلية التي توحي بها والى تلافي المسالك المسدودة التي إتّخذتها.

إن المناخات التي نتجت عن السياسة الأميركية بعد 11 أيلول 2001، وعلى الرغم من الخلافات التي استحثّتها على غير مستوى بين دول الغرب الديموقراطي وفي العالمين العربي والإسلامي، تبقى على وجه الإجمال إيجابية لأنها فتحت الباب واسعاً أمام التداول داخل الدول والمجتمعات العربية حول سبل الإصلاح الديموقراطي فيها. إن إساءة التقدير التي وقعت بها الإدارة الأميركية فيما يعود إلى إمكانية تغيير ديموقراطي في آماد زمنية معقولة في العراق وكلفة إنسانية وسياسية ومادية مضبوطة، لا تلغي أهمية التحدّيات التي طرحتها على أنظمة المنطقة وشعوبها. هذه التحدّيات تختصر كالتالي: 1) ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك للحؤول دون تفكّك هذه الدول وتحوّلها إلى أراضٍ سياسية مسيّبة، تسعى الحركات الإرهابية الأصولية لتحويلها إلى ديكتاتوريات دينية واستعمالها كمنطلق لأعمال إرهابية دولية؛

2) النقاش والتفاوض الدوليين حول ضرورة إنهاء سياسات التسلّح النووي والكلاسيكي التصاعدية واستبدالها بسياسات تطبيع مداخلة الأنظمة في النظام الدولي والدفع بمفكرة إصلاحية في الداخل كما هو مطروح في أحوال العراق وسوريا وإيران وليبيا؛ 3) موضوع التداول الديموقراطي وحقوق الإنسان ودستورية الحكم، والتسوية الفدرالية للنزاعات الإتنية والدينية، والإصلاح الديني، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات الدينية والإتنية كما هو متداول على غير نحو في العراق وسوريا والسعودية ومصر وإيران وليبيا والسودان؛ 4) مسألة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وعلاقته ببرامج الإصلاح والمساعدة المشروطة التي تدفع بها المؤسّسات الدولية (برنامج الأمم المتحدة للشرق الأوسط، برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ المنظمات الدولية: الدول الثمانية الكبرى ومنظمة الدول الصناعية الكبرى؛ والحركات الدولية التي دفعت بها العولمة: تجمع داڤوس وپورتوأليغري ونيودلهي وسياتل؛ والمنظّمات الإقليمية : الاتحاد الأوروبي، والمنظّمات غير الحكومية: الشفافية الدولية - Transparency International وغرين پيس - Greenpeace) قد فتح باباً جديداً للديموقراطية عن طريق الإنماء الدولي؛ 5) إعادة تفعيل الوساطات الدولية من أجل حلّ النزاعات الإقليمية الساخنة: النزاع العربي-الاسرائيلي، النزاع العراقي، نزاعات السودان...؛ 6) العمل الأميركي-العراقي الشاقّ والمكلف من أجل تثبيت الأوضاع الأمنية وتحصين الحل الديموقراطي والفدرالي عن طريق دستور وفاقي وجامع، والانتخابات الفلسطينية والسعي إلى تثبيت السلطة الوطنية الفلسطينية كمرجعية جامعة لكل التيارات الفلسطينية وضبط أدائها على قواعد دستورية وديموقراطية وسلمية؛ ومحاولات الدفع بسياقات إصلاحية في سوريا وتحصين اتجاهات مماثلة في إيران... هي دلائل يجب

LAU LIBRARY
BEIRUT

التوقف عندها ومساعدتها على التبلور كنماذج عملية لمحاولات إصلاحية تخرج هذه المجتمعات التي تعيش ضمن إقفالات أوجدتها لأنفسها على مدى عقود من الديكتاتوريات، وتمدّد الفقر، وتنامي الإيديولوجيات الأصولية التي تزيد العزلة الذهنية لهذه المجتمعات ومخزون العنف لديها، والتراجع الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والبيئي والديني والريفي...

7) الحدّ من هجرة الأدمغة والدفع بهجرة معاكسة تساعد على تكوين النخب السياسية والمهنية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على دفع السياق الإصلاحي في الدول العربية. إن النخب العلمية العائدة التي تكوّنت منها الوزارات العراقية بعد سقوط الديكتاتورية هي خير دليل على أهمية دورها الإصلاحي.

8) تأثير العمليات الإصلاحية في تثبيت الأوضاع العامة في بلدان العالم العربي، يساهم في الحدّ من الهجرة الى دول الغرب الديموقراطي واحتواء سياسة المملكة العربية السعودية التي تسعى إلى تحويلها إلى منعزلات دينية يتوسّل بها تنظيم القاعدة وأمثاله منطلقاً من أجل ضرب أمن الديموقراطيات الغربية وتهديد سلامة ديموقراطيتها وحرية مناهجها الحياتية.

9) ملف الإصلاح الديني قد دخل على رأس الأولويات الإصلاحية في المنطقة لجهة أ) القراءة النقدية والتفسيرية للنصّ الديني التي تحول دون استعماله كخطاب لتخريج المرارات الدفينة والإحباطات التي تمنع التفكير العقلاني وتحثّ على العنف؛ ب) إصلاح التربية العامة باتجاه تنمية العلوم والرؤية الحديثة للعالم والحدّ من الفكر الديني السلفي الذي يعيق تمدّد الحداثة المعرفية؛ ج) فتح ملف المدارس القرآنية ومعاهد التعليم الديني التي تبث تعليماً يعزّز عزلة المجتمعات العربية والإسلامية الذهنية ويحفز الإيديولوجيات الأصولية التي تدعو إلى العنف وتعمله؛ د) فتح ملف الحرّيات الدينية في العالم العربي والإسلامي لجهة غير المسلمين في مجال

حرية الاعتقاد والعبادة والتعليم والعمل الاجتماعي؛ ولجهة المسلمين في مجال حرية الاعتقاد الذي يتضمن حرّية تبديل الدين وإعلان الإلحاد والخيارات الحياتية ونقد النصوص والممارسات والمؤسّسات الدينية وحرية الفنون التشكيلية والآداب والفكر الفلسفي والعلوم الإنسانية.

إن بطء العمل التغييري باتجاه النظام الديموقراطي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والبيئوي الذي تفسّره معوقات بنيوية في المجتمع السياسي وتقاليد الحكم وضعف المجتمعات المدنية، وهزال دولة القانون ومفاهيم الحرّيات العامة والخاصة، وهجرة الكفاءات وفقر البدائل الديموقراطية؛ وتنامي نفوذ الفكر الأصولي وتمدّد عمله الإرهابي في غير اتجاه، داخل المجتمعات العربية والإسلامية، وفي دول الغرب الديموقراطي، ودول جنوب- شرق آسيا، ومشروع التوتاليتارية الدينية التي يعلن عنها بشكل ولا أوضح؛ كلها عوامل تطرح تحدّيات ملحّة على العمل الإصلاحي داخل دول المنطقة وحركاتها الإصلاحية. لن نستطيع أن نجتاز مطبّاتها القاتلة بتصريحات صاخبة بل بعمل إصلاحي فعلي، فالفراغ الذي يحياه العالم العربي في خواء العمل الثقافي، وإفلاس الأنظمة وغياب العمل الديموقراطي، وترهّل بُنَاه الاقتصادية والاجتماعية، والعنف الديني يؤكد بشكل مأساوي ما قاله بتصرّف المفكر الألماني فريديريتش نيتشه أنه عند سقوط الأوهام لا تحلّ مكانها حقائق بل تكبر فراغاتنا وتتمدد صحراؤنا[20]. إن خروج المنطقة على واقعها المأزوم يقضي دخولها في تحالفات استراتيجية وعلاقات تعاونية مع الدول الديموقراطية ومع المؤسّسات الدولية من حكومية ومدنية، من أجل الدفع بسياقات إصلاحية فعلية تبعدها عن واقع المراوحة، والتنكّر للواقع وتحدّياته وتثبيت حالة العزلة الوجودية والمعرفية في العالم العربي. وهذا ما يسعى إليه الإرهاب الأصولي من خلال أعمال العنف والمناخات العدمية التي

LAU LIBRARY
BEIRUT

يبثّها كجواب على ما تعانيه هذه المنطقة وشعوبها. أي مستقبل هو ذلك الذي تنعقد محاوره بين الديكتاتوريات الحاضرة والإرهاب العدمي والأفق التوتاليتاري الذي يُحضّر له؟

إنّ التعقيدات التي يعانيها التدخّل الأميركي في الوقت الحاضر، تشير إلى صعوبة التأليف بين المفارقات التي استحثّها على مستوى الدفع بمعادلات استراتيجية جديدة ودفع المفكرة الاصلاحية في المنطقة نحو الديموقراطية والعمل الانمائي، وتبديل الثقافة السياسية والدينية باتجاه أكثر تلاؤماً مع مبادئ حقوق الإنسان ومفاهيم الحقوق والحريّات الأساسية ودولة القانون، والخوض في عملية تسوية النزاعات الإقليمية المزمنة.

إن التدهور المأساوي الذي يشهده العراق وحالة الجمود الذي تعايشه المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية، وتمادي عمليات التنظيف الأتني في أقليم دارفور في شمال السودان، تشير بشكل بيّن إلى صعوبات سياسة التغيير الإرادي التي اعتمدتها الاستراتيجية الانقلابية للمحافظين الجدد داخل مجتمعات لا تملك الحد الأدنى المطلوب من المعطيات التي تؤسّس سياسة تغيير هادفة: إرادة التغيير الإصلاحي، التماسك الوطني والمجتمعي اللازمين، النخب الاصلاحية المضادة والفاعلة، الرؤية التغييرية المستندة الى ثقافات سياسية ودينية بديلة، والى قراءة علمية للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسكّانية والى سياسات إصلاحية واقعية...

إنّ المواءمة بين املاءات السياسات الواقعية (Realpolitik) وموجبات «الهندسة الاجتماعية» (Social Engineering) كما أوحت بها النزعة الويلسونية للمحافظين الجدد، ليست بالاختبار السهل، الأمر الذي حدا بفرنسيس فوكوياما[21] في نقده لهذه السياسة الى المطالبة بضرورة إعادة النظر في مفاصل وتخوم العلاقة الواجبة بين السياسة الواقعية وسياسات الإصلاح الإرادي كمبدأ في صياغة السياسة الخارجية الاميركية.

مقاربة نقدية لواقع الجغرافيا السياسية الإقليمية

تفترض هذه المقاربة الإصلاحية إعادة قراءة الواقع الجيوبوليتيكي للمنطقة بحيث يُدفع إلى التعاطي مع ترسيمات النظام الدولي القائم انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

1) لقد أثبت نظام الدول القائم منذ انفراط السلطنة العثمانية، أنه قادر على الاستمرار بفعل قوة الواقع وعلى الرغم من الانفصام القائم بين موجبات الدولة السيّدة على أرضها (Etat territorial) التي تتمحور حولها الولاءات المواطنية كولاءات بديلة ومؤسِّسة للكيان، والإيديولوجيات القومية العربية والأصولية الإسلامية التي تدين بمبدأ الدولة القومية أو الدينية الجامعة واللاغية للترسيمات الدولية الحاضرة. لقد تبيّن أن هذه الإيديولوجيات التي ادّعت التوحيد على أسس ميتولوجيا دينية وإتنية، قد أسست سياسات نفوذ متنوعة الأشكال (شخصية، عائلية، طائفية ومذهبية)، وأدّت إلى تثبيت عدم الاستقرار في دول المنطقة وإعادة تفعيل النزاعات التفتيتية من قبلية ومذهبية وعشائرية ومناطقية وذلك خلافاً لما كانت تدّعيه. هذا عدا تأسيسها سياسات تمييز متنوعة، تراوحت بين الإلغاء المعنوي والتنظيف الإتني والمذهبي والديني. كما أنها حالت دون الدفع برباطات سياسية عقلانية داخل دول المنطقة وفيما بينها على قاعدة الإعتراف المتبادل، والندّية الأخلاقية والتعاقد الحرّ والعقلانية في تسوية النزاعات والعمل الديموقراطي. إن التعريفات الإيديولوجية قد

LAU LIBRARY
BEIRUT

استندت إلى مقولات مغلقة وتمييزية مستنسخة عن الفكر القومي الألماني أو عن قراءة غير نقدية للقرآن والتاريخ الإسلامي وذلك خلافاً للمدرسة الوطنية الفرنسية التي عبّر عنها بشكل مختصر وبليغ أرنست رونان عندما عرّف الأمّة بأنها «إرادة العيش المشترك»[22] لاغياً بالفعل ذاته نزعة الإنغلاق والتمييز ومؤسِّساً العقد السياسي والوطني على الإرادة الإنسانية الواعية والحرّة والعاقلة.

2) لقد ظهّرت الأزمات الإقليمية في لبنان والعراق، وفلسطين واسرائيل والسودان ومصر...، أن البنى الدولية على اختلاف مناشئها وتواريخها وإشكالاتها المخصّصة تفتقد ثقافة ديموقراطية تمكن من حلّ نزاعاتها الداخلية وفيما بينها على قواعد عقلانية وتفاوضية. أدى غياب هذه الثقافة إلى تفاعلات نزاعية دموية مديدة ومغلقة على أيّ أفق قائم على احترام حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان، ومفاهيم دولة القانون والحرّيات. إن مسائل الفدرالية، والحق في الانفصال، والتسوية الديموقراطية داخل الكيانات، كلّها مسائل قابلة للتعاطي العقلاني ما دامت الخلفية الثقافية قائمة على ثقافة وسياسات الإعتراف والتوافق والتوزيع المتكافئ للموارد. أما الثقافة السياسية الحاضرة، فتجعل منها مادة لحروب أهلية مفتوحة ومديدة.

3) إن الترسيمات الحاضرة لحدود الدول القائمة التي نتجت عن انفراط السلطنة العثمانية وحلول نظام الدول السيّدة على أرضها كنظام بديل عن النسق الإمبريالي – الخلافي[23]، لم تكن وليدة تقسيمات اعتباطية فرضتها دول الإنتداب على المنطقة، كما تقول به معظم الكتابات التاريخية العربية. لقد أتت الترسيمات وليدة ديناميكيات تاريخية وسياسية واجتماعية داخلية وخاصة بمجتمعات هذه الدول التي دخلت في حال تعاطٍ فعلي مع السلطات الإنتدابية ونجحت في فرض خياراتها على حساب خيارات

أخرى تحملها جماعات أخرى في مجتمعاتها. فالسعودية هي حصيلة تلاقي آل سعود والوهّابيين، والعراق الحاضر هو حصيلة فشل الكيانية الكردية وانكفاء الشيعة ونفاذ سياسة نفوذ سنّة الوسط؛ وإسرائيل نتيجة نفاذ سياسة الاستيطان لليهود الصهاينة والمَحرقة وعدم نجاح الفلسطينيين في تثبيت تسوية الدولة الثنائية التي دفعت بها الأمم المتحدة بعد حرب 1948، ولبنان هو مؤدّى الديناميكية الاستقلالية عند الموارنة وتقاليد الحكم الذاتي إبان الإمارة وسياسة النفوذ الفرنسية...

4) لقد سقطت فكرة وسياسات القومية العربية لأنها فشلت في الإعتراف بالخصوصيات السياسية والمجتمعية والثقافية والدينية للمجتمعات الناطقة باللغة العربية، وقامت على أساس سياسة نفوذ تمحورت في كل مرحلة حول دوائر نفوذ مصرية وسورية وعراقية متوالية أو حول شخصية سياسية كجمال عبد الناصر، باءت بالفشل كلها لأنها لم تكن ديموقراطية وتعاونية وإنمائية، بحيث تقوم العلاقات بين دول المجموعة العربية على ثقافة وأنظمة ديموقراطية وأطر تعاونية من أجل العمل الإنمائي المشترك، والتعاطي مع أزمات المنطقة من منطلق الندّية المعنوية والوساطة من أجل احتواء النزاعات العنفية. كما أن الدول التي ادّعت حمل مهمّات العروبة كانت نموذجاً لديكتاتوريات ريعية، ومنطلقاً لسياسات تفعيل النزاعات داخل الدول وفيما بينها، ونماذج لفشل الدولة في العالم العربي في القيام بمهماتها الإنمائية.

أما المثل الأبرز لما نقوله فهو فشل المجموعة العربية في جعل جامعة دولها إطاراً تعاونياً في المجالين السياسي والإنمائي، وتحوّلها إلى إطار لسياسات نفوذ تعطّل بعضها البعض وتسعى إلى تدمير بعضها، وأداة شكلية لتفعيل سياسات الإنماء العربي. جامعة الدول العربية باتت صندوق إيقاع للصراعات العربية المفتوحة والمتنوّعة الأشكال والمشارب، وشاهداً

LAU LIBRARY
BEIRUT

لما تعانيه هذه المنطقة من تسكّع في البُنى الاقتصادية والإنتاجية، وهزال الإسهام في التجارة الدولية - أقل من 2% من حجم المبادلات التجارية الدولية- والتخلّف في المجالات العلمية والتربوية ونقل التكنولوجيا، والتنامي السكّاني المدمّر لأية خطة إنمائية، ودوّامات الفقر المغلقة، وتفشي أشكال البطالة العائدة إلى بدائية تقسيم العمل في الداخل والإنكفاء عن تقسيم العمل الدولي، والتنامي السرطاني للمدن العربية، والإختلالات المتنامية بين الأرياف والمدن... لقد فشلت الجامعة في إقامة العلاقات على قواعد قائمة على الندّية الأخلاقية بين أعضائها وعلى قاعدة العمل الديموقراطي المشترك ففشلت في دورها كفدرالية جامعة وباتت أداة من أدوات سياسة النفوذ وأداة لسياسات التمييز على قاعدة المحور السياسي والإنتماء الديني. أين وساطات الجامعة في لبنان والعراق والسودان...؟ سؤال لن يلقى جواباً مفرحاً، فالجامعة كانت إما فريقاً في تفعيل النزاعات أو غير موجودة.

5) أما السياسات الأصولية الإسلامية، فهي في حالتها الحاضرة تعبير صاخب ودموي عما تحياه المنطقة، أ) واقع الدول الساقطة والمأزومة والتي تعاني أزمات كيانية وسياسية واقتصادية واجتماعية تصيب شرعيتها في الصميم؛ ب) واقع المجتمعات التي تعيش في ظل ديكتاتوريات تكرّس واقع الفقر والتخلّف على مختلف أوجهه؛ ج) واقع الفكر الديني الذي يعيش في حالة صدام مع الحداثة الفكرية التي تسائله من منطلقات تاريخية وتحليلية ونقدية، الأمر الذي حوّله إلى أداة تتطلّبها «سياسات المرارة»[24] (Politiques du ressentiment) كأفضل تعبير عن حال التهافت التي تحياها مجتمعات المنطقة. إن محاربة القراءة النقدية والتفسيرية للنصّ القرآني هو جزء من الأوليات الدفاعية التي ينتجها واقع التخلّف الذي تحياه المجتمعات العربية والذي يضاعف من حالة العزلة الذهنية التي

تحول دون أي تغيير إنساني وفكري وسياسي بنّاء. لا بدّ هنا من الإشارة إلى أن السياسة السعودية بدل أن تعمل على تكوين المفاعل الإنمائي الأول في المنطقة من أجل دفع سياسات إنمائية داخل دول المنطقة وفيما بينها، تستعمل البترو-دولار من أجل تنمية سياسة نفوذها وتبعياتها وزخم الأصوليات التي قام عليها العمل الإرهابي العابر للقارات. إن تجاوز الأصولية التي يصفها عبد الوهاب المؤدب بمرض الإسلام المعاصر[25] الذي يؤسّس توتاليتارية معاصرة كما يقول الطاهر بن جلون[26]، لن يتمّ إلا عبر القراءات التفكيكية والنقدية والتاريخية والتفسيرية[27] على غرار محمد أركون ونصر حامد أبو زيد وعبد الكريم سروش ورشيد بن زين، وعبدو فلال الانصاري وعبد الله النعيمي وفتحي بن سلمى وفاطمة المرنيسي... هذا حتى لا نتناول علماء الإسلاميات غير المسلمين الذين مهدّوا بأعمالهم البالغة الأهمية لدخول الحداثة الفكرية في مجال الدراسات الإسلامية.

6) إن القراءة الإختزالية لتاريخ المنطقة، بحيث يصبح تاريخ الفتح الإسلامي البداية اللاغية للتواريخ السابقة وللحضارات السابقة وللغات السابقة، هي من الأمور غير المساعدة على إعادة تركيز الحياة السياسية وكيانات المنطقة على أسس عقلانية وديموقراطية وعلى القراءة النقدية لتاريخ المنطقة وعلى منطق الإعتراف من أجل تسوية أزمات المنطقة الكيانية. لقد أدّى الفتح الإسلامي[28] إلى انطفاء الكيانات الحضارية والثقافية واللغوية والدينية والسياسية السابقة له في كلّ من شبه الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين وأفريقيا الشمالية، والساحل الفينيقي والداخل السوري وصولاً إلى مصر وإنطاكية... هذه القراءة النقدية سوف تساعد على بلورة رؤية أكثر تنويهاً لتاريخ المنطقة ومشاكلها الحاضرة وكمقدمة من أجل إعادة الاعتبار للتعدّدية كواقع تاريخي، وكمرتجى نتوخى إعادة إدخاله في مجال تكوين الوعي التاريخي، وإعادة المكانة لتراثات المنطقة

LAU LIBRARY
BEIRUT

السابقة للفتح الإسلامي، ولوقف سياسات التمييز الإتني والديني والمذهبي، التي تتغذى من هكذا رؤية، ولفتح الحاضر العربي على ضرورة التواصل مع التراث الإنساني الشامل، انطلاقاً من مقولة مؤسِّسة أنّه ليس من تراث حضاري أو ثقافي أو ديني يستطيع أن يلغي فرديّة تجارب ورؤى الآخرين المختلفين. علينا أن نخرج الهوية العربية المعاصرة من إقفالاتها الذهنية لتعي نسبية تموضعها وإسهامها في الحضارة الإنسانية. لا أعرف كيف أن شعباً أو ديناً يستطيع أن يدّعي أن رؤيته تختصر المعاناة الإنسانية وتختزل تعبيراتها؟

يضاف إلى ذلك ضرورة فتح النقاش الحرّ حول مسائل الأقليات وضرورة معالجة النزاعات الإتنية والدينية ضمن منظور ديموقراطي قائم على الرؤية العقلانية لهذه المشاكل وعلى الإعتراف بوجودها وعلى ضرورة تسويتها على أساس توافقي لا يستثني أياً من الحلول التي تؤمّن الحق في القرار الذاتي، واحترام الحقوق الثقافية واللغوية والاقتصادية والاجتماعية والدينية للمجموعات المعنية، ومن خلال مؤسسات ديموقراطية تؤمن الحق في المفاوضة والمشاركة في صياغة التسويات السياسية أيّا كانت مؤدّياتها، فدرالية أم انفصالية، أم تشاركية داخل الكيانات القائمة. لقد آن الآوان لأن تدخل الثقافة السياسية في هذه المنطقة من العالم إلى مدار النقاش الديموقراطي المتحرّر من المحرّمات، ومن تجاوز سياسة السيطرة والإلغاء التي اعتمدت في مجال التعاطي مع مشاكل المجتمعات الإتنية والدينية المركّبة التي تمثلها بامتياز.إن مشاكل الأكراد في العراق وسوريا وتركيا وإيران هي من أبلغ الأمثلة على الصعيد الإتني؛ ومشاكل الشيعة في العراق والسعودية والكويت ودول الخليج هي الأكثر تعبيراً لجهة الأقليات الدينية الإسلامية؛ كما أن مشاكل المسيحيين على اختلاف توزّعاتهم الكنسية والاتنية في لبنان ومصر وسوريا والعراق والسودان، بالإضافة إلى

مشكلة الحرّيات الدينية في بلدان الخليج العربي هي أبلغ تعبير عن مشكلة الحرّيات الدينية للمسيحيين في البلدان العربية، يضاف إلى ذلك مشاكل الأرواحيين في السودان والبهائيين في إيران والبربر في الجزائر... بالاضافة إلى ضرورة إنهاء النزاع العربي-الاسرائيلي بتفاعلاته الدينية على قاعدة تسوية ديموقراطية. إن مسألة الحقوق والحرّيات الدينية تتناول أيضاً حق المسلمين في حرية تبديل الدين وحماية هذا الحق انطلاقاً من حرية المعتقد التي تضمنها شرعة حقوق الإنسان.

إن الدخول إلى مسألة لبنان من باب المتغيّرات الدولية والإقليمية هو مدخل منهجي أردناه لتأكيد أن إعادة تأسيس بلادنا تتطلب مناخات إقليمية مساعدة وتفترض وعي أهمية دورنا كلبنانيين في تأسيس واقع إقليمي سلمي وديموقراطي ومساعد على إجراء النقلات النوعية في مجالات أساسية كالثقافة السياسية وتطوير مفهوم وواقع دولة القانون، وزرع الثقافة والأداء الديموقراطيين، ومفاهيم التعدّدية الدينية والقيمية والحضارية والثقافية والسياسية وإرساء مفهوم العمل السياسي والعام في مجالات الاقتصاد والاجتماع والتربية والبيئة، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان وتنويع تطبيقاتها على غير مستوىً...

بعد هذه المداورة المنهجية سوف نستعيد الموضوع اللبناني من زاوية رؤيتنا للكيان السياسي والدولي والمدني للمجتمع اللبناني ومن باب تحديد نوعية المداخلة الواجبة في الحياة العامة ومراجعة سلّم الأولويات القيمية والعملية التي ينبغي أن تحكم ألاداء السياسي في بلادنا.

LAU LIBRARY
BEIRUT

استعادة نقدية للحياة السياسية في لبنان

إن مقاربتنا موضوع التغيير السياسي لن تكون من الباب التقليدي الذي اعتدناه في لبنان، عبر الإسترسال في مطوّلات من الأمنيات التي نعرف تمام المعرفة أنها ليست في دائرة نظر الفاعلين ولا هي ذات شأن بالنسبة إليهم. إن رؤيتنا مستقبل لبنان سوف تنطلق من تعريفنا بماهيته التاريخية وبطبيعة الحيثيات التي حكمت وينبغي أن تحكم وجوده وطبيعة دولته وثقافته السياسية والوطنية واداء مكوّناته وطبيعة المداخلات التي سوف تحكم أداءنا في سائر مجالات الحياة العامة. سوف تتضمن مقاربتنا حركة متعدّدة الاتجاه بين سوسيولوجيا البناء الوطني وتركّز آليات الحكم واعتبارات جيوبوليتيكية ومفاهيم سياسية نظرية تساعد على فهم تعقيدات الواقع التاريخي، كأسس من أجل تطوير سياسات عامة بديلة تساعد على تحديد اتجاهات العمل السياسي والوطني في مرحلة إعادة البناء التي نأمل تحقيقها على الأسس الديموقراطية التي تتطلبها مرحلة تصفية ترسّبات الحروب المديدة على أرضنا. لسوء الحظ، لم تكن محطة 1990، منطلقاً لتصفية ذيول الحرب، بل متابعة لأهدافها وذلك عبر تفكيك المرتكزات الميثاقية وتحطيم أسس دولة القانون؛ وتثبيت وضع لبنان في دائرة النزاعات الإقليمية المفتوحة؛ وعدم الخوض في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي على الأسس المهنية والأخلاقية والديموقراطية المتعارف عليها، وذلك لمنع الوقوع في كل ما وقعنا به من تفرّد بالقرار الاقتصادي، ونهب الأموال العامة

وتكريس الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والمناطقية والطائفية.

أ) الماهية التاريخية: إن لبنان المعاصر كيان سياسي مرتبط بتفكك السلطنة العثمانية لحساب نظام دولي قائم على مفهوم «الدولة-الأمة» الذي تنتظم حوله الولاءات المدنية والوطنية بفعل تكوّنه كمحور تجاوزي جامع التوزّعات المجتمعية السابقة لنشأة الدولة. لقد عانى لبنان منذ بداياته أزمات تكوينية تناولت شرعية وجوده وذلك بحكم الخلاف المبدئي بين المسلمين والمسيحيين حول هذه الشرعية. إن صعوبة تأقلم الفكر السياسي الإسلامي آنذاك مع فكرة نهاية آخر الخلافات الإسلامية، ومع فكرة المساواة المدنية والسياسية بين المسلمين وغير المسلمين، ومع فكرة التعاقد الحرّ المبني على الندّية بين المسلمين والمسيحيين، وتمكّن أقلية مسيحية من كسر قاعدة الحجر السياسي والاجتماعي التي اعتمدها الإسلام التاريخي حيال غير المسلمين والتي عرفت «بحارة النصارى»، كانت من الصعوبات التي كان من المتوقع مواجهتها آنذاك والتي عادت إلى واجهة الفكر السياسي مع الأصولية الإسلامية في بدايات القرن الواحد والعشرين.

تكمن أهمية لبنان التاريخية في تجاوزه الواقع التاريخي الناشئ مع الفتح الإسلامي الذي تحوّل معه غير المسلمين إلى أهل ذمة تحدّد حقوقهم وواجباتهم انطلاقاً من الشريعة الإسلامية، ويحدّد موقعهم اللاهوتي على أساس الرؤية القرآنية التي تعتبر كيانهم الروحي غير مكتمل إلا بالإسلام الذي يستعيد بعض عناصر الوحي السابق ويتجاوزها من خلال رؤية استعادية وإلغائية للمصدرين اليهودي والمسيحي (Supersessionist Theology)؛ ومن ممارسات الإسلام التاريخي الذي أحدث برسومه وموجباته وضعيّة تمييزية وغير متكافئة، ترافقت وسياسة أسلمة قسرية عبر ما يسمّيه المسلمون بالفتح، أدّت إلى ديناميكيات إفناء وحجر، وإلى تفكيك تدريجي للكيانات الحضارية واللغوية والسياسية والدينية لهذه الجماعات

LAU LIBRARY
BEIRUT

التي أمست بقايا تاريخية لكيانات مندثرة.

لقد قام لبنان بحكم ديناميكية الموارنة السياسية وعلى أساس استعادة تجربة الحكم الذاتي أيام الإمارة التي تأسست على قاعدة المصالح السياسية الانفصالية المنحى للأمراء المحليين من السنّة والدروز وحيوية الجماعة المارونية على المستويات الاجتماعية والعلمية والإنتاجية والسياسية. إذاً فلبنان تجربة سياسية تغذّت من واقع سياسي تاريخي خارج عن موجبات الشرع وسياسات الخلافات الإسلامية. لقد نجح الموارنة حيث أخفقت أقليات عديدة كالأكراد والأرمن في بناء كيان وطني مختلف عما سعت إليه الشعوب الآنفة الذكر. لم يرد الموارنة كياناً وطنياً خاصاً بهم، حتى ولو أن تجربتهم التاريخية قد منحتهم كل مواصفات الجماعة البروتو-وطنية (Protonationale)، بل حاولوا الدفع بتجربة سياسية تجاوزية، تهدف إلى خلق كيان وطني جامع بين المسلمين والمسيحيين على أساس التعاقد الندّي والمساواة المدنية والسياسية والكرامة الإنسانية المشتركة. لقد عرف الكيان الناشئ التجاذب بين الشكّ المتواتر عند الموارنة والمسيحيين على وجه الإجمال بإمكانية نجاحه، وبالرفض غير الموارب عند المسلمين والسعي الوحدوي مع الكيان الدولي السوري الناشئ كإطار أكثر تمثيلاً لإرادتهم ورؤيتهم السياسية. نجحت التجربة اللبنانية في تجاوز مسألة النفيين (لا للارتباط مع فرنسا ولا للوحدة مع سوريا) باتجاه صيغة سياسية عرفت بالميثاقية، لأنها استندت إلى التزام الفريقين المؤسسّين التخلّي لجهة الموارنة عن شكّهم وارتباطهم المعنوي بالدولة الفرنسية التي رعت نشأة الكيان الجديد، ومن ناحية المسلمين عن شعور الرباط الكياني بالدولة السورية الناشئة كمحور ولائهم. لقد أسّس الميثاق للولاء الوطني اللبناني الجامع وذلك انطلاقاً من نفيين وأملاً بتطوير ولاءات وقيم وطنية جامعة. تكمن أهمية التجربة اللبنانية التاريخية والنموذجية بإقامتها كياناً سياسياً

إرادياً وتجاوزيّاً لممارسات تاريخية تمييزية تناولت المسيحيين في كيانهم الديني والمعنوي والسياسي، وإدخالها المسلمين اللبنانيين في ديناميكية تعاطٍ غير مألوفة في شرعهم وتاريخهم، فكانت علامة فارقة على الرغم من التراجعات المميتة التي أصابتها والتي لا زالت تهدّدها. إن المساهمة الدرزية الأساسية في مجال إنشاء الحكم الذاتي أيام الإمارة والشراكة في تجربة لبنان الكبير، قد كوّنتا دليلاً إضافياً إلى أن الديناميكيات التاريخية لا تقف عند حدود النصوص المانعة والتجارب التاريخية القائمة، بل هي قادرة على تجاوزها من خلال مبادرات سياسية تغييرية.

ب) لقد أثبتت التجربة الميثاقية حقائق تاريخية ودفعت بأمثولات بالغة الأهمية على مستوى التجربة السياسية في منطقة الشرق الأوسط نعدّدها كالتالي: 1) لقد هدم النموذج اللبناني نظام «أهل الذمة» القائم على قاعدة تعاقد غير متكافئ بين المسلمين والمسيحيين وأبدله بنظام ديموقراطي طائفي قائم على النّدية والتوافق؛ 2) إن النظام الطائفي اللبناني تداخلي في مفهومه في حال حرص الأطراف على التزاماتهم الميثاقية واحتواء المداخلات الخارجية، ونزاعي في حال التراجع عن هذه الالتزامات والدخول في تحالفات خارجية لأهداف انقلابية أو انطلاقاً من قناعات إيديولوجية؛ 3) لقد أمّن النظام اللبناني الإطار الإحتضاني لتعدّدية دينية واجتماعية وثقافية وسياسية، بالإضافة إلى صيانته استقلال المجتمع المدني تجاه الدولة. هذه السمات هي التي حمت لبنان من التجربة الديكتاتورية التي امتاز بها الجوار الإقليمي؛ 4) إن الخلافات التي نشأت بين المسلمين والمسيحيين حول شرعية الكيان اللبناني مضافة إلى مواقف الأحزاب النافية هذا الكيان، قد أمنّت مداخل متنوّعة للمداخلات الخارجية، التي جعلت لبنان في حالة تواصل مباشرة مع النزاعات الإقليمية والدولية وبالتالي حالت دون ضبط تفاعلاتها وانعكاساتها على التوازنات الداخلية؛

LAU LIBRARY
BEIRUT

5) لقد تمكّن لبنان في زمن ما سميّ «بالمارونية السياسية» من إرساء كيان دولي فاعل ومن تطوير الأداء الحكومي باتجاه مفهوم الدولة الإنمائية وعلى الرغم من كل التركة العثمانية ومصالح الإقطاع السياسي التي تقضي بإبقاء الحياة السياسية أسيرة صراعات النفوذ ورعاية المحسوبيات وتحويل موارد الدولة إلى مصادر ريعية لترفيد نفوذها. إن تبلور مفهوم العمل العام باتجاه ديموقراطي وإنمائي في المرحلة التي سبقت اندلاع النزاعات كانت كفيلة، لولا المداخلات الخارجية، بنقل لبنان إلى فئة الدول المتطوّرة؛ والتطوّر نعرّفه بحسب دلائل تداخلية بين النمو الاقتصادي المتكافئ بين الطوائف والمناطق، والتقلّص التدريجي للتفاوتات الاجتماعية بحكم السياسات التوزيعية والتمكينية من خلال السياسات التربوية والصحية والاجتماعية والإسكانية وبرامج التمكين المهني بشقيه التدريبي والتمويلي وتوسيع دائرة الحقوق الاجتماعية؛ يضاف إلى ذلك تنامي الثقافة والأداء الديموقراطيين من خلال فتح الحيّز العام على كل أشكال المشاركة السياسية والحوار بين الأطراف. إن حالات عدم الاستقرار السياسي التي عرفتها البلاد على تواترها قد حالت دون تثبيت محاور العمل العام حول موضوعات إنمائية وديموقراطية وبالتالي ساهمت في تثبيت اختلالات بنيوية طاولت المناطق والطوائف والطبقات الاجتماعية؛ 6) إن المناخات الليبرالية التي لازمت التجربة الوطنية اللبنانية قد دفعت بالعمل التربوي والثقافي باتجاه نقلات نوعية في مختلف مجالات التعليم المدرسي والجامعي والمهني كما في مجالات الصحافة والفنون الجميلة من مسرح ورسم ونحت والعمل التلفزيوني والسينمائي.

ج) لقد أثبتت الحروب المتداخلة والمتواترة على أرضنا وذلك من ابتداء من أحداث 1958 ووصولاً إلى أحداث 1975، أن لبنان بقي دون قدرة على حلّ إشكالية شرعية الكيان وتثبيت الثقافة السياسية الميثاقية

والحؤول دون تحوّل أرضه إلى ساحة صراع إقليمية مفتوحة على كل النزاعات الإقليمية والدولية. إن خلاف المسلمين والمسيحيين المستحكم حول موضوعات السيادة والعلاقة مع الجوار الإقليمي وطبيعة المداخلة في النزاع العربي-الاسرائيلي، قد حال دون تمكّن الدولة اللبنانية من تثبيت استقلاليتها المعنوية والفعلية وفرض شراكتها النافذة في مسائل تسوية النزاعات الإقليمية. لقد أثبتت أزمة 1958 أن لبنان هو من فئة الدول ذات السيادة المحدودة وأن قدرته في مجال السياسة الخارجية والتعاطي مع المسارات النزاعية الإقليمية محدودة، وبالتالي فتوازناته الداخلية معرّضة لأزمات متكرّرة يدفع بها التداخل بين سياسات النفوذ الداخلية والخارجية وضعف الثقافة السياسية القائمة على الالتزامات الميثاقية ومفهوم الحقوق الأساسية وشرعية الكيان الوطني المبدئية. لم تستطع التعدّدية اللبنانية التجاوب مع التحدّيات المميتة التي دفعت بها الإيديولوجيات العربية والسورية والإسلامية وما لازمها من سياسات نفوذ خرقت مفاصل الكيان المجتمعي والسياسي اللبناني من أقاصيه إلى أقاصيه. فالتيارات الناصرية والبعثية والقومية السورية والإسلامية قد أمنّت مداخل إيديولوجية لسياسات نفوذ تمتد بين القاهرة والشام وطهران وجدّه وبغداد وطرابلس الغرب... فكيف لدولة تعاني انقسامات حادة في مجال الثقافة السياسية وحاملة ديناميكيات تاريخية نزاعية أن تتعاطى مع سياسات نفوذ دولية قوية ولها امتداداتها الداخلية؟ أما الديناميكيات النزاعية التي أطلقت منذ 1969، أي مع التمركز العلني لمنظمة التحرير الفلسطينية في قلب المعادلات السياسية اللبنانية كفريق مستقل وكرديف طائفي وكحليف لأحزاب «الحركة الوطنية» قد أكدت المسار الذي ابتدأ مع ثورة 1958، والذي أكّد أن الكيان الدولي اللبناني ليس بحدّ فاصل بين المسارات السياسية الداخلية والإقليمية، فالتواصل عضوي ولا إمكانية

LAU LIBRARY BEIRUT

لاحتواء ديناميكيات النفوذ والتداخل والحدّ من مفاعيلها على التوازنات البنيوية للكيان اللبناني. لقد ظهّرت الأحداث المتوالية أن الثقافة الميثاقية كانت الحلقة الأضعف في المسار السياسي اللبناني وأن لكل جماعة سواء كانت طائفية أم سياسية استراتيجية نفوذ وتحالفات خارجية تحكم أداءها. فتحالفات الفرقاء السياسيين مع محاور الخارج لم تكن من باب الصدفة، بل أملتها اعتبارات استراتيجية وإيديولوجية ودينية ظهّرت هزال الرباطات الميثاقية وثانويتها بالنسبة لمفكرّات الفاعلين الداخليين وطبيعة ارتباطهم مع الدولة اللبنانية التي أضحت متغيّراً ليس إلاّ في سياسات النفوذ الإقليمية. إن مجرد التسليم بمبدأ الخروج على السيادة (Extraterritorialité) الذي أعلنه اتفاق القاهرة وذلك لحساب تقاطع معقّد من سياسات النفوذ الإقليمية والدولية تمتد أوتاره بين مصر وليبيا والسعودية والعراق وسوريا واسرائيل وصولاً إلى أقطاب الحرب الباردة، يكفي للدلالة على أن الدولة اللبنانية قد أصبحت كياناً قانونياً وهمياً واللبنانيون ملاحق أو شركاء أم طوعيون أو ضحايا لسياسات نفوذ تتجاوزهم. إن النزاعات الإقليمية التي تتراوح بين صراعات الأنظمة العربية في الداخل وفيما بينها وبين تفاعلات النزاع العربي-الاسرائيلي، قد حوّلت لبنان إلى أرض مواجهات بديلة على مدى ثلاثة عقود. لقد دامت سياسات النفوذ المتضاربة آماداً متفاوتة ولكنها ضربت لبنان في استقلاله الفعلي.

لقد عرف لبنان مع سياسة النفوذ السورية المحاولة الأكثر شمولاً وامتداداً زمنياً من أجل تفكيك مقوّمات السيادة اللبنانية، عبر تحويل الدولة اللبنانية الى كيان صوري والأرض اللبنانية إلى امتداد جيوپوليتيكي، والاقتصاد اللبناني إلى مورد ريعي لترفيد نظامها ومعالجة أزماتها الاقتصادية. وهذا ما انتهت إليه الحرب اللبنانية في العام 1990، فبدلاً أن تكون نهاية مرحلة النزاعات الدموية بداية لمرحلة ميثاقية جديدة تستعيد

عِبَر النزاعات المتوالية على أرضنا، من أجل وضع أسس لدولة مستقلة فعلياً، انتهى لبنان بفعل تحالفات موضوعية في الأوساط الإسلامية مع سياسة وضع اليد السورية وصراعات نفوذ مدمّرة في الأوساط المسيحية إلى كيان قانوني وهمي، ومن واقع السيادة المحدودة إلى واقع السيادة المعلقّة، ومن واقع الدولة المستقلة الى حال الدولة الرهينة. لقد عاش لعقدٍ ونيّف تجربة إفراغه التدريجي من كل الحيثيات التي خصّصته في هذه المنطقة من العالم، فأضحى إسماً لغير مسمّى.

د) لقد دخلنا في مرحلة حكم الطائف ضمن معادلات سياسية نافية الكيان الموضوعي للدولة اللبنانية والموجبات الميثاقية التي حكمت أداء الفاعلين السياسيين طوال التاريخ السياسي الحديث. أمّا الدلائل في هذا المجال فنوردها كالتالي: 1) تثبيت سياسة النفوذ السورية داخل المعادلات السياسية اللبنانية وكأنّ الفريق السوري هو شريك في الميثاق الوطني، في حين أن طبيعة مداخلته ودوره الفعلي هما النقيضان الفعليان لاستقلال الدولة ولحيثيات الميثاق الوطني. 2) تركزّ لبنان في قلب النزاعات الإقليمية من خلال فتح أراضيه لسياسات النفوذ الإيرانية والفلسطينية المعارضة للتسوية السلمية، بالإضافة الى استعماله كمركز لتبييض أموال النظام العراقي وتهريب أركان النظام وعائلاتهم وتمويل ودعم الأعمال الإرهابية في العراق... 3) ضرب الكيان الموضوعي للدولة اللبنانية لحساب مقاطعات سلطوية حوّلت موارد الدولة ومؤسساتها إلى مصادر لترفيد نفوذها ومحسوبياتها. 4) إن معادلات الحكم قد قامت إمّا على تسويات مصلحية بين أركان الحكم (زمن الترويكا) أو على قاعدة المخاصمة الشخصية (زمن الاستقطاب بين لحود والحريري) أو من خلال تحكيم سوري مباشر بين مراكز النفوذ. لقد أضعفت هذه الممارسات كيان الدولة المعنوي والحقوقي، وقدمت صورة مضلّلة ومسيئة عن طبيعة

LAU LIBRARY BEIRUT

المشاركة السياسية الميثاقية. فالشراكة تمّت على أساس تقاسم مواقع النفوذ والمنازعة قامت على قاعدة تناتش مراكز النفوذ وموارده، ولم تكن الاعتبارات الميثاقية بأبعادها القيمية والسياسية والقانونية في دائرة النظر لأي من الفاعلين.

يضاف الى ذلك ان حكم الطائف قد قام على فراغات دستورية وميثاقية وسياسية لم تكن تؤهله لرعاية مرحلة الانتقال من زمن الحروب المديدة الى مرحلة إعادة البناء للدولة ولثقافة العيش المشترك. الطائف في بعض بنوده وفي تطبيقاته كان تكملة للمنطق النزاعي وليس تأسيساً للمرحلة التي أعدّ لها. فبين منطق الرفض لهذا الاتفاق وما نتج واقعياً عنه ومنطق القبول غير المدروس، نفضّل موقف المراجعة التفصيلية وما تمليه من إعادة نظر وإصلاحات. 5) مصادرة القرار الاقتصادي وسحبه من دائرة التداول العام المفتوح وتحميل المواطن اللبناني ديوناً عامة بلغت الأربعين مليار دولار، لم يصرف إلا خمس مليارات منها في مجال إعادة تركيز البُنى التحتية والخدماتية في البلاد، في حين أن المبالغ الباقية صُنّفت في خانة الفوائد المترتبة عن المعدلات الخيالية للإكتتابات في سندات الخزينة؛ 6) إساءة تقدير الأولويات الاقتصادية والإنمائية لحساب مشاريع غير لازمة وذات كلفة مضخّمة، وضرب مبدأ الإنماء المتوازن في مجال تنفيذ المشاريع الإنمائية. إن التمييز ضد المناطق المسيحية لم يعد بحاجة إلى دليل إذا ما شئنا تقويماً موضوعياً لما أنجز حتى اليوم في سائر القطاعات البنيوية من تجهيزية وخدماتية وتربوية واستشفائية... 7) عدم إدخال سياسة عودة المهجرين ضمن أولويات الوفاق الوطني وسياسة الإنماء المتكافئ والمتداخل، وذلك عبر تسييس ملف التعويضات وربطه بسياسات الاستتباع والمحسوبيات التي وضعتها سياسات النفوذ اللبنانية والسورية بالتكافل، بالإضافة إلى عدم ربطها بسياسة إنمائية تساعد على تنويع محاور الإنماء في البلاد وإزاحة

الضغط عن العاصمة...

إن مراجعة بعض سياسات مرحلة الطائف التي سوف نستعيدها بشكل مستفيض، عند عرضنا لموضوعات المداخلة الإصلاحية على الساحة اللبنانية، هو للدلالة على المسافات التي نتبيّنها بين الادّعاءات المعلنة وما أنجز عملياً. إن الخروقات البيّنة لروح التسوية تملي على الفاعلين السياسيين الكثير من الموضوعية والاستقامة الخلقية وإرادة ترميم جسور الثقة مع المسيحيين الذين مثّلوا في معاناتهم حقوق وحرّيات كل اللبنانيين الذين استلبوا خلال الخمسة عشر عاماً الماضية.

فمعاناتهم ما هي إلا صورة عن واقع تشظّت أضراره في كل اتجاه، فنالت من صدقية المؤسسات ومن حقوق المواطنين. لقد آن الآوان للجهر بهذه الحقائق ومتابعة العمل الذي قامت به أطراف المعارضة المسيحية منذ بدايات حكم الطائف والذي انسحب منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري على دوائر شاركت في تركيز وإدارة سياقات الطائف انطلاقاً من تحالفها مع الحكم السوري وتسليمها بنفوذه، وانقلبت من ثم عليه عند تقاطع مصالحها مع التحوّلات الدولية المستجدّة.

هـ) لقد انطلقت المرحلة الأخيرة التي مهدّت لانسحاب الوجود العسكري وتراجع نفوذ الحكم السوري من تضافر عوامل نسترجعها كالتالي: 1) نشوء مناخ دولي جديد مساعد على استعادة البلاد قرارها الذاتي وذلك بعد مضي ثلاثة عقود على التسليم بواقع المداخلات الخارجية التي تحوّل معها لبنان إلى ساحة صراع مفتوحة على نزاعات شتّى وفاعلين كثر؛ 2) لقد أدّت المعارضة المسيحية والمنظمات الاغترابية والهيئات غير الحكومية دوراً أساسياً في إدخال لبنان إلى دائرة الاهتمامات الفعلية لدى الإدارة الأميركية والمجموعة الأوروبية. إن تعديل اتفاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية فيما يخصّ لبنان، وإقرار قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة

LAU LIBRARY
BEIRUT

لبنان، وإيجاد المناخات اللازمة وتركيز الآليات المطلوبة لإصدار القرار 1559، لم تكن بالمبادرات الحادثة، بل عملاً سياسياً هادفاً وصعباً من أجل كسر العزلة الدولية التي فرضها الحكم السوري على لبنان، وعلى إعادته إلى دائرة العمل الدولي كدولة مستقلة ومجتمع مدني حرّ. إن الإجماع الذي نشأ بين الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والمجموعة الأوروبية بالتالي حول قابلية الأوضاع اللبنانية لتسوية تقفل ملّفاتها المزمنة ودون كلفة مانعة، هو المدخل الأساسي لفهم الديناميكيات الحاضرة. لقد اعتبرت الولايات المتحدة وفرنسا والمجموعة الأوروبية أن إزاحة سياسة النفوذ السورية من لبنان، مدخل لتطبيع الأوضاع اللبنانية، وتحصين ديناميكية التسوية والإصلاح الإقليمية، التي أصبحت الهدف الأبرز لسياساتها في المنطقة؛ 3) إن استقلالية المجتمع المدني كمعطى تاريخي واجتماعي، قد برهنت فاعليتها طوال سنوات الحرب الطويلة والاحتلالات المتنوعة، وعلى رأسها الاحتلال السوري الذي استهدف استقلال البلاد وحرّيات المجتمع المدني والمناخات الليبرالية التي طبعت المجتمع اللبناني. لقد أمّنت هذه الاستقلالية الحيّز المعنوي والمناعة النفسية لكل المبادرات السياسية والاجتماعية التي حمت الحرّيات الكيانية والعامة، والتي لولاها لما كان من الممكن استعادة القرار الوطني. إن تظاهرة 14 آذار هي التعبير الأوضح عن استقلالية المجتمع المدني وقدرة مؤسّساته على المبادرة. لقد أمّنت ديناميكية 14 آذار الرديف المكمل والضروري للحركة الدولية ولحركة المجتمع المدني الدولي المتمثّل بالإغتراب اللبناني والمنظّمات غير الحكومية اللبنانية والدولية، وبالتالي شهدنا ما شهدناه من مقاومة مدنية أدّت إلى انسحاب سوري في آجال قياسية؛ 4) إن انسحاب سوريا من لبنان وتراجع اشكال اساسية للتدخّل الذي دام ثلاثة عقود، هما حصيلة تلاق بين إرادات خارجية وداخلية جعلت عملية العبور إلى الواقع الجديد أمراً

ممكناً. لقد وعت المعارضة المسيحية منذ بداية العقد المنصرم أن لا سبيل للعمل النضالي في الداخل ما لم تحصّنه مناخات وسياسات دولية داعمة وتحول دون استفراده في ظلّ واقع الاحتلال السوري المديد والإختلالات البنيوية التي أحدثها في المعادلات السياسية الداخلية. فوضع لبنان يشبه إلى حدّ بعيد وضع دول أوروبا الشرقية التي لم تستطع حركاتها التحرّرية في المجر (1956) وتشيكوسلوفاكيا (1968) وبولونيا (1981) من النفاذ نظراً للعوائق التي أنشأها حلف وارسو. لقد اقتضى سقوط النسق الدولي الشيوعي، حتى تأخذ الحركات التغييرية مداها. الفرق بيننا وبين الدول الأوروپية الشرقية هو أن هذه الأخيرة تقع ضمن دائرة ديموقراطية تمدّها بالنماذج الإصلاحية والإمكانيات الإنمائية التي تمكّنها من الخوض في عمليات إصلاح بنيوية بالغة التعقيد والأهمية. أما نحن فمنذ انسحاب سوريا، لا نزال في قلب منطقة عربية تحكمها ديكتاتوريات وبدائلها أصوليات دينية وإمكانياتها تتقاسمها أوليغارشيات تهدر الموارد المتوافرة وتحول دون أي إصلاح وتسعى إلى مدّ سياسة نفوذها عبر سياسات إفساد وتخريب منهجي في دول المنطقة؛

5) أدّى استشهاد الرئيس رفيق الحريري دور المفاعل النفسي الذي وحّد اللبنانيين في المعاناة. فالتيارات السياسية في الأوساط الطائفية المختلفة قد عرفت مرارة المداخلات الخارجية وثمنها عبر اغتيال شخصيات قيادية فيها. لكن أهم ما وعاه اللبنانيون خلال أشهر المقاومة المدنية التي جمعتهم في وجه الاحتلال السوري، هو أهمية كيانهم السياسي وما أمّنه من حرّيات وجودية وسياسية، ودولة القانون وحقوق الإنسان والتمييز المبدئي بين الدولة والمجتمع المدني. لقد اكتشفوا أن ما يميّزهم عن جوارهم الإقليمي هو هذه المناخات وهذه الثقافة السياسية، وهنا تكمن أهمية ما خبروه يوم 14 آذار وما سبقه ورافقه وتلاه. إنّ ما وحّدهم

BEIRUT

هو معاناة ومناخات حياتية وسياسية جامعة، وهذا ما يجب تثميره في أي استراتيجية تغيير فعلية وتراكمية. لقد سمحت المداخلات الدولية بإعادة إطلاق ديناميكيات سياسية وإصلاحية داخلية، فما هي شروط استمرارها؟ السؤال مطروح والتحدّيات مطروحة بشكل ملحّ ومصيري. إن الإجابة عن هذه التحدّيات هو موضوع مداخلتنا السياسية القادمة كما هو مادة نضال لسوانا أيضاً، نحن نعتقد أن الأفق التغييري قد انفتح على ممكنات لا بدّ من الاستفادة منها في الأيام والأشهر القادمة. إن الدلائل التي تلت الرابع عشر من آذار لم تكن على مستوى هذه الممكنات، ولكن من المبكر أن نحكم سلبياً على آفاق هذه المرحلة وممكناتها. فالأسئلة والتحدّيات في هذا المجال، تتطلّب أجوبة فعلية من الفرقاء السياسيين وحركات المجتمع المدني.

و) إن المسار الذي تلا الرابع عشر من آذار لم يكن على قدر الواقع الدولي الجديد وعلى مستوى التطلّعات التي حملتها الحركة المدنية والسياسية التي بلورته. لقد بدأ التراجع على غير مستوىً، وخصوصاً على مستوى أركان المعارضة وعلى مستوى ظهور انقسام واضح بين الحركة السياسية المعارضة والتيّارات السياسية العاملة في الأوساط الشيعية. لا بدّ من تظهير هذه التكسّرات ومضامينها: 1) لقد تراجعت أطراف المعارضة عن التزاماتها التضامنية عندما اعتمدت محاورها السنّية والدرزية تغليب سياسات نفوذها على حساب التكافل السياسي مع المسيحيين، من أجل تخريج تركيبة سياسية تعيد التوازن إلى البلاد على أسس إصلاحية واضحة المعالم. المزعج في الأمر، هو أن هذه المحاور قد عادت في ممارستها إلى مرحلة لقاء البريستول حيث تبلورت شراكة مثلثة الأطراف بين الرئيس رفيق الحريري ووليد جنبلاط وأعضاء من تجمّع قرنة شهوان، تهدف إلى تخريج تمثيل سياسي غير متكافئ وتابع في مفكرته السياسية للأولويات

التي اعتمدوها لتحالفاتهم. إن محاولة التصرّف بالتمثيل المسيحي التي كانت قائمة في تلك المرحلة والتي قوبلت بالتحفّظ الشديد والرفض في الأوساط المسيحية، كانت كافية لتنذر هؤلاء الأقطاب السياسيين بأن معاودة سياسة التصّرف والتغييب ليست الطريق السوي الذي ينبغي اعتماده في مجال صياغة تحالفات سياسية استراتيجية. لقد تمّ التراجع هذه المرّة على مستوى صياغة قانون الانتخابات، والذي قضى باستعادة قانون السنة 2000 الذي كان آخر القوانين التي فصّلت إبان حكم الطائف من أجل تحجيم التمثيل المسيحي لجهة الصفة التمثيلية للاتجاهات والخيارات السياسية السائدة في الأوساط المسيحية. إن الإصرار على قانون السنة 2000 بتغطية ومشاركة معظم أعضاء قرنة شهوان، قد توازى مع انقلاب أبيض يهدف إلى اصطناع مرة أخرى – وبعد خمس دورات انتخابية – التمثيل المسيحي، والإتيان بنواب يدينون بحكم تقسيم الدوائر الانتخابية بنيابتهم لمحاور النفوذ السنّية والدرزية والشيعية،نتيجة للتحالف الانتخابي الذي نشأ لأسباب مصلحية طارئة بين أطراف تجمّع الثامن من آذار وبعض أطراف تجمّع الرابع عشر من آذار، وذلك انطلاقاً من ضرورة التوفيق بين سياسات نفوذهم؛ والجميع في ذلك يتصرف في هذا المجال على أساس تبعية المسيحيين، مسقطين بذلك أيّ شكل من أشكال الندّية في التعامل بين الحلفاء.

لقد أخطأ فريق قرنة شهوان مرّتين، الأولى عندما سمح لنفسه بالتصّرف بالتمثيل المسيحي وكأن لديه تفويضاً في هذا المجال، وعندما تراجع عن الندّية في التعامل مع حلفائه الذين استعملوه كغطاء للتصّرف بالتمثيل المسيحي؛أما المرة الثانية فقد أخطأ أخلاقياً تجاه البطريرك الماروني الذي منحه الغطاء المعنوي، فتصرّف بهذه التغطية وابتزّ الثقة التي محضه إياها، وفي هذا خطأ أخلاقي يظهّر خطورة هذا الاداء الذي أجاز لنفسه

BEIRUT

توظيف الرصيد المعنوي لمؤسسة عمرها 1261 سنة لأغراض سياسية، مظهراً بذلك مدى ارتباطه بهذا التراث ودرجة التزامه ما مثّله طوال هذا التاريخ الطويل.

إن التغطية التي وفّرها فريق قرنة شهوان لهذه السياسة قد استعمل من قبل محور الحريري-جنبلاط من أجل تسويقه دولياً على أنه القانون الأفضل لإصدار قانون نيابي تمثيلي وعادل وبالتالي وضع المسيحيين أمام الأمر الواقع، فإما الانتخابات بقانون غير عادل أو الأزمة السياسية المفتوحة في وقت لم يستكمل فيه بعد الانسحاب السوري. إن موقف الممانعة الذي اتخذته البطريركية المارونية وبعض أطراف المعارضة قد تعطّل بفعل إلتزام بعض أطراف تجمّع قرنة شهوان والقوّات اللبنانية خطّ بعض سياسات النفوذ العاملة في الاوساط السنّية والشيعية والدرزية وعدم قدرة التيارات السياسية في الاوساط الدرزية والاسلامية المعارضة لهذا القانون من التصدّي له.

لا بدّ من الإشارة في هذا السياق، إلى أن عودة العماد ميشال عون من المنفى ومشاركته في الانتخابات على قاعدة تحالفات متحرّكة، قد حالت دون تمادي سياسات التصرّف بالتمثيل المسيحي، وحدّت من الأضرار بالقدر الذي سمح به القانون الحالي. إن الانتصار الكاسح الذي حقّقه التحالف الذي نظّمه ميشال عون، هو دليل واضح إلى إدانة واعتراض الناخب المسيحي، إدانة الناخب المسيحي لأداء قرنة شهوان واعتراضه على تصرّف تحالفي جنبلاط- الحريري وبرّي- نصر الله بحقوق المسيحيين التمثيلية والسياسية. أما المزعج في هذه المناخات السيّئة فهو إصرار بعض أعضاء قرنة شهوان على تبرير خياراته والإصرار على إملائها ووعظ المسيحيين وتأنيبهم على خياراتهم السياسية البعيدة منها والقريبة. إن السؤال البديهي الذي يُطرح في ظروف كهذه، هو كيف السبيل للإقناع

والإقتناع بأن هذا التحالف يهدف إلى إعادة بناء معادلات الحكم في البلاد على أسس ميثاقية وعلى مبدأ النّدية الأخلاقية؛ كيفية الحفاظ على الثقة في وقت تأسيسي، وسياسات الالتفاف والتحايل والتصرّف والتجاهل غير الموارب هي قاعدة التعامل في ما سمّي حلفاً؟ إن هذا الرفض غير الموارب والمعلّل لإجراء بعض تعديلات على الدوائر الانتخابية وذلك من أجل تحسين وظيفتها التمثيلية في مرحلة تأسيسية كالتي نعيش، ودونما أي تفكير في الانعكاسات المعنوية حول صدقية الشراكة وتفاعلاته النزاعية وارتداداته على العلاقات ما بين الطوائف والفرقاء السياسيين. إن التراجع عن اعتماد قانون انتخابي عادل يسمح بتظهير تمثيل نيابي صحيح ومتكافىء، هو مدخل نزاعي غير مقبول في مرحلة تغييرية حاسمة تفترض التزامات مبدئية غير ملتبسة. إن أسوأ ما ظهّره هذا التراجع، هو عدم وجود التزام أخلاقي بمبدأ النّدية والتضامن المعنوي والحرص على المساواة.

أما الأمر الآخر الذي يظهر الوجه الملتبس لائتلاف الرابع عشر من آذار 2005 فهو البطء الذي اتّسم به تأليف الوزارة والذي كوّن أبلغ دليل على واقع الإختلال الذي خلّفته الانتخابات النيابية. إن محاولة لجوء المسيحيين إلى آلية الثلث المعطّل في عملية التأليف الوزاري، لم تكن إلا محاولة متواضعة من أجل التخفيف من الإختلالات على مستوى السلطة الإجرائية وحرصاً على مكتسبات 14 آذار لناحية المناخات الجامعة وخوفاً من تبدّدها انطلاقاً من سياسات نفوذ مدمّرة. هذا الأمر غير جائز في مرحلة تأسيسية ينبغي أن تُصفّى فيها هذه التركة السيئة من التحالفات الخارجية من أجل قلب موازين القوى الداخلية، وإنفاذ سياسات النفوذ الطائفية، والتمثيل النيابي الصوري، والتصرّف بموارد الدولة لإغناء المحسوبيات وتثبيت المقاطعات السلطوية وتهميش المسيحيين عبر حصر خياراتهم بانتقاء محاور النفوذ السنّية والشيعية والدرزية.

لو بقي الأمر عند هذه الحال لارتدت هذه الممارسات طابعاً ظرفياً وانتقالياً؛ ولكن الأمر تعدّى مسألة التمثيل المسيحي المتكافىء والمشاركة العادلة إلى مسألة بنيوية، وهي هل نحن بصدد التعامل مع سلطة معبِّرة عن إرادة وطنية جامعة، أم نحن فعلياً أمام واقع دولي مشرذم كالذي عرفناه في الخمس عشرة سنة الماضية. إن الناظر إلى واقع التركيبة الوزارية، يتبيّن له أن مجلس الوزراء مؤلّف من ممثّلي حكّام المقاطعات السنّية والدرزية والشيعية ومن ارتضوا من المسيحيين وبعض التكنوقراط الحياديين للقيام بالعمل الحكومي. يضاف إليهم ممثلو الرئيس لحود المشغول بتأمين استمرارية رئاسته.

يعاني لبنان أزمة حكم فعلية، لأن سياسات النفوذ - كما يبدو - ليست بوارد أن تعطي الدولة كياناً معنوياً ومؤسّسياً ودستورياً مستقلاً عن حيّز نفوذها، وكأن هذه الدولة لا وجود لها إلا بقدر ما هي امتداد لمصالح هؤلاء وحساباتهم السياسية. إن مراجعة ملابسات الانتخابات المنصرمة وتأليف الحكومة والانتخابات الرئاسية المزمعة، لا ينبئ بالخير، إذ ليس هنالك من دليل موضوعي إلى أننا في صدد بناء دولة قادرة وذات قدر معنوي وسياسي، ينقلنا من حال المقاطعات المتشاركة ضمن حدود مرحلياً، والمتأهّبة للإنقلاب على بعضها عند أيّ تبدّل في موازين القوى الخارجية والداخلية.

ان سياسات التجاذب المتنوّعة الموضوعات والاقطاب ليست من الاداء الديموقراطي بشيء لما يكتنفها من تناقضات والتباسات نعددها كالتالي :

1) تراجع الروح الوفاقية واولوية اعادة بناء المؤسسات الديموقراطية لحساب سياسات النفوذ كما تبدّى مع السياق الانتخابي الاخير وتأليف الحكومة وكما يبدو في مجال التعاطي مع مسألة الانتخابات الرئاسية. ان

تخريج سياسات اجماعية ووفاقية لكل من هذه المسائل هو من اولويات اعادة التكوين المؤسسية في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة والخطيرة.

ان مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري ساهمت في كسر أجواء التجاذب التي سادت المرحلة التي سبقت اجتماعات الحوار الوطني، وفي ايجاد اطار تواصلي يعيد التداول بين الأطراف في مناخ علاقات سليم يسقط الحواجز النفسية التي تحول دون تبلور مناخات وفاقية تمهّد للحوارات السياسية. إن التوصل الى اجماعات حول مبدأ التمثيل الديبلوماسي مع سوريا، وضرورة ترسيم الحدود بين الدولتين، وضبط مسألة السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، هو من الأمور التي يجب تثمينها ودفعها باتجاه الانفاذ الفعلي وتوظيفها في مجال حفز العمل الوفاقي حول المسائل العالقة. لا بد في هذا المجال من إحالة هذه المسائل الى البرلمان من أجل مناقشتها والتوسّع في آلياتها التطبيقية ودفع مبادرات تشريعية تؤدّي الى عمل حكومي حاسم في كل هذه المجالات.

لا بدّ في هذا المجال، من تحديد روزنامة تنفيذية تحدّد الآليات والمراحل الاجرائية، ورفع الالتباسات العائدة الى ضرورة مبادرة سوريا الى ابراز الوثائق الخطّية التي تثبت لبنانية مزارع شبعا، وانهاء مسألة السلاح الفلسطيني على قاعدة استعادة الدولة اللبنانية السيادة على أراضي المخيّمات وعدم القبول بمبدأ التعايش مع واقع السيادة المعلّقة التي نحياها منذ ثلاثة عقود ونيّف. أمّا مسألتا سلاح حزب الله والانتخابات الرئاسية فقد بقيتا على تقاطع سياسات النفوذ الاقليمية والداخلية التي تعطّل بشكل قاطع استعادة الدولة اللبنانية استقلالها وكيانها الموضوعي. إن اللجوء الى الجامعة العربية للبتّ في مسائل وفاقية داخلية واجبة، هو تراجع خطير يعيد لبنان الى دوّامة سياسات النفوذ الاقليمية، خصوصاً وأن الجامعة العربية لا تتمتع بالصدقية العملانية والمناقبية التي تجعل منها حكماً حيادياً

BEIRUT

وفاعلاً في مجال تسوية النزاعات.

لن يستطيع لبنان أن يتجاوز الديناميكيات الاقليمية الآسرة، ما لم تقرّر الأطراف السياسية الداخلية عودتها الى الروح الاستقلالية التي دفعت بها مناخات 14 آذار 2005 وترجمتها بمبادرات سياسية تحصّن استقلالية البلاد وتعيد للدولة حيثيتها الفعلية. إن طبيعة المداخلات السعودية المتواترة سواء داخل دائرة جامعة الدول العربية أو خارجها، ومفاعيل سياسة النفوذ الايرانية، تؤكد غير مرّة ان سياسات مراكز القوى الاقليمية لا تزال قائمة على مبدأ إبقاء لبنان على خط نزاعات المنطقة المفتوحة وربط الحياة السياسية الداخلية بإشكالياتها وفاعليها.

أخيراً لا آخراً، إن مناخات الشتم والتصلّب والتهديد التي تلت تعثّر حلقات الحوار الوطني، وعودة سياسة المداخلات الإقليمية إلى قلب المعادلات الداخلية، هي من العلامات السيئة التي تنبّئ بتمادي واقع الاقفالات المفروضة على عمليات استكمال السيادة الوطنية ودفع ديناميكية الوفاق الوطني والتغيير السياسي الإصلاحي قُدُماً. والأخطر من كل ذلك هو غياب المناخات والرؤى والنخب البديلة الفاعلة.

2) عدم تجاوز الانفصام القائم بين السياسات الفعلية وفاعلية المؤسسات الدستورية. فالمؤسسات الدستورية لن تكتسب حيثية فعلية ما لم ينتقل التداول في المسائل المحورية الى داخل المؤسسات التشريعية والاجرائية. على اجتماعات الحوار الوطني ان تدفع بنقاش برلماني حول مسائل سلاح حزب الله، ونزع سلاح المخيّمات، وقانون الانتخاب، ومشاكل الحدود العالقة، والتمثيل الديبلوماسي بين دولتي لبنان وسوريا، والتحقيق في قضايا الفساد ابّان حكم الطائف، والى تأليف حكومة ائتلافية تترجم التفاهمات بين مختلف الكتل البرلمانية والفرقاء السياسيين الى سياسات فعلية تخرجنا من حال التجاذب الى حال الحكم الفعلي والتغيير

السياسي العملي.

3) ان السياسات الفئوية التي تضمر مشاريع سيطرة غير معلنة كما حصل في الانتخابات الاخيرة وكما ينبىء بها اداء فرقاء سياسيين متنوعين قبل مرحلة الحوار وفي أثنائها، هي التي ادّت الى حال الاقفال الحالي؛ فلو توافق فرقاء «التحالف الرباعي» على سياق انتخابي يساعد على تجاوز الفراغات التمثيلية المتعمّدة التي عايشناها خلال الخمس عشرة سنة الماضية، لكنّا اسّسنا أداءً وفاقياً يعنون هذه المرحلة، ولما وصلنا الى حال التعطيل التي تحياها المؤسسات السياسية والى الابقاء على حال الاستقطاب السلبية التي تتميز بها المرحلة الحاضرة. إن المناخات والرؤى والمبادرات الآحادية التي حكمت التعاطي مع مسألة الانتخابات النيابية والتأليف الوزاري، لا تزال تحكم الاداء الحالي فيما يخصّ مسألة الرئاسة ومقاربة موضوع نزع السلاح من المخيمات الفلسطينية وإشكاليات سلاح حزب الله. إن التسمّر في مواقف استقطابية سوف يؤدّي إلى تعطيل الديناميكية الاستقلالية والحؤول دون بناء الدولة على قواعد موضوعية تقيم فصلاً فعلياً بين شؤون الداخل والخارج، وتعطيها الحيثية اللازمة التي تحصّنها تجاه سياسات النفوذ التي تعطّلها.

تتطلّب المرحلة الانتقالية سياسات تنعقد حول مبادىء وخيارات وفاقية واصلاحية تهدف الى اقفال ملفات السلم الاهلي وترسي الحكم في البلاد على اسس ديموقراطية فعلية. كما أنها تفرض تفاهماً محكماً بين مختلف الاطراف السياسية حول مسائل اساسية ترتبط بها اعادة تكوين المعادلات السياسية والحكومية في هذه المرحلة الانتقالية على قاعدة متداخلة تؤالف بين ارادة السلم الاهلي والثقافة الوفاقية والعمل الاصلاحي الفعلي. هذه المسائل نعددها كالآتي:

أ) انهاء ولاية رئيس الجمهورية على اساس الاجماع على مرشح توافقي

BEIRUT

بمنأى عن كل محاولات التفرد السياسي والطائفي.

ب) اقرار قانون جديد للانتخابات النيابية يسمح بتجاوز الاختلالات التمثيلية التي ارستها الممارسات الانتخابية منذ حكم الطائف.

ج) متابعة ملفّ الاغتيالات السياسية على قاعدة التقصّي غير المشروط والشامل، وذلك من اجل توضيح كل الملابسات الجنائية باحداثها واشخاصها تمهيداً لاجراء محاكمات مهنية تطال كل من تثبت التحقيقات تورّطه المباشر وغير المباشر في هذه الجرائم. علينا ان نتلافى ضمن هذا السياق الخلط بين المترتبات الجنائية ومؤدّياتها والاشكالات والاستحقاقات السياسية وموجباتها. لا بد من تحييد البلاد عن صراعات النفوذ التي يعايشها النظام السوري والتي تدرج من ضمنها عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري وتفاعلاتها المتنوعة. ان وصول التحقيق الدولي في عملية الاغتيال هذه الى خلاصاته النهائية سوف يدّعم سياق التحقيقات الداخلية ويعزز المسار الديموقراطي على مستوى دولة القانون والمحاسبة، ويظهر خطورة هذا النهج على مستقبل الاصلاح الديموقراطي في لبنان والمنطقة.

اخيراً لا آخراً، إن الانتخابات الرئاسية المزعم إجراؤها هي بنّاءة بقدر ما هي توافقية على الصعيد الداخلي وبقدر دفعها لمشروع إعادة بناء الكيان المعنوي والسياسي والمؤسسي للدولة اللبنانية، الذي يشكل المدخل الأساسي لاحتواء التفاعلات النزاعية الإقليمية وارتداداتها على أوضاعنا الداخلية، وعنصراً أساسياً في مجال تدعيم السياق السلمي والإصلاحي في المنطقة. إن تشديد البطريرك الماروني ومجلس الاساقفة الموارنة على دستورية التعاطي مع الازمة الرئاسية القائمة هو رفض لأي اداء سياسي مخالف للمعايير الميثاقية والديموقراطية وتأكيد ضرورة الخروج من دائرة سياسات النفوذ الاعتباطية الى حيّز العمل السياسي المحكوم بضوابط

وفاقيّة ودستورية وقيمية.

لا بدّ بعد هذه المراجعة المكثّفة والنقدية لتاريخ وسوسيولوجيا الحياة السياسية المعاصرة من تناول المداخلة السياسية الراهنة وموضوعاتها.

BEIRUT

مفكرة الإصلاح السياسي

نتناول في ما يأتي الملفات السياسية الراهنة التي تشكّل محكّاً لإرادة اللبنانيين الفعلية إصلاح الحياة السياسية في وطنهم.

في الممارسة السياسية: هذه المراجعة السياسية هي مدخل للأطر والخيارات السياسية التي علينا الأخذ بها في مجال تحديد معالم مشروع سياسي جديد يؤسّس ديناميكية متجدّدة، وورشة تجديد البُنى المترهّلة في مفاهيمها وأطرها وأدائها. إن الدفع بنمط سلوكي جديد يخرج اللبنانيين من واقع الأفق السياسي النزاعي باستمرار، وأحوال التكدّر النفسي والاستقالة العملية من أيّة مبادرة تخرجنا من واقع التسيّب والتصرّف الاعتباطي الذي يحكم الأداء السياسي، والخارج عن كل الاعتبارات المعرفية والروحية والأخلاقية والديموقراطية قد أصبح واجباً. إن المعاناة من جرّاء ما آل إليه العمل السياسي نتيجة مفاعيل الحروب المديدة وواقع الاحتلال السوري، وسياسات النفوذ المحلية والإقليمية وتعطيل الأحزاب السياسية بفعل النزاعات الشخصية والمصادرات العائلية، وغياب المشاريع السياسية الموضوعية وتنامي الولاءات المصلحية للأشخاص والمحاور والخرق المخابراتي وسقوط العمل السياسي الديموقراطي والتداول العلني في الساحات العامة، تجعل من عملية إصلاح الممارسة السياسية فصلاً أساسياً من فصول الإصلاح السياسي.

إن واقع المنازعات المفتوحة هو منطلق لرفض الأمر الواقع والمطالبة

بإصلاح العمل السياسي المؤسّسي على قاعدة الندّية والحوار غير المشروط والتوافق على مشاريع سياسية إصلاحية بنّاءة بدل الانكفاء في صراعات نفوذ مدمّرة كلّفت الكثير حتى اليوم. تتوخى هذه المقاربة إعادة التداول الحرّ على أساس التعدّدية المؤسسية والمشاركة المتحرّرة من كل القيود والإقفالات التي فرضها الأمر الواقع ومصالح أصحابه. إن الأمثولات التي دفعت بها النزاعات المفتوحة تدعونا إلى التشديد على حرّية وديموقراطية العمل السياسي، وعلى فتح المدى العام على كل أنواع المشاركة السياسية والتداول غير المشروط والاعتدال المبدئي وثقافة الوفاق والتسوية العقلانية. إن الغوغائية الشعبية، والولاءات العمياء للزعامات، وانهيار مؤسّسات وأنواع العمل السياسي الراقي والعقلاني وتراجع مستوى الأداء السياسي على غير مستوى، الذي تسبّبه الحالات النزاعية المديدة، هي من أولوية مداخلتنا الإصلاحية.

علينا أن نعيد بناء ذاتيتنا السياسية (Political Subjectivity) على أسس قيمية وعقلانية وديموقراطية تخرجنا من انفعالات الحرب الآسرة، والأوضاع النفسية الدفاعية التي تحجب روح النقد البنّاء والرؤية الموضوعية للأمور، وواقع الانقياد غير المتبصّر لمصالح الزعامات؛ وأخيراً لا آخراً علينا بتفكيك مفهوم ومؤسّسات الزعامة الذي يستند إلى مفهوم متخلّف للعمل السياسي قائم على استغلال مخاوف الناس المبرّرة وغير المبرّرة، ومشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية وانطوائهم على تدبيرها، من أجل بناء النفوذ والثروات، فالزعامات في بلادنا «تكبر بقدر ما تصغر الناس» كما يقول الأب هاني الريّس، أي بقدر ما تداس كراماتها، وتهدر حقوقها وحرّياتها وتضعف استقلاليتها المعنوية والإدائية. إن التصرّف النزق بأي شكل من أشكال الوكالة السياسية وبالأموال العامة هي من الأمور التي يجب استئصالها من الثقافة السياسية القائمة على شخصنة

BEIRUT
LAU LIBRARY

السلطة والتبعية العمياء وانتفاء روح المساءلة والمسؤولية في العلاقات السياسية. لقد آن الآوان لتخرج العلاقات السلطوية والسياسية من دائرة العلاقات الاعتباطية الخاضعة لتقلبات الأمزجة والمصالح والمستوى الأخلاقي والروحي المتدنّي وعدم الثقافة الديموقراطية ومفهوم الحقوق الأساسية إلى دائرة العلاقات بين أنداد يتمتعون بالاستقلالية المعنوية والفكرية التي تؤسّس وحدها العمل السياسي الديموقراطي الراقي.

إن ديناميكيات التغيير الآخذة بكل اتجاه تفرض علينا صياغة مشاريع وبُنَى سياسية جديدة، وتأسيس مداخلة عامة متجدّدة تفتح المساحات العامة على كل أنواع التداول الديموقراطي المتحرّر من المعوقات البنيوية للاجتماع السياسي اللبناني: 1) الذهنية الإقطاعية وما تفرضه من إقفالات على حركية النخب والمشاركة السياسية وعقلنة التداول السياسي ومؤسّسيته؛ 2) الدوائر العائلية والمناطقية والطائفية المغلقة التي تعيق تبلور مساحات تداول مشتركة وديناميكيات تساعد على بلورة أفق سياسي مشترك يتجاوز الاغلاقات النزاعية الداخلية والخارجية؛ 3) واقع المداخلات الخارجية التي تعطل إمكانية الوفاق الداخلي وتدفع بحلقات نزاعية لا متناهية وتعمل على تغيير المعادلات السياسية على نحو يطبّع مداخلتها ويمهّد لسياساتها التوسعيّة على المدى الأبعد، كما هو الحال مع السياسات السورية والايرانية والوهّابية.

ترتبط عملية إنهاء الديناميكيات النزاعية واستعادة الاستقلال الوطني وإعادة بناء دولة القانون بمعادلة تذهب في اتجاهات متنوّعة:

1) **استعادة لبنان سيادته الفعلية وقراره الذاتي**: هذا يعني استعادة الدولة اللبنانية كيانها الفعلي الذي تعطّل بفعل واقع النزاعات المفتوحة في بلادنا، وبحكم سياسات النفوذ السورية التي جعلت منها كياناً صورياً تستعمله من أجل تنفيذ سياساتها وتغطية عملية النهب المنظمة للموارد الاقتصادية،

LAU LIBRARY

وكصندوق إيقاع لسياساتها الإقليمية. يفترض هذا العمل إعادة الاعتبار للموجبات الدستورية في السيادة الفعلية على أرض البلاد، وفي مجالات السياسات الخارجية والدفاعية والداخلية والتدبيرية لسائر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والبيئية. لا بدّ أيضاً من تأكيد ضرورة استرجاع مكانتها ودورها في السياسة الإقليمية والدولية، وذلك في مجالات إدارة مصالحها الخارجية وتطوير مداخلاتها كفاعل مستقل في جامعة الدول العربية وعضو في الشراكة الأوروبية-المتوسطية، ومؤسّسات الأمم المتحدة، وكمفاوض ووسيط فاعل ومبادر في تسوية النزاعات الإقليمية. إن استعادة الحيوية والاستقلالية في السياسة الخارجية جزء أساسي من إعادة ترميم الكيان المعنوي والدستوري والسياسي للدولة اللبنانية. لقد أدّت النزاعات الطويلة إلى اندثار الدور اللبناني وسعت سياسات النفوذ السورية إلى محو حضور لبنان في الحياة الإقليمية والدولية، والزمن الحاضر الذي نحن فيه هو زمن استعادة الحضور والدور في آنٍ معاً.

2) **إعادة تركيز معادلة سياسية متكافئة بين المسلمين والمسيحيين على** أساس تسوية سياسية بينهما، قائمة على مبادئ الاعتراف المتبادل والندّية الأخلاقية والسياسية والمشاركة الفعلية في صياغة العقد السياسي والوطني في البلاد. إن إعادة تفعيل الروح الميثاقية والمعادلات التوافقية هو أساسي في هذه المرحلة، لأن الديناميكيات النزاعية المفتوحة، وسياسات النفوذ من داخلية وخارجية قد سعت بشكل منتظم للقضاء على الثقافة السياسية اللبنانية القائمة على الرؤية التاريخية الواقعية لطبيعة الاجتماع السياسي اللبناني، والاعتراف المتبادل بين الجماعات التاريخية مؤسِّسة العقد الوطني، ومنطق التسوية العقلانية والاعتدال المبدئي في العمل السياسي، والحرص على التطابق بين منطق التسويات السياسية الميثاقية والموجبات الدستورية... لقد خلق هذه الإرث من الممارسات السياسية المناخات التي

BEIRUT

تسمح لمفهوم دولة القانون بأن يتبلور في واقعنا على الرغم من أعطاب البنية السياسية التقليدية القائمة على المقاطعات السلطوية والعائليات المتسيّسة التي تهدف مجتمعة إلى تحويل الدولة إلى مورد ريعي لتدعيم سياسات النفوذ وتنمية ثروات الزعامات وتمويل المحسوبيات، هذا عدا استعمالها من قبل سياسات النفوذ الخارجية كامتدادات لضرب تماسك الدولة وتفكيك الكيان المعنوي والدستوري للكيان اللبناني.

الميثاق الطائفي بين النزاع والتداخل: لقد قام الميثاق اللبناني على أساس تسوية تاريخية بين المسلمين والمسيحيين كخطوة تجاوزية من أجل: 1) إنهاء أزمة شرعية الكيان اللبناني التي امتدّت بين سنة 1921 و1943 على نحو متواتر وبأشكال مختلفة؛ 2) وكتعبير عن البلوغ السياسي الذي عُبِّر عنه عند المسيحيين بتحمّل المسؤوليات التاريخية والسياسية لنشأة الكيان الدولي الجديد بمعزل عن الضمانات الفرنسية، وإنهاء زمن الحداد عند المسلمين على زمن الخلافة الإسلامية العثمانية، وفقدان الحاضنة السورية البديلة، وقبولهم بمبدأ الشراكة مع المسيحيين على أساس النّدية متجاوزين بذلك رسوم «دار الإسلام».

تكمن أهمية نظام الطائفية السياسي الذي قامت عليه هذه المعادلة التوافقية في تأمينه الأهداف التالية: 3) تجاوز موجبات الدولة الدينية الإسلامية الشرعية وإرثها التاريخي القاضي بإلغاء مفهوم المساواة المدنية والسياسية بين المسلمين وغير المسلمين وتحديداً المسيحيين فيما يخصّنا في لبنان. لقد سمحت الصيغة اللبنانية بتجاوز إشكالية العقد اللامتكافئ بين المسلمين والمسيحيين، فكوّنت بالتالي نموذجاً لتخطي ثقافة «أهل الذمة» وسياسات الحجر الديني والاندماج القسري اللاغي للخيارات الثقافية والحياتية، والإلغاء المدني والسياسي الذي يطبع العلاقات مع غير المسلمين في العالم العربي والإسلامي. 4) لقد سمح النظام الطائفي

بتجاوز إشكالية الدولة الدينية، بمبدأ الاعتراف بحقوق غير المسلمين على أساس قاعدة مساواتية تلغي كل أنواع التمييز بين المسلم وغير المسلم التي تقوم عليها ثقافة الحقوق المدنية والسياسية المتساوية التي أنتجتها الثقافة الديموقراطية المعاصرة. إذن فكل الصيغ القانونية من إجرائية وتدبيرية، قامت على أسس تداخلية في مقاصدها وأهدافها العملية، أي على أساس إنفاذ كل القوانين والسياسات الحامية والمدبّرة للمساواة. 5) لقد أوجد النظام الطائفي في لبنان نوعاً من أنواع الديموقراطية التوافقية التي تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الجماعات والدينية المختلفة على نحو يحدّ ويلغي سياسات السيطرة والسيطرة المتبادلة، وذلك لما هنالك من اختلافات في تحديد الحقوق والمصالح والخيارات الثقافية والحياتية لهذه الجماعات. لقد هدف هذا النظام في منطلقاته المبدئية إلى ضمان حقوق الجماعات ولكن على أساس تداخلي يحول دون سياسات التمييز. لم يستطع النظام الحالي أن يتجاوز في ديناميكيته التاريخية التعارض بين حقوق الجماعات والحقوق الفردية التي تنشئ الديموقراطية الليبرالية وذلك بحكم ثقل الواقع التاريخي وعدم الاستقرار الكياني الذي سبّبته المداخلات الإقليمية وعدم قبول الثقافة السياسية الإسلامية بمبدأ التداخل المدني الكامل على مستوى الأحوال الشخصية. في حين أن الثقافة الميثاقية تتطلب تداخلاً بين الحقوق الجماعية الضامنة حقوق الطوائف وحقوق الأفراد الذين يرغبون في إقامة حقوقهم المدنية على قاعدة تحفظ حرية خياراتهم الفردية ومن هنا كان اقتراح الزواج المدني الاختياري عند المسلمين والمسيحيين والأحوال الشخصية الاختيارية عند المسلمين، لأن المسيحيين يعيشون أساساً ضمن نظام مدني للأحوال الشخصية. لن يحقق النظام الطائفي أهدافه التوافقية ويحصّن نزعته التداخلية، ما لم يزاوج بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية. 6) إن المنحى التداخلي الذي بُني على أساسه النظام التمثيلي

الطائفي والذي عبرت عنه المادة 95 من دستور 1926 بشكل بليغ عندما أكدّت أنّ الطابع التوافقي والمؤقت للتمثيل الطائفي في المناصب العامة، يفرض شروطاً سياسية نعدّدها كالتالي: أ) تطوّر الرؤى والمواقف والأداء باتجاه ثقافة سياسية مشتركة فيما يخصّ مفهوم الدولة، على نحوٍ يكسبها استقلاليتها الكيانية والمعنوية الذي يؤدّي إليه التطابق بين مفهوم الدولة - الأمة السيّدة ضمن نطاق جغرافي معترف به دولياً والولاءات الفعلية؛ وهذا ما يتطلب تجاوز الانفصام بين مفهوم الدول السيّدة على أرض معيّنة والولاء للأمة في المتخيّل «العربي-الإسلامي» وما ينشأ عنه من ولاءات نزاعية تنفي مفهوم السيادة والكيان المعنوي والسياسي للدولة الحديثة. ب) القبول بمبدأ وواقع التعدّدية الدينية والحضارية والثقافية وذلك انطلاقاً من قراءة نقدية للتاريخ الإسلامي الذي ألغى الكيان الفعلي لحضارات وثقافات وأديان سابقة له وحوّلها إلى «حارات نصارى» و«حارات يهود» أو إلى منعزلات إتنية ولغوية وثقافية وبقايا تاريخية. والعمل على تكريس هذه التعدّدية على مستوى الحقوق السياسية والعامة، وحرّية الخيارات الثقافية والحياتية والدينية والقيمية والتربوية، والحرّيات العامة والخاصة، بما فيها حرّية المعتقد وتبديل الدين، وضمان حقوق الأقليات، وربط نظام الحقوق والحرّيات هذا بحقوق الشخص البشري وكرامته الأصلية والمؤسّسة لكل الحقوق التي تقول بها الشرعة العالمية لحقوق الإنسان التي تُثبت تطابق هذه الحقوق المخصّصة مع موجباتها الشمولية المصدر.

ج) العمل على تنمية الثقافة المدنية الجامعة القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات والعمل على استئصال كل السياسات والمسالك التمييزية، الاعتراف بالآخر، تكريس الحقوق الفردية والجماعية وتآلفها مع شرعة حقوق الإنسان، العدالة التوزيعية، حرّية المعتقد وتبديل الدين، حرية اختيار المناهج الحياتية من قبل الأفراد، تنمية ثقافة دولة القانون،

تعزيز مناخات الحرّية وتطوير مفاهيم الحرّيات العامة والخاصة وتوسيع تطبيقاتها في سائر المجالات الحياتية.

د) تكريس مفهوم الدولة العلمانية أي مفهوم الجمهورية الإجرائية وهي الدولة المحايدة تجاه أنظمة المعتقدات سواء كانت فلسفية، أم أخلاقية أم دينية، أم حياتية، والتي تضمن حرية الأفراد في الاعتقاد والتصرّف. يتطلّب هذا المفهوم الإجرائي للدولة تداخلاً مع الثقافة المدنية الجامعة التي تسمح لأفراد وجماعات مختلفة في قناعاتها ومناهجها الحياتية أن تتعايش على قاعدة ديموقراطية توافقية.

هـ) تطوير مفهوم الوطنية اللبنانية وهو قائم على تعريف تأليفي لمعالم الهويّة اللبنانية بتعدّدية مكوّناتها الحضارية والثقافية والدينية والعائدة لإرث تاريخي مركّب ومتداخل وغير مبني على مفهوم التلاغي أو التجاهل المتبادل، وعلى أساس مفهوم المواطنية الدستورية التي تقيّم الولاءات المواطنية على قيم دستورية جامعة للمواطنين على اختلاف هويّاتهم المخصّصة.

5) إجراء نقد لنظريات العلمنة الإيديولوجية المصدر المبنية على عدم فهم للمصادر التاريخية والإنتروبولوجية للنظام الطوائفي الذي هو الجواب التاريخي لمسألة الدولة الدينية في الإسلام ومحاولة تجاوز موجباتها وسياساتها التمييزية. إن البدائل الإيديولوجية قائمة على نفي واقع التعدّدية المجتمعية في لبنان في مصدرها التاريخي وفي واقعها السياسي والثقافي والديني الحاضر وتعمل على إلغائها. في حين أن المطلوب تطوّر الديموقراطية التوافقية بين الطوائف على مستوى الثقافة المدنية والسياسية الجامعة، والحقوق والحرّيات الجامعة وسياسات التداخل الوظيفي في المجالات الإنمائية من تربوية وصحية وسكنية وبيئية وثقافية. المشكلة ليست في التعدّدية المجتمعية بل في الإدارة النزاعية لها انطلاقاً من

BEIRUT

إيديولوجيات وسياسات تمييزية تتناول المواطنين في حرّياتهم وحقوقهم. إن التطوّر من الولاءات الأوّلية السابقة للإنتماء الدولي الذي يفترض في المفهوم الديموقراطي تطوير ولاءات مواطنية جامعة، هو سياق إرادي مبني على خيارات ديموقراطية وسياسات عملية وليس على قوالب إيديولوجية، ما هي بالحقيقة إلا أدوات تتوسّلها سياسات السيطرة لتبرير أدائها.

6) إن ضعف الثقافة المدنية والسياسية الجامعة وتسكعّها بحسب المراحل في تاريخنا السياسي المعاصر، قد أمّن مداخل متنوعة لسياسات النفوذ الإقليمية التي دفعت بسياقات صدامية، ضربت التوازن في البلاد، وعمقّت المحاذرات التاريخية في الوعي واللاوعي الجماعي، وأعادت الشكوك إلى قابلية الصيغة اللبنانية العيش في العالم العربي. إن المناخات الليبرالية التي أمنّها الكيان السياسي اللبناني، وأعطاب النظام التوافقي اللبناني، قد استُغلّت من معظم الديكتاتوريات العربية من أجل القضاء على النموذج الديموقراطي اللبناني وإنفاذ سياسات نفوذها. إن العمل على دفع التسويات العقلانية للنزاعات في المنطقة، والإصلاحات الديموقراطية داخل الدول وفيما بينها، هي من الشروط الحامية والمؤهلة لنجاح النموذج التوافقي اللبناني، وإلاّ ففشلها سوف يرتدّ على السياق الديموقراطي الداخلي بالتأكيد. إن تنامي الأصوليات الإسلامية من الخمينية إلى البن لادنية لن يؤمّن المناخ المطلوب من أجل تجارب سياسية ومدنية تجاوزية في المنطقة، ولبنان لن يكون استثناءًا.

7) إن ثقافة وممارسة الحكم هي من الأمور الأساسية في عملية تنزيه وصيانة الديموقراطية التوافقية اللبنانية. فالمشاركة في السلطة والمحاصصات في الوظيفة العامة ليست بمشكلة إن كان هنالك تطابق بين معيار التمثيل الطائفي ومعيار الكفاءة العلمية والمهنية والنزاهة الأخلاقية.

إن نجاح هذا النسق التنظيمي يفترض هكذا مؤالفة. إن استعمال معيار التمثيل الطائفي منطلقاً لسياسات التمييز ونهب المال العام والتلطّي وراءه لمنع المحاسبة المهنية، هي الطريق الى تدمير الصيغة الوفاقية، وضرب كيان الدولة، وإهدار حقوق المواطنين. إن أخلاقيات العيش المشترك، ترتبط بشكل حثيث بالأخلاقيات العامة وبالأخلاقيات الطبيعية ليس إلاّ، فالكذب والسرقة والعبث بكرامة الآخرين وحقوقهم وحرّياتهم، هي ممارسات تعكس إرادة شرّ تتوسّل السياسة أداة لها.

8) إن الممكنات التي دفعت بها التعدديّة الطوائفية ونظام الديموقراطية التوافقية: التمييز المبدئي بين السلطة والمجتمع المدني، والتعدّدية بأوجهها الحضارية والثقافية والدينية والسياسية والحياتية كافة، ومفهوم السلطة الإجرائية التي تضمن حرية المعتقد ولا تفرض معتقداً، والآلية الديموقراطية للحكم، هي مكتسبات يجب تطويرها وليس القضاء عليها كما جرى في العام 1975 باسم إرادات نفوذ وسياسات سيطرة لم تنجح في إخفاء أهدافها الفعلية، ألا وهي تقويض المكتسبات التاريخية التي قدّمها الكيان اللبناني لمواطنيه وسائر المنطقة. الموارنة حطّموا سياسات الحجر الديني باسم الحرية الوطنية والمساواة المدنية التي قدّمتها الحداثة السياسية ودفعوا بمشروع مجتمع سياسي ليبرالي على الرغم من كل أعطابه وما أصابه بفعل أخطائه وإرادات الآخرين في تقويضه. المسلمون السنّة تجاوزوا تجربة الحكم الديني وما رافقها من استعلاء وتمييز تجاه الشيعة ومذاهبهم والمسيحيين على اختلاف توزّعاتهم الكنسية باتجاه منطق النّدية والشراكة؛ والمسلمون الشيعة استعادوا كيانهم الشرعي والمعنوي والسياسي ومبادرتهم السياسية وخرجوا على تقيّتهم إلى صيغة سياسية ومدنية تكفل الحقوق والحرّيات، من خلال كيان سياسي دفع به الموارنة وخلافاً لما أرادت لهم الخلافات السنّية المتعاقبة؛ والدروز عملوا على

تجاوز إقفالات تاريخ الأقلية الخارجة من الإسلام وعليه، باتجاه وضعية مدنية مساواتية ومبادرات سياسية حرّة حتى ولو بقيت أسيرة ترسّبات تقيّة أصبحت في غير محلها مع حلول الحداثة السياسية.

وأما بقية المسيحيين اللبنانيين فانضموا إلى المشروع السياسي الذي دفع به الموارنة بفعل التطورات السياسية التي أدّت إلى نشأة الكيان الوطني وتبلوره في دولة فعلية، البعض منهم على قناعة والآخرون مرغمون. لكن المؤدّى التاريخي كان ايجابياً لأن هذا الكيان منحهم الحرّيات التي افتقدوها منذ أيام الفتح الإسلامي والحقوق التي لم يعطوها في زمن الخلافات والمدى الحيوي على صغر رقعته من أجل ممارسة حرّياتهم الكنسية والمدنية وبلورة خياراتهم الحياتية على الوجه الذي يرتأونه. إن الديناميكية التاريخية للموارنة ومفاعيل الحداثة والتبدّلات الجيوبوليتيكية التي نتجت عن انفراط السلطنة العثمانية، قد أسّست واقعاً جديداً نجحنا في جعله في لبنان مناسبة لتحقيقات سياسية بنّاءة وارتقاء إنساني أكيد. المطلوب هو حماية التجربة وتطويرها وتعميم النموذج الديموقراطي في المنطقة وهذا هو تحدّينا في المرحلة الحاضرة.

9) إن مسألة النظام التمثيلي أساسية في إدارة المجتمعات التوافقية. إن الأنظمة الانتخابية التي وضعت منذ بدايات حكم الطائف حتى اليوم كانت مضادة لكل مظاهر التوافق والديموقراطية لأنها قضت بتزوير قواعد التمثيل الانتخابي عبر بدعة تعيين النوّاب والتصرّف بقوانين الانتخابات وترسيمات الدوائر من أجل تخريج أكثريات نيابية صُوَريّةٍ للموافقة على سياسات النفوذ السورية واللبنانية. إن استهداف المسيحيين كان مركزياً ومنتظماً لهذه القوانين، المطلوب تغييب التمثيل المسيحي وتفصيله على شاكلة محاور النفوذ الداخلية والخارجية. أمّا إسلامياً فكان المطلوب تأمين تمثيل كاسح لحلفاء سوريا على حساب التنوع السياسي أيّا

كانت توجّهاته. فالمهم، أن ديموقراطية أي نظام تمثيلي تقاس بقدرته على تظهير التنوع السياسي في كل ألوانه وتدرّجاته، وهذا ما استهدفته سياسات الطائف عن سابق تصوير وتصميم. إن إعادة بناء الثقافة السياسية التوافقية، تفترض إعادة النظر بالقانون الحالي والممارسات الانتخابية التي طبعت حكم الطائف، على أساس إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية على نحو يظهّر التمثيل الطوائفي بشكل متكافئ، واعتماد قانون يسمح بتظهير التلّونات السياسية داخل الطوائف وفيما بينها، (المحافظة مع النسبية، الدوائر الفردية مع النظام الأكثري، أو المزيج بين الإثنين، نظام الأقضية مع التعديلات الواجبة). تحتّم أيضاً أهمية الاغتراب اللبناني في شقّيه القديم والحديث، البحث في وجوب تمثيله على قاعدة مزدوجة: توزّعه على القارات الخمس وحقّ المهاجرين الذين يحتفظون بالجنسية اللبنانية المشاركة في الانتخابات المحلية.

10) إن الديموقراطية التوافقية لا تستبعد أيّ شكل من الأنظمة السياسية في مجال تأمين المشاركة السياسية وتأمين الحقوق الأساسية. لذا فليس بنظرنا من محرّمات تنال الصيغة الفدرالية بكل متغيّراتها التنظيمية. نحن في لبنان نعيش في ظل نظام فدرالي شخصي منعقد حول تكريس حقوق الطوائف في الأحوال الشخصية، وفي حرّية التعليم والاستشفاء والعمل الاجتماعي... فلِمَ إسقاط متغيّر الحكم الإقليمي والمحلّي من خلال تطوير اللامركزية الإدارية وجعلها إطاراً لمناقشة الخيارات الحكومية وتطبيقها في سائر المجالات الإنمائية من تجهيزية وصحية وتربوية وبيئية وخدماتية. النظام الفدرالي نسق معقّد التنظيم، لأنه مبني على توزع القرار على مستويات متعدّدة وبالتالي يفرض آليات تنسيق بين الحكم المركزي والحكم المحلي وذلك من أجل تأمين ديموقراطية القرارات وفاعلية التنفيذ.

إن توسّع مفهوم الحكم اللامركزي في لبنان هو أفضل سبيل إلى إقامة

BEIRUT

مشاركة سليمة، وسحب السياسات الإنمائية من دائرة صراعات النفوذ إلى دائرة العمل المهني الصرف، والحؤول دون سياسات الافتئات الفئوية التي امتاز بها حكم الطائف عبر القضاء على العمل الإنمائي المتوازن على مستوى الطوائف والمناطق والأولويات الإنمائية. إن المنحى الطائفي والأولويات الفئوية التي فرضت لم تكن من الديموقراطية ولا من التوافق بشيء، ولن نستطيع أن نكمل ضمن هذا السياق، إذا ما أردنا إصلاحاً فعلياً. الإصلاح الفعلي يقتضي المشاركة الديموقراطية في القرار العام والآلية المنزهة للتنفيذ تتطلب أطراً تنفيذية مستقلّة عن سياسات النفوذ. إنّ موضوع الفدرالية شأن ديموقراطي وأمر حيوي في مجال إصلاح آليات الحكم وفي مجال مداخلة إنمائية أفعل. لم يعد من الجائر إقفال النقاش السياسي على أساس محرّمات، هي في الحقيقة وسائل ابتزاز معنوي تستهدف حرية النقاش وحرية الأطراف المعنية بإقرار المعادلات السياسية الجديدة في البلاد.

3) **تسوية النزاعات التاريخية بين دولتي سوريا ولبنان** على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدولتين، وعلاقات ديبلوماسية فعلية، والتعاون الإرادي، وحق المنازعة والاختلاف دون اللجوء إلى العنف والإبتزاز اللذين طبعا العلاقات على مدى العقود الثمانية المنصرمة.

لا بدّ في معالجتنا الملفّ اللبناني-السوري، من تجاوز الإقفالات التي يفرضها الواقع الإقليمي المأزوم والنظر إلى مستقبل العلاقات بين الدولتين من منطلقات مبدئية قائمة على كيفية تجاوز المناخات التي أحاطت ولا زالت تحيط بالانسحاب السوري بعد انقضاء ثلاثين عاماً، ومن ضمن سياقات دولية وداخلية لم يكن يتوقعها حتى في أسوأ فرضياته. لا بدّ من تجاوز مناخات المرارة والحقد وتصفية الحسابات التي دفعت بها سياسات النفوذ التي حجرت لبنان في دوّامات نزاعية مفتوحة، وثبّتت الديناميكيات الانقسامية بين اللبنانيين في كل اتجاه، وعملت على تفكيك مقوّمات الدولة

LAU LIBRARY

في لبنان وتحويل مواردها إلى مصادر ريعية لترفيد ثروات الطبقة الحاكمة في سوريا وأتباعها في لبنان، وإلى تشريع لبنان للعمالة والزراعة والصناعة السورية، دونما مراعاة شروط الشراكة وسيادة البلاد أمورها الاقتصادية. الملف ثقيل لكن لا بدّ من إقفاله وتصفية ذيوله على أساس؛ أ) إعادة بناء مرتكزات الاستقلالية الوطنية للبنان؛ ب) عودة الدولة اللبنانية إلى دورها الإقليمي والدولي كفاعل مستقل وذات مفكرة خارجية خاصة؛ ج) تركيز العلاقات بين الدولتين على أساس التمثيل الديبلوماسي والتداول في كل المسائل العالقة بين البلدين على نحوٍ مستقل عن صيغ النفوذ السابقة، وهذا ما يفضي إلى إلغاء المجلس اللبناني-السوري الأعلى، الذي لا شرعية دستورية له؛ د) إعادة البحث في كل الاتفاقات التي وُقِّعت بين البلدين في ظروف لم تساعد على تخريج سليم لحقوق الجانب اللبناني؛ هـ) فتح ملف المسجونين في سوريا وبتّه بشكل نهائي انطلاقاً من الاعتراف الموثّق بوجودهم والإخلاء الفوري وغير المشروط لسبيلهم؛ و) فتح ملف التعويضات العائدة لعمليات النهب المنظّم للموارد اللبنانية؛ ز) فتح ملفّ الشؤون الأمنية المشتركة.

إن الأداء السوري الحاضر الذي يظهر من خلال تفعيل خطوط الشرخ القائمة على الأرض اللبنانية والمتمثّلة بمسألة نزع سلاح حزب الله وإنهاء واقع تعليق السيادة في المخيّمات الفلسطينية، وتنامي الأعمال الإرهابية المتواترة والخفيفة الوتيرة، وسياسة الاغتيالات المكثّفة غير المنقطعة منذ استهداف مروان حماده ومقتل رفيق الحريري وأعوانه ووصولاً الى اغتيال سمير قصير وجورج حاوي وجبران تويني، وتحريك الإرهاب الأصولي، ينبّئ أن الحكم السوري لم يهضم بعد فكرة انسحابه من لبنان، وليس لديه من الاقتناعات التي يمكن أن تعزّيه في هذا المجال. المقلق في أدائه، أنه يرغب في العودة إلى الساحة اللبنانية من باب المساهمة الفعلية في عرقلة

BEIRUT

التسوية العراقية والفلسطينية-الاسرائيلية وتثبيت تحالفه مع سياسة المواجهة الإيرانية التي تأكّدت مع انتخاب أحمدي نجاد ومدلولاتها وانعكاساتها على الأوضاع الإقليمية. لكن الأهمّ، هو عدم رغبة اللبنانيين في إعطاء دولتهم الحيثية اللازمة والكيان المعنوي والسياسي الفعلي من أجل تغليب «مبدأ الواقع» عند السوريين على «مبدأ الرغبة». فالسوريون حسبما يُنبئ به أداؤهم، ليسوا بصدد تصفية التركة اللبنانية والانتقال إلى علاقة ندّية وقائمة على احترام السيادة والحقوق المشتركة للبلدين. إن الظروف الدولية المستجدّة والمداخلات التي تستحثّها، هي مصدر أساسي في مجال إعادة تكوين الاستقلال اللبناني وإمداد الدولة اللبنانية بحيثية فعلية. الكرة الآن هي في ملعب اللبنانيين، فهلاّ يتلقونها ويخوضون في مغامرة إعادة البناء المشتركة. تفسير استنكافهم عن هذه المهمة غير ملتبس، وأهدافهم السياسية والاستراتيجية الفئوية هي الهدف، وليست إعادة بناء الدولة اللبنانية. على التيّارات السياسية العاملة في الأوساط الإسلامية أن تُفصح عن أوراقها في هذا المجال دون التباس، من خلال تعزيز المشاركة مع التيّارات السياسية في الأوساط المسيحية، وفتح ملف العلاقات مع سوريا دون إبطاء، وإنهاء مسألة سلاح حزب الله على أساس إيجاد وفاق وطني حول السياسة الدفاعية والخارجية، وإنهاء واقع السيادة المعلّقة في المخيّمات القائمة منذ 37 عاماً والعمل على تطوير مداخلة مشتركة مع نظرائها المسيحيين حول المسائل العائدة للأوضاع الإقليمية. كما أنه يتوّجب على التيّارات السياسية العاملة في الأوساط المسيحية الخروج على واقع التغييب القسري والطوعي وبلورة مفكرة عمل سياسية حول مسائل العلاقات مع سوريا والمداخلة في تطوّرات النزاع العربي-الاسرائيلي، وإشكاليات سلاح حزب الله وواقع المخيّمات الفلسطينية الخارج على السيادة اللبنانية: هذا هو ما نعنيه بإعطاء الدول حيثية فعلية، لأن لبنان لم

LAU LIBRARY

BEIRUT

يعد قادراً على التعايش مع تناقضاته واعتماد الالتباس هويّة دائمة.

4) **استعادة المبادرة في السياسة الخارجية.** لقد فقد لبنان في هذا المجال مبادرته منذ زمن بعيد وأداء الطائف في هذا المجال كان واضحاً منذ بداياته: تثبيت واقع التبعية على تنوع محاوره من سورية وايرانية وسعودية... لقد آن الآوان لكي يحسم الوفاق الوطني مسائل السيادة، لأن التباين في هذا الشأن هو الذي دفع بالتدخّلات التي حوّلت لبنان الى دائرة نزاعية مفتوحة على كل الصراعات الإقليمية والدولية.

لقد أوجد القرار 1559 الاطار الملائم الذي سوف يساعد لبنان على استعادة سيادته على أراضيه وذلك عبر الضمانات التي تقدّمها الشرعية الدولية الممثّلة بمجلس الأمن، والتي تصلح وحدها لوقف حركة الصراعات الاقليمية المتوالية على أرضنا، وتبني علاقات متوازنة وعادلة بين دولتي لبنان وسوريا قائمة على تسوية خلافاتهما على قاعدة متكافئة تلغي واقع التبعية والابتزاز والتوظيف في الانقسامات بين اللبنانيين كسبل أساسية للإبقاء على واقع الهيمنة والاحتلال. إن أهمية القرار 1559 تكمن في كونه الاطار القانوني الذي سوف يؤمن ما لم يؤمّنه اتفاق الطائف والمرتكز القانوني المتكافئ والضامن لاستعادة سيادة لبنان ولترتيب العلاقات بين لبنان وسوريا على قاعدة السيادة المتبادلة المعترف بها دولياً؛ وفي هذا شرط أساسي من أجل مفاوضة سليمة لتنظيم واقع هذه العلاقات المأزومة منذ نشأة الدولتين، والتي اشتدت حدّة مع إيديولوجية البعث وسياساته التوسّعية ورعاية الانقسامات اللبنانية في مختلف مراحل الحرب اللبنانية وما تلاها.

إن عملنا الحثيث من أجل إزاحة سياسة النفوذ السورية قد كلّف عقداً ونيّف من النضالات السياسية المريرة والمكلفة، هذا حتى لا ننسى 15 سنة حرب متواصلة خضناها لمنع سقوط بلادنا وحقوقنا وحريّاتنا معها. لأول

مرة نستطيع الكلام على إمكانية إنهاء هذه المرحلة على أساس استقلال مستعاد ودولة فعلية وحضور دولي وإقليمي فاعل، وإصلاحات داخلية على أساس وفاق سياسي مؤسِّس لهذه المرحلة الجديدة. لكنْ ثمة دلائل مقلقة عن استعدادات وفاقية ملتبسة ومداخلات إقليمية قديمة-جديدة (سعودية وايرانية) تسعى لأن تكون بديلة عن سياسة النفوذ السورية، هذا عدا عن عدم تخلي الحكم السوري عن فكرة العودة وتحضير المداخل الجانبية لهذا الغرض.

لقد آن الاوان لأن نبتّ مسائل السيادة بشكل عملي، وها نحن اليوم مع اعادة تحريك الملف الفلسطيني نعود الى حيثما ابتدأنا منذ أربعة عقود، التسليم بالأمر الواقع الفلسطيني والتعاطي معه من خلال سياسات النفوذ الاقليمية، وكأننا في صدد اعادة تكرار سيناريوهات الستينات والسبعينات. أما الفارق مع مضي كل هذه السنين فهو أن السلطة الفلسطينية قد حسمت أمرها لمصلحة السلطة اللبنانية التي بدورها مصرّة على البقاء في حالة تعطيل ذاتي وأن تتبنّى صراعات النفوذ الفلسطينية، ومحاور النفوذ السورية والسعودية والفلسطينية، كسبيل لعدم تحديد سياسة فعلية في هذا المجال.

إن وصول حماس الى السلطة قد أحيا المناخات الملتبسة لجهة إحترام السيادة اللبنانية، وأدّى إلى إعادة تفعيل دور المنظّمات الفلسطينية من قبل سياسات النفوذ السورية والإيرانية والأصولية البن لادنية للتخريب على التسوية السياسية الداخلية ومشاريع التسوية الإقليمية في فلسطين والعراق. إنّ عودة المداخلات الفلسطينية إلى الساحة السياسية اللبنانية من خلال وفرة ممثليها وتناقض سياساتها ومرجعياتها الإقليمية هي من الدلائل السيئة التي تعيدنا إلى سيناريوهات السبعينات التي ينبغي إقفالها إلى غير رجعة. إن عودة سلطان أبو العينين وأحمد جبريل الصاخبة إلى التداول السياسي اللبناني هي من المحظورات السيادية والوفاقية التي لم

يعد من الجائز التسلّي بها من قبل سياسات النفوذ المحليّة والإقليمية؛ أمّا التستّر بالخطر الاسرائيلي فهو حجّة واهية دمّرت لبنان سابقاً، وهي تعود اليوم الى الواجهة لتبرير واقع السيادة المعلقة. إن القرار الدولي 1559، وتطوّر موقف السلطة الوطنية الفلسطينية قبل وصول حماس شاهدان على تبدّل الأيام، فلماذا لا تحسم السلطة اللبنانية أمرها في هذا المجال؟ لا أحد يستهدف أمن الفلسطينيين، المستهدف الحقيقي هو الساحة اللبنانية التي تصرّ صراعات النفوذ الفلسطينية على إبقائها داخل دائرة النزاعات الإقليمية المفتوحة حتى تتكرر مآسي الأرض المسيّبة، وتتكرر اللعنة على رؤوس اللبنانيين والفلسطينيين. المطلوب من السياسات السنّية والشيعية «واليسارية الجديدة» موقفٌ واضحٌ ينمّ عن رؤية واقعية لأمور المنطقة، وارادة مواجهة مع سياسات عرفنا طعمها في السابق فتدمر معها لبنان ودفع الفلسطينيون نتيجة ذلك ثمناً غالياً. أما السياسات من الجهة المسيحية فمطلوب منها موقف لا التباس فيه في أن الأرض اللبنانية لن تكون ساحة صراع مشرّعة لشياطين خبرناهم طويلاً لنتفاجأ اليوم بمقاصدهم وبما هم قادرون عليه. المطلوب من الحكومة أن تحمل مسؤولياتها في فتح نقاش مع كل من يعنيه الأمر من مجلس الأمن والسلطة الوطنية الفلسطينية الملتبسة الدور منذ وصول حماس، ودول الجامعة العربية من أجل انهاء حالة الاستثناء المديدة في المخيّمات الفلسطينية، على أساس ضمان أمنها من قبل الجيش اللبناني وباشراف لجنة يعيّنها مجلس الأمن وخطة تطبيع الأحوال المعيشية في المخيمات عن طريق أعمال انمائية تموّلها المنظمات الدولية ودول الجامعة العربية.

إن التباس الموقف الحكومي وتحالف جنبلاط-الحريري وائتلاف أمل-حزب الله والموقف المسيحي القلق والمتوجسّ من الماضي القريب هو مشهد عرفناه في العقود الأربعة الماضية وها هو اليوم يتكرر مع فرق في

BEIRUT

هوية المستفيدين الذين يأتي على رأسهم تنظيم القاعدة.

لقد أمّن القرار 1559 الاطار المتكافئ لمعالجة هذه العلاقة المأزومة، لكن يبقى على اللبنانيين أن يرفعوا التحدي في مجال استعادة فعلية للسيادة على أرضهم والشروع في تنظيم علاقاتهم مع الجوار الاقليمي على قاعدة التعاون الارادي. أما المسائل النزاعية الاقليمية، فما علينا الا المشاركة في عمل ديبلوماسي اقليمي ودولي من أجل كسر الاقفالات التي أوجدتها النزاعات الحديثة العهد والمديدة منها والدخول الى مرحلة تفاوضية على أساس التسوية الفدرالية والديموقراطية في العراق واعادة تحريك خريطة الطريق في مجال النزاع العربي-الاسرائيلي، والتسوية الفدرالية أو الاستقلالية في جنوب السودان ودارفور...

إن التوافق الأميركي والأوروبي حول ضرورة مساعدة دول المنطقة لدخول مرحلة التطبيع القائمة على التسوية العقلانية والعادلة للنزاعات الاقليمية والداخلية، وفتح ملفّ الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل دول المنطقة وفيما بينها، هو مدخلنا لمقاربة جديدة لأوضاعنا الداخلية ولعلاقتنا مع الجوار الاقليمي. علينا أن نعمل بالتواصل مع كل التيارات السياسية الليبرالية في منطقة الشرق الأوسط، لتشكيل الرديف الاصلاحي الاقليمي لهذه الاتجاهات الدولية الجديدة والبنّاءة، وفي هذا المجال ليس لنا إلا إعطاء مثل بطرحنا كل موضوعات الخلاف في بلادنا على طاولة البحث الحرّ والصريح والهادف الى ايجاد التسويات العقلانية والعادلة.

5) **تسوية الطائف**: إن تسوية الطائف مدعوة إلى المراجعة على أساس الاعتبارات التالية:

أ) **قراءة في المفارقات**: التسليم بمبدأ وإرادة السلم الأهلي كمنطلق لأيّة مراجعة سياسية أو مفاوضة حول الموضوعات الوطنية والسياسية

المحورية. لكن يبدو أن أداء بعض أقطاب 14 آذار ليسوا بصدد استخلاص النتائج المنطقية والعملية التي تترتّب عن إعلان نوايا بهذه الأهمية.

ان مراجعة مواقف وليد جنبلاط منذ ايام «لقاء البريستول» حتى اليوم توقعنا في حيرة لما فيها من تناقضات والتباسات لا بدّ من تبديدها اذا ما اردنا بناء مرحلة تأسيسية واضحة المعالم. لقد تراوحت مواقفه بين النقد القاسي لمرحلة الهيمنة السورية والتسليم بالعلاقة الاستراتيجية معها، وهي التورية لواقع السيادة المبتورة. امّا مواقفه تجاه حزب الله فتميّزت بالتسليم بحرية تموضعه العسكري والسياسي في مجالي السياسة الدفاعية والخارجية بالاضافة الى رفض صريح ومبرم كما في مواقفه الاخيرة لهذه السياسة. اضف الى ذلك ان موقفه تجاه الفرقاء المسيحيين من حلفاء وسواهم قد تراوح بين محاولات الاستتباع والتعاون الارادي والندّي حسب المراحل. يبدو ان وليد جنبلاط هو بصدد تجاوز هذا الاداء الملتبس بعد تبنّيه في هذه المرحلة الاخيرة موقفاً سيادياً صلباً وخوضه في عمل سياسي ميثاقي وتعاوني بنّاء مع مختلف التيارات السيادية التي تأسّست تحت لواء حركة 14 آذار 2005. إن العمل الارهابي الذي تديره سوريا عبر الاغتيالات السياسية والتوتر الامني المتحرّك، قد اقنع وليد جنبلاط بأنّ لا نهاية لهذه الحلقة الجهنمية التي تستهدفه كما استهدفت سواه، ما لم تستعد البلاد سيادتها وكيانها المعنوي والسياسي على نحو فعلي وخارجاً عن الالتباسات التي تستحثّها التداخلات بين دوائر النفوذ الاقليمية والسياسات النزاعية في الداخل.

أما موقف النائب سعد الحريري، فهو يحتاج الى بلورة على غير مستوى وذلك من اجل توضيح الالتباسات التي تحيط بمجمل ادائه كما يشير تسليمه بقانون السنة 2000 للإتيان بأغلبية نيابية تجلو سياسة نفوذه على حساب مبدأ التمثيل النيابي المتكافئ، الذي سوف يناط به وضع المبادئ والآليات

التي سوف يقوم عليها الميثاق اللبناني المتجدّد. أضف إلى ذلك عدم جلاء أيٍّ موقف وفاقي واضح من قضايا محورية كمسائل سلاح حزب الله، وسلاح المخيّمات، والانتخابات الرئاسية وقانون الانتخاب والتحقيق في قضايا الفساد المالي ابّان حكم الطائف، وهي تكوّن مواضيع مركزية لا بدّ من التعاطي معها على أساس حوار داخلي وعلى أساس إرادة إظهار موقف وطني جامع. كما ان الاحداث التي وقعت في منطقة الاشرفية في الخامس من شباط 2006، أظهرت عدم قدرته على ضبط المناخات الراديكالية في الاوساط السنّية وسحبها في اتجاه الاعتدال السياسي والديني والحؤول دون توظّفها ضمن سياسات التخريب التي يلجأ اليها الحكم السوري وتنظيم القاعدة.

إن حالة التواصل العضوية مع سياسة النفوذ السعودية، تجعلنا في حالة تساؤل حول إبدال الاحتلال السوري بسياسة الوصاية السعودية التي تعمل على أساس مبدأ السيادة اللبنانية المعطّلة. فالمداخلة السعودية تسعى إلى تعطيل السيادة اللبنانية عندما تقتضي مصالحها، فمداخلاتها المالية والعقارية والدينية والسياسية غير خاضعة لموجبات السيادة اللبنانية. إن إعادة بناء كيان وطني ودولاتي متماسك، تفترض أجوبة واضحة من النائب الحريري وتيّاره، ولا نعتقد أن ثمة مجالاً للمساومة في مسائل سيادية من هذا النوع.

أما موقف السياسات الفاعلة في الأوساط الشيعية، فهو متضمّن مفارقات لا بدّ من توضيحها في مرحلة تأسيسية كالتي نعيش فيها. على السياسات الشيعية العاملة أن تحسم خياراتها في مسائل مرتكزات الوفاق الوطنية الميثاقية، وموجبات السيادة الفعلية والتسليم بالمقاطعات السلطوية والتصرّف الريعي بموارد الدولة. إن الحدود الفاصلة التي يقيمها مفهوم السيادة الدولاتية عليه أن يفصل في التداخلات والأوضاع التي تمليها

السياسات الإقليمية، إذ ليس من الممكن إبقاء وجود فعلي لدولة يقع كيانها على تقاطع سياسات نفوذ دينية ودولاتية متنازعة.

ان ورقة العمل المشتركة التي طوّرها تفاهم حزب الله والتيار الوطني الحرّ قد تكوّن نقلة نوعية في الحياة السياسية اللبنانية اذا ما نجحت في تثبيت ثقافة وآليات سياسية تهدف الى فصل الاشكاليات السياسية الاقليمية والمفكّرة الداخلية. ان البراغماتية السياسية هي مدخل اساسي من اجل خروج حزب الله على اقفالاته العقائدية كما افصح السيّد حسن نصر الله في إحدى مداخلاته في 16 شباط 2006، وإحياء الثقافة السياسية الميثاقية والوفاقية كمدخل اساسي من اجل تحصين السلم الاهلي، وتجاوز سياسات النفوذ النزاعية باتجاه ممارسة سياسية وحكومية جامعة وديموقراطية وفاعلة في هذه المرحلة الانتقالية المفصلية.

أما التيارات السياسية العاملة في الأوساط المسيحية، فعليها أن ترتفع في طروحاتها وأدائها إلى مستوى الشراكة المبدئية والندّية المعنوية والمواقف السياسية الموضوعية والالتزامات الأخلاقية، وألاّ تبقى أسيرة مصالح أقطابها وترسّبات عقد ونيّف من العمل السياسي الساقط على غير مستوى، من نوعية النخب، وطبيعة المصالح، وموضوعات العمل العام. إن حالة الاغتراب الطويلة التي عاشها المسيحيون منذ حرب التدمير الذاتي، قد نالت من موقعهم في المعادلات السياسية، ومن مستوى النخب السياسية التي اصطنعها الاحتلال السوري فسرقت تمثيلهم، ووظّفت واقع التغييب للإثراء الشخصي، وأسقطت روح المشاركة الميثاقية إلى موقع التبعية. إن الخروج على هذا الواقع يتطلّب نقلة نوعية لاستعادة كرامة بشرية امتهنت ولحقوق أساسية وحرّيات أزيحت بفعل قصد وتواطؤ.

إن التسليم بإرادة السلم الأهلي ليس بموقف كلامي ولا بمجاملة أو فعل تكاذب. إنّه إعلان نوايا والتزامات علنية ينطوي عليها أداء سياسي،

وميثاق سياسي، وسيادة محقّقة، وحقوق مبدئية وحرّيات فعلية. علينا صياغة وثيقة تشبه «شرعة الحقوق»[29] (*Bill of Rights*) التي وضعها الأميركيون عند إنشاء كيانهم السياسي، حتى ننتقل من واقع تحكمه علاقات القوى، إلى واقع دولة القانون التي تحكمها موجبات القانون الطبيعي[30] (*Jus Naturalis*) وأحكام دستور ديموقراطي ينطلق من أحكام الشرعة العالمية لحقوق الإنسان.

ب) **إتفاق الطائف، النص والواقع**: لقد عانى إتفاق الطائف منذ بداياته ثغرات واختلالات أضعفت صدقيته وجعلته موضع نزاع أضيف إلى مسائل نزاعية سابقة، بدلاً من أن يكون حلاّ لها وبديلاً عن ديناميكياتها التفكيكية. لقد ضعفت صدقية إتفاق الطائف من جرّاء سياسات النفوذ والمداخلات التي حكمت ظروف صياغته، وأهلية الذين وضعوه ووقّعوا عليه، وحساباتهم القائمة على إعادة ترتيب مواقع النفوذ والموارد التي خسروها خلال فترة الحرب، والسياسات الكيديّة والانتقامية التي لجأوا إليها لمعاقبة مجتمعاتهم الأهلية التي انفصلوا عنها طوال الحرب، فعزلتهم كما جرى عند المسيحيين، ودفعت بسياسات هيمنة عند المسلمين.

لقد سقط سياق الطائف منذ بداياته بفعل أخطاء مميتة في تطويعه النهائي لخدمة سياسة النفوذ السورية وحلفائها المحليين من مختلف الطوائف؛ وانطلاقاً من بداياته الدموية التي طبعت انقلاب 13 تشرين الثاني 1990 وما تأتّى عنها من معادلات سياسية وممارسات استهدفت كيان البلد المعنوي والدستوري والسياسي، الأمر الذي جعله شهادة زور لتغطية نهاية حرب كاذبة ومصالحة وهمية وعلاقات غير سليمة بين لبنان وسوريا وأساساً لمسارات سياسية مدمّرة في الداخل والخارج.

لقد ولّدت ديناميكية الطائف اختلالات أساسية في طبيعة الكيان اللبناني الذي بات:

1) يخضع لقانون المساكنة بين أطراف ثلاثة هم المسيحيون والمسلمون وسوريا. وهذا أمر غير مقبول، فالمعادلة اللبنانية قائمة على تسوية متكافئة بين اللبنانيين ولا تعني أحداً غيرهم. وأما تسوية الخلافات بين لبنان وسوريا فتنطلق من إعادة النظر في طبيعة العلاقات بين البلدين على قاعدة المساواة والسيادة والندّية والكرامة والقرار الذاتي والمصالح المشتركة والحقوق الوطنية الكاملة.

2) لقد حجرت سياسات الطائف لبنان داخل معادلة إقليمية خطيرة، قائمة على تركيز واقع المداخلات الخارجية وتطبيعها، وتحويل لبنان إلى دائرة نزاعية مفتوحة على كل النزاعات الإقليمية. لقد آن الآوان لكي يحسم اللبنانيون هذا الشأن، على أساس استعادة الدولة سيادتها على أراضيها، وإنهاء واقع السيادة المعلّقة على أرض الجنوب والتزامها المعاهدات الدولية، من أجل حماية الأراضي الحدودية واستعادة الجيش الوطني دوره كقيّم أوحد على الأمن الوطني. لم يعد من المقبول الإبقاء على لبنان منطلقاً لسياسات النفوذ السورية والإيرانية في حين أن سوريا قد أقفلت حدودها مع اسرائيل على أية مجابهات عسكرية أو مناوشات خفيفة الوتيرة. لا بدّ من الأخذ بمبدأ وسياسة تلازم المسارات الفعلية، فلِمَ ما يصح في حال سوريا وسائر دول التخوم لا يصحّ في حال لبنان؟ لا بدّ من تعاطٍ جدّي في إقفال هذا الملف والانتقال إلى تحصين الحدود الجنوبية على قاعدة استعادة الدولة سيادتها على أرض الجنوب والتحصين الديبلوماسي والمداخلة الدولية الضامنة.

إن الدخول في حوار صريح ومباشر مع حزب الله في هذا الموضوع قد أصبح من الأولويات الوفاقية. إن مسألة استعادة الدولة حقّها الدستوري والسيادي في إدارة السياستين الخارجية والدفاعية هي المسألة التي ينبغي الإجابة عنها وبمعزل عن التفاعلات التي استحدثتها القرار 1559. السؤال

BEIRUT

المطروح هل حزب الله بوارد التسليم بحق الدولة السيادي، أم بصدد متابعة سياسته؟ ان الاجابة عن هذا السؤال هي من الموجبات المواطنية التي لا بد من احترامها اذا كان هنالك تسليم فعلي بأحكام المواطنية الجامعة؛ كما أن الجواب على ما تطلبه المجموعة الدولية من خلال قرار مجلس الأمن 1559، هو أيضاً من باب احترام الالتزامات الدولية التي تفترضها شراكتنا في منظمة الأمم المتحدة، هذا إذا ما أردنا الإبقاء على حيثية وشرعية دولية للدولة اللبنانية. إن انسحاب اسرائيل في العام 2000 من منطقة الشريط الحدودي، هو شرط كافٍ لعودة حزب الله إلى حياة طبيعية كحزب سياسي في مجتمع ديموقراطي.أما إبقاء الحزب على بنية عسكرية وسياسية مرادفة للدولة اللبنانية، فهو مدخل لأكثر من سؤال حول طبيعة هذه السياسة ومؤدّياتها. فلا بدّ من فصل الإشكاليات والمسارات إذا ما أردنا وجوداً فعلياً للدولة اللبنانية، ووضع حدّ للسياسات التي أدّت تاريخياً إلى تفكّكها. السيادة الدولاتية حدّ فاصل وإلاّ تحوّلت الأرض إلى امتداد جيوبوليتيكي لنزاعات مفتوحة وفاعلين كثر كما هو الحال منذ 37 عاماً. لا بدّ من إقفال النظام الأمني اللبناني على مصدر الخرق البنيوي الأساسي، خلاف اللبنانيين حول مفهوم السيادة وتطبيقاتها العملية.

إن تقديم سلاح المقاومة على أنه حماية السيادة والأمن اللبنانيين قد أمسى أطروحة غير مقنعة وفي غير أوانها. السيادة اللبنانية تحميها الدولة عبر تأمين الجيش للحدود الدولية، وذلك انطلاقاً من الترسيمات القانونية للحدود اللبنانية-الاسرائيلية، ومن ضبط التفاعلات النزاعية على الحدود الجنوبية من قبل القوات الدولية، وتفعيل الديبلوماسية من أجل تعاطٍ جدّي وفاعل مع مسألة الحدود العالقة كما في حال مزارع شبعا.

أما الأمر الأخير في هذا المجال، فهو عودة لبنان الى المفاوضات الإقليمية الآيلة إلى تسوية النزاع العربي-الاسرائيلي على أساس مفكرة

لبنانية مستقلة في مجال السياسة الخارجية ومن ضمن التنسيق الإرادي مع سوريا ودول الجامعة العربية وكل القوى الدولية المعنية بتسوية هذا النزاع. إن التزام الحركة الديبلوماسية التي نشأت مع اتفاقيات مدريد وأوسلو واجتماعات كامب دايفيد والواي پلانتيشن وطابا وآخراً مع خريطة الطريق، هو أساسي في مجال تفعيل العمل من أجل سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط. لقد بقيت سياسات الطائف في المجال الخارجي دون الأفق السيادي، ونافية كل الديناميكيات التطبيعية على الصعيد الإقليمي، وليس في هذه الوقائع أمر غريب، فلبنان قد أُلحق والتحق بسياسة سورية لا ترغب في السيادة لبنانياً ولا في التطبيع إقليمياً، وتعتبر أن الإبقاء على منطق النفوذ الاستثنائي، هو السبيل الأفضل لديمومة المعادلات الداخلية في سوريا والنفوذ على الصعيد الإقليمي.

أما الآن وقد انسحبت سوريا ولم نعد أسرى لمعادلة التضليل التي عرفت بتلازم المسارات، والتي جعلت من لبنان أرض صراعات بديلة تستعملها سوريا وكل الفرقاء الراغبين في نسف التسوية السلمية في المنطقة؛ في حين أن الجبهة السورية مقفلة منذ 32 عاماً، وسائر الدول العربية المتاخمة لإسرائيل وغير المتاخمة في حالة عزلة تامة عن تفاعلات الوضع اللبناني ولا حرب فعلية مع اسرائيل. فلا بدّ من الدخول في حوار وطني جدّي لتحديد سياسة لبنانية جامعة في مجال تسوية النزاع العربي-الاسرائيلي. مما لا ريب فيه، أن هذه المسألة-المحرّمة في قاموس السياسات العربية والتي تنطوي على قدر مهمٍّ من اللاعقلانية وعدم الواقعية، ومن العدائية التي تتغذّى من مسار النزاع التاريخي ومؤدّياته، ومن رؤية دينية تمييزية، ومن ثقافة سياسية قائمة على تفعيل العداء مع اسرائيل لإزاحة الضغط عن أنظمة القمع والنهب التي تحكم الدول العربية، ومن سياسات أصولية قديمة ومُحدَثة تفتِّش عن موضوع يذكي ما سمّاه فؤاد عجمي ذهنية «العدوانية المتباكية

BEIRUT

على ذاتها»[31] *(Belligerent self pity)* في العالم الإسلامي والعربي،... لن تكون بالأمر السهل، لأن الحركة في مساحة تتماوج بين اللاعقلانية والغوغائية ضيّقة ولا أفق لها. لكن، وعلى الرغم من ذلك، يقتضي الحوار الداخلي، نقاشاً بين لبنانيين يؤمنون بضرورة ايجاد تسوية عقلانية وعادلة لنزاع لم تعد مفاعيله المدمّرة بحاجة إلى دليل، ولبنانيين يقولون بأن للصراع موجبات «ميتا-سياسية» *(Métapolitique)* وغير قابلة للمفاوضة انطلاقاً من اعتبارات إيديولوجية (دينية أم سياسية) أو من دوافع غوغائية وتضليلية أو إقتناعات غير قابلة للفكفكة العقلانية وتستوجب مقاربة تحليلية. إنه من غير المقبول أن يمنع لبنان الدولة والمجتمع المدني من مقاربة النزاع العربي - الاسرائيلي من منطلق عقلاني وتفاوضي كما هو الحال في كل سعي لتسوية النزاعات في أماكن شتّى من العالم. ومن غير المقبول أن يحرّم - على الراغبين في دفع النقاش والعمل في هذا الاتجاه في بلادنا - الكلام والمداخلة من أجل توسيع أفق المقاربة والمشاركة في هذا السعي إنطلاقاً من مقولة العداء لإسرائيل. نحن نعتقد أن للخلافات والعداوات أسباباً علينا مراجعتها بجدّية والعمل على تفكيكها على أسس عقلانية وعادلة، فالعداوة تفكك كما تبنى؛ ونرى في المقاربة العقلانية وعمل المصالحة، سبيلاً لإزاحة أسباب العداوة بين الناس، لأن في العداوة بما يلازمها من بغض وعنف تشويهاً لصورة الإنسان ولصورة الله في الإنسان ولصورة العلاقة التي يجب أن تنتظم على أساسها العلاقات بين الناس والتي قوامها الخدمة والحبّ.

هذا يعني عملياً أن موضوع النزاع العربي-الاسرائيلي كما سواه من المواضيع السياسية، يجب أن يكون موضوع نقاش عقلاني وديموقراطي تصدر عنه خطّة عمل سياسية ملزمة وجامعة على مستوى المجموعة الوطنية. على الدولة اللبنانية أن تستعيد دورها في السياسة الخارجية وأن

تخرّج بحكم طبيعتها وعلاقاتها حلولاً للنزاعات الإقليمية وذلك عبر التوسّط والتحكيم والتفاوض العقلاني، وهذا يكسبها دعوة تغنيها وتفيد محيطها الإقليمي وقضايا السلم العالمي والديموقراطية في العالم العربي. لم يعد من المقبول أن نبقى دولة لا كيان ولا سمة ولا دور لها في محيط إقليمي تسوده دورات عنف مغلقة ولا متناهية.

6) **مفهوم الدولة وسياسات النفوذ**: إعادة النظر في العديد من البنود الدستورية التي تعطّل السلطة الإجرائية في البلاد، والتي وضعت أساساً لتبرير وإبقاء سياسة الاحتكام إلى الخارج وتحديداً سياسة النفوذ السورية. لقد أدّت هذه الآلية الدستورية إلى ضرب وحدة السلطة الإجرائية وانقسامها إلى محاور نفوذ متناحرة، ووسيلة ابتزاز لتنمية المكاسب الفردية والمحسوبيات، وتركيز واقع التبعية بين دولة الوصاية والدولة الرهينة آنذاك.

إن تركز المقاطعات السلطوية، وضرب مبدأ فصل السلطات وتسخيرها لسياسات النفوذ قد أصابت ليس فقط صدقية المؤسسات بل مفهوم الدولة. لقد فقدت الدولة كيانها الموضوعي ولم تعد إلاّ امتداداً لما تريده لها مراكز القوى، وبالتالي سقط مفهوم الخير العام، والحقوق المواطنية، والحرّيات العامة والخاصة، التي استهدفت من قبل الأجهزة الأمنية التي صارت ليس فقط رديفاً للدولة الدستورية بل بديلاً عنها. إن الإضعاف الفعلي لدستورية المؤسّسات، وترسّخ الفراغات الديموقراطية في الثقافة السياسية لم يكن بالأمر الاعتباطي، بل كان المؤدّى الطبيعي لواقع الاحتلال السوري الذي أعاد تشكيل الحياة السياسية اللبنانية على صورة الديكتاتورية البعثية، وعلى يد طبقة سياسية مؤلّفة من أمراء حرب ومصلحيين طارئين وأوباش خرّجتهم أحزاب فاشية وديكتاتورية.

7) **حقوق المسيحيين**: إعادة النظر بكل ما بنته سياسات الطائف من

BEIRUT

معادلات، أدّت إلى إلغاء المسيحيين من التموضعات السياسية من خلال قوانين انتخابية زورّت طوعاً حقيقة التمثيل السياسي في أوساطهم، وسياسات اقتصادية واجتماعية وتربوية وصحية تمييزية نالت كيانهم المعنوي والسياسي والحقوقي. إن تراجع الروح الميثاقية التي طبعت أداء النخب السياسية حتى أواخر الستينات في الأوساط الإسلامية، قد تمّ بفعل تنامي ذهنية السيطرة والوصاية التي طبعت تصرفات وأداء السياسيين خلال الحرب وبعدها، والمدّ الأصولي الذي وضع نفسه أساساً ضمن دوائر مغلقة تنفي أي تواصل مع الآخر أيّاً كان.

إن تهميش المسيحيين قد تمّ أيضاً بفعل التراجع في نوعية الأداء والمستوى الأخلاقي للطبقة السياسية في الأوساط المسيحية في الـ15 سنة الماضية، التي امتازت بانتهازيتها وتبعيتها لمحاور النفوذ التي أوجدتها، سواء الخارجية منها أم الداخلية، واهتمامها القسري بتنمية مواردها ومصالحها على حساب الحقوق الأساسية للمجموعة المسيحية.

8) **دولة القانون بين المبدأ والواقع:** تعطيل مبدأ وواقع دولة القانون عبر تأسيس مقاطعات سلطوية داخل الحكم وإلغاء مبدأ فصل السلطات لحساب سياسات النفوذ التي استخدمت مؤسّسات الدولة ووظّفتها في خدمة مآربها المتنوعة. إن تطويع السلطة القضائية في خدمة سياسات الترهيب والابتزاز المعنوي واستعمال الجيش والأجهزة الأمنية، والتصرّف بالوزارات والإدارات العامة من أجل إنفاذ وترفيد وتمويل سياسات النفوذ المتضاربة، التي جعلت من الحكم في لبنان تجمّعاً لمراكز نفوذ متنافرة، هو أكبر دليل على ما نقوله في هذا المجال. يضاف إلى ذلك تنامي النفوذ المخابراتي كسلطة رديفة للمؤسسات الدستورية التي باتت تتحرك ضمن دائرتها، وفي حال تواصل مباشر مع مختلف أجهزة الإستخبارات السورية كمرجعيات تحريكية وضابطة في آنٍ معاً.

إن سياسة تفكيك الأجهزة الأمنية السابقة بقيت دون المطلوب لإقتصارها على المناقلات الإدارية التي تقضي بإعادة توزيعها على قاعدة المحاصصات بين سياسات النفوذ المتجدّدة. على تفكيك الأجهزة الأمنية أن يكون نتيجة لوفاق وطني متكامل يعيد للدولة اللبنانية كيانها المعنوي والدستوري الذي يمحضها الاستقلالية عن مراكز النفوذ ويكسبها صدقية دولة القانون. ما جرى حتى اليوم هو إعادة تركيب الأجهزة الأمنية على أساس معادلة نفوذ جديدة بين أطراف سياسيين يتعاطون مع الدولة كامتداد أو كرديف لسياسة نفوذهم. وهذا ما يعني أنّ الأمن في البلاد مكشوف على التوتر الأمني بمختلف أشكاله وفاعليه. الأمن هو صفة من صفات السيادة الدولاتية الفعلية، فلا أمن ما لم تصبح الدولة اللبنانية القيّم الأوحد على الأمن الداخلي والخارجي للبلاد. وعلى ما يبدو ليس هنالك من إجماع سياسي على ضرورة إنهاء واقع السيادة المبتورة في البلاد من قِبَل بعض فرقاء الساحتين (8 و14 آذار).

9) **لجنة حقيقة ومصالحة:** تفترض إقامة مصالحة سياسية حقيقية بين المسيحيين والمسلمين، العودة النقدية إلى واقع الحروب المديدة التي جرت على أرضنا، من خلال إيجاد لجنة حقيقة ومصالحة تثبت الوقائع والمسؤوليات التي ترتّبت عن المجازر الجماعية وسياسات النهب والاستثمار على نحوٍ موضوعي وبعيداً عن الافتئات الإرادي بحق المسيحيين. إن الذاكرة الانتقائية التي حاولوا فرضها على محاولات مراجعة مرحلة الحرب كما جرى مع مجازر صبرا وشاتيلا، لم تكن بالأمر الطارئ والعفوي، بل كانت جزءاً من عملية القضاء على كيانهم المعنوي، وحجب وقائع المجازر والتهجير الجماعي والنهب الذي تعرّضوا له في سائر المناطق، والحؤول دون استعادة واقع الندّية والمشاركة. أضف إلى ذلك مسألة تغييب المعتقلين في سوريا وطيّ ملفّهم وقد أصبح من الأولويات

BEIRUT

الوفاقية التي يجب حسمها إذا ما كان هنالك من رغبة في إنهاء ملفّات الحرب وذيولها السياسية والإنسانية القاسية والبشعة. إن عدم مبادرة الدولة اللبنانية إلى اعتماد سياسة فعلية في مسألة توضيح مصير المعتقلين في السجون السورية هو من الأمور المفصلية التي لا يجوز السكوت عليها إذا ما شئنا مصالحة حقيقية. فالمسألة في مرحلتها الحاضرة تتطلّب عملاً ديبلوماسياً باتجاه الأمم المتحدة من أجل تعيين لجنة دولية للتحقيق بمصير هؤلاء المواطنين اللبنانيين وإصدار تقرير يوضح ملابسات هذه القضية وسبل حلّها في المدى الأقرب؛ بالإضافة إلى تفعيل دور المنظمات غير الحكومية من الصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولي والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان من أجل توسيع دائرة التقصّي والمقاضاة والعمل على تحديد سياسة تعويض فعلية.

10) **ملف المهجّرين**: إن سياسة عودة المهجّرين قد أبرزت أبلغ مثال على سياسة التمييز الطائفي المعلن وافتئات حقوق المسيحيين. إن التغييب الطوعي للمجلس الوطني الأعلى لعودة المهجرين، لم يكن بالأمر الطارئ بل كان أساساً لسياسة استتباع وانتهاك حقوق المسيحيين التي برزت من خلال سياسة التعويضات غير المتكافئة بين المسيحيين والمسلمين والدروز. فالأُوَل لم يحصلوا على تعويضاتهم إلا لماماً وعلى آماد زمنية طويلة في حين أن الآخرين قد حصلوا على ثلاثة أضعاف تعويضات المسيحيين وفي آماد زمنية قياسية. هذا حتى لا نستفيض في غياب سياسات التعويض عمّا نهب واستثمر على مدى عقد ونيّف وغياب أيّة رؤية إنهائية متكاملة تجعل من عملية العودة، مرتكزاً لإعادة تركيب الدورة الحياتية في المناطق المهجرّة وإلى رأب الانشطارات الاجتماعية والطائفية والإقليمية التي طبعت مراحل ما قبل الحرب وما بعدها. لقد استهدفت سياسة عودة المهجرين ليس فقط حقوقهم وكرامتهم، بل حرّية تموضعهم السياسي، فكانت

مدخلاً لانخراطهم القسري في دوائر النفوذ السياسي الداخلية والتنازل عن حرياتهم وحقوقهم وكرامتهم المواطنية والإنسانية.

إن إقفال هذا الملفّ في مرحلته الحاضرة يتطلب استكمال دفع التعويضات وإقفال ملفّ المصالحات في قرى الشحّار والشوف الأعلى والتي لا تزال عالقة لاعتبارات سياسية ولغياب إرادة التطبيع والمصالحة وما تفترضه من تدابير معنوية وتعويضات مالية. كما آن الأوان لأن ننتقل بعد عقد ونيّف من مرحلة العودة إلى مرحلة الإنهاء الفعلي وما يفترضه من سياسات متداخلة على الصعيد الحكومي. أما مسألة مهجّري الشريط الحدودي فتبقى مرتهنة بالقراءة الجزئية والمتحيّزة لما جرى في تلك المنطقة. فجيش لبنان الجنوبي قد أنشئ لا بدفع من الجيش الاسرائيلي بل بناء على تكليف من قيادة الجيش دفع به الرئيس سليمان فرنجيه للرائدين سعد حدّاد وسامي الشدياق في العام 1976، من أجل تنظيم الدفاع عن القرى المسيحية التي كانت تتعرض لهجومات هدفت إلى تهجيرها من قبل القوات الفلسطينية وحلفائها في «الحركة الوطنية» و«جيش لبنان العربي».

إن ارتباطها التدريجي بالنظام الدفاعي الاسرائيلي قد تمّ مع تنامي الواقع النزاعي في البلاد وتوزّعها على مختلف التنظيمات المسلّحة. إن الإساءات التي ارتكبها بعض أعضاء هذا الجيش تبقى محصورة بالمسؤولية الجزائية للأفراد الذين ارتكبوها والذين يتماثلون مع سواهم من مرتكبي الجرائم في التنظيمات المسلّحة الأخرى. أما التسليم بمبدأ سحب المسؤولية الجنائية على جماعات بأكملها، فهو من باب التجنّي المجانّي وغير مبرّر قانونياً وأدبياً، وذات تأثير سلبي على الوجود المسيحي في الجنوب.

إن عودة مهجّري الشريط الحدودي جزء لا يتجزأ من الوفاق الوطني وضرورة إقفال ملفّات الحرب على نحو غير تمييزي. لا بدّ من تأليف لجنة لدرس الآليات العملية لهذا الملفّ تمثّل الأطراف السياسية والمسؤول

BEIRUT

الكنسي المكلّف به وهو مطران الموارنة في إسرائيل والاراضي المقدسة بولس الصيّاح، من أجل وضع قوائم في أسماء العائدين، وتحديد الأصول القانونية لمحاكمة المتّهمين الذين يرغبون في العودة، وتأليف لجنة أمنية دولية ولبنانية من أجل تأمين سلامة قراهم عند العودة، ولجنة إنمائية تساعدهم في مجال إعادة بناء دورتهم الحياتية، وتأمين موارد عيشهم، والخدمات الاجتماعية والتربوية التي يحتاجون إليها. إن تصفية ذيول الحرب تقوم على التحقيق في الوقائع ومقاضاة المسيئين على قاعدة المساواة المواطنية، كما أنها تفترض إعطاء الحق لأصحابه أيضاً على قاعدة المساواة المواطنية ذاتها.

11) **ملف التجنيس**: لقد قضت سياسة التجنيس الاعتباطية التي نفذت في مرحلة الطائف الأولى بإدخال 10% من الجنسيات العربية المختلفة، التي بمعظمها سوريّة، دون أي مراعاة للضوابط السكانية والاقتصادية والاجتماعية والطوائفية والسياسية... الأمر الذي أدّى إلى مضاعفة المشاكل الحياتية التي عرفتها البلاد بعد الحروب الطويلة وإلى اختلالات بنيوية على مستوى التوازنات الطائفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. أضف إلى ذلك، أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بقيت دون علاج سواء لناحية وضعية المخيّمات كمساحات خارجة عن نطاق السيادة اللبنانية وكمنعزلات تتوسّل بها سياسات النفوذ والنزاعات الفلسطينية والعربية والإسلامية، ودوائر فقر مغلقة على كل أشكال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية. إن تسليم الدولة بواقع السيادة المعلّقة في المخيّمات، وغياب السياسات الإنمائية من خلال تعاون أجهزة الدولة اللبنانية مع الوكالات الدولية وجامعة الدول العربية، والسلطة الفلسطينية، وعدم الخوض في ديبلوماسية دولية من أجل الدفع بتسوية عادلة لأوضاعهم من خلال التسوية الشاملة للنزاع العربي- الاسرائيلي، قد أدّت مجتمعة إلى تحويل ملفّ اللاجئين الفلسطينيين إلى أحد أصعب

المشاكل التي تعيق عملية المصالحة الوطنية وإعادة تركيب المعادلات الداخلية على أسس تداخلية ومتكافئة.

إن السكوت عن مسألة السلاح داخل المخيّمات وعدم فتح الملفّ كقضية سياسية محورية هو من القضايا الوفاقية التي لا يمكن القفز فوقها إذا ما أردنا إعادة بناء الكيان الفعلي للدولة وإنجاز المصالحة الوطنية. لم يعد هنالك من مبرّر لواقع السيادة المعلّقة على أراضي المخيّمات، إلاّ من منطلق سياسات النفوذ المحلية والإقليمية التي لا ترغب في استعادة الدولة سلطتها التدبيرية على أراضيها وإبقاء بؤر التخريب الأمني مفتوحة وأداة من أجل التطويع السياسي والإرهاب. المعلومات الأمنية واضحة في شأن الدور الذي تؤدّيه المخيّمات الفلسطينية في التفجيرات الأمنية المتواترة وعمليات الإغتيال السياسي واحتضان المنظّمات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة. المفارَقة الكبرى في هذا الشأن هو عدم مبادرة الدولة اللبنانية إلى التجاوب مع دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس من أجل استعادة سلطتها على أرض المخيّمات، وكأن الموقف لا يعنيها. نحن لا نفهم كيف أن قضية بهكذا خطورة لا تستدعي موقفاً سياسياً ومتابعة حكومية حثيثة من أجل إقفال ملفّ المخيّمات كخطوة أساسية في مجال إعادة بناء كيان الدولة. إن واقع الخروج المديد على السيادة اللبنانية كان في أساس تفجير لبنان منذ العام 1969، ومنطلقاً لسياسات انقلابية إقليمية، ومفاعلاً لمواجهة بين سياسات نفوذ دولية وعربية أيام الحرب الباردة، وموقعاً أساسياً للإرهاب الدولي منذ أيام الجيش الأحمر الياباني ووصولاً إلى تنظيم القاعدة. السؤال المطروح هو التالي، لأيّ مدى نستطيع أن نتعايش مع هذه الخروقات المدمّرة وتبريرها؟

12) **الملفّ القضائي**: يأتي هذا الملفّ على رأس مفكرة الإصلاح الديموقراطي لارتباطه التكويني بمفهوم دولة القانون ومبدأ فصل

السلطات وصيانة الحقوق الأساسية والحرّيات العامة والخاصة. إن الأعطاب التي أصابته تتجاوز إلى حدّ بعيد الشأن المهني وتنال مفهوم وواقع المؤسّسات الديموقراطية في لبنان، كما أن إصلاحه يرتبط بشكل أساسي بتصحيح مفهوم وأداء دولة القانون في بلادنا. يستلزم إصلاح القضاء اللبناني مداخلة مزدوجة على مستوى:

أ) استعادة السلطة القضائية لاستقلالها المعنوي والفعلي تجاه سياسات النفوذ ولحيّزها الخاص انطلاقاً من مبدأ فصل السلطات الدستورية. إن تطويع السلطة القضائية لخدمة سياسات النفوذ على تنوّع مصادرها، وإخضاعها لتدخّلات السلطتين التشريعية والإجرائية على نحو اعتباطي مخالفٍ لكل الترسيمات والحدود والآليات والموجبات التي يصفها الدستور، هو ضرب للنظام الديموقراطي في جوهره ومرتكزاته.

ب) إعادة النظر بالأوضاع الحالية للجسم القضائي على مستوى الكفاءة العلمية والأهلية المهنية والنزاهة الأخلاقية. إن التراجع البيّن في تطبيق المعايير الآنفة الذكر قد ساهم في إضعاف صدقية السلطة القضائية وفي وضع تساؤلات جدّية حول فاعليته المهنية وعدالته ومرجعيته التحكيمية في حياة المجتمع. لا بدّ من إعادة النظر في مباريات الدخول وشروط الاستمرار على قاعدة الكفاءة العلمية والمهنية البحتة والتقييم المهني المستّمر والتنشئة المستديمة. كما أن المعالجة الموضعية الحالية لأوضاع القضاء تتطلّب وضع آلية للتقييم والمحاسبة والاستقالة كشروط مسبقة لاستئصال مراكز النفوذ، ووضع حدّ للمحسوبيات القائمة، ولكثافة التدخّلات ومناخات الفساد المطبّعة.

13) **الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي**: إن استعادة الجيش دوره المهني تفترض إنهاء سياسات النفوذ التي تعرضت لتماسكه المهني وربطته بمحاور النفوذ الطائفية والسورية؛ لذا يجب اعادة النظر بدور الأجهزة

الأمنية وحصر دورها بالمهمّات التي تكلّفها بها السلطة الاجرائية، وتعزيز الرقابة عليها من قبل المجلس النيابي من خلال تنظيم مطالعات دورية تقوم بها لجنة الجيش والمعلومات في البرلمان للمساءلة والتقويم والموافقة على تعيين قادة الأجهزة وذلك بعد التقصّي العميق في سلوكهم الشخصي والمهني. يجب إنهاء أشكال المداخلة السياسية في تنظيم الهيكليات العسكرية، وذلك عبر إقرار التعيينات والمناقلات على أسس مهنية صرف تعتمد على الكفاءة المهنية والأسبقية الزمنية والأعمال الاستثنائية والسلوك الفردي، والمستوى العلمي والأداء الفعلي. إن تقاسم المسؤوليات داخل المؤسسة العسكرية من قبل مراكز النفوذ السياسية سوف يدمّر تماسكها المهني ويجعلها امتداداً لدوائر النفوذ في البلاد.

يضاف الى ذلك ضرورة إنهاء نظام الامتيازات المالي والخدماتي المعيب الذي يتمتع به الضباط. (العسكريون المفصولون للخدمة في منازل الضباط والأندية الخاصة)، واعادة النظر بنظام الحقوق المالية والاجتماعية والصحية والتربوية على أسس موضوعية وعادلة ومن وجهة نظر المساواة المواطنية؛ والانتقال من نظام الترقيات الذي يقوم على قواعد الترقية الآلية والمحسوبية السياسية الى نظام ترقية قائم على التقييم المستمّر لأداء الضباط والعسكريين وحرصهم على تنمية أهليتهم المهنية. يجب أن يعي العسكريون اللبنانيون مجدداً أنهم حماة مؤسّسات الجمهورية وليسوا جزءاً من دوائر النفوذ اللبنانية والخارجية ولا شركاء في نظام المحسوبيات القائم. أما مسألة العقيدة القتالية للجيش فيجب حصرها بالتعريف الذي توصف به الجيوش في الدول الديموقراطية: حماة المؤسسات الجمهورية. ويبقى للجمهورية من خلال مؤسساتها التشريعية والاجرائية تحديد سياسة البلاد الدفاعية. الجيش في الدول الديموقراطية ليس بجيش في خدمة ايديولوجيا مهما كانت، ومهمّات العسكريين هي مهنية بحت ولا

طابع سياسي لها. إن محاولات تحويل الجيش الى جيش مملوكي أو مؤسّسة بريتورية لحماية الحاكمين، أو إعطاء صبغة إيديولوجية لعمله المهني، وخرقه عن طريق أجهزة مخابراتية متضاربة، وإفساد ضباطه ورتبائه وعسكرييه عن طريق الامتيازات المالية والاجتماعية غير المبرّرة من الوجهة الحقوقية، والدخول في طقوس الوجاهة اللبنانية الرجعية عبر حضور الاحتفالات المتنوّعة باسم قيادة الجيش، هي من سمات التركة السورية التي يجب تصفيتها وابدالها بالدور البنّاء للجيش في أعمال التنمية الشاملة. أما المهمة الأولى التي تنتظره كحامٍ لمؤسسات الجمهورية، فهي تأمين الأمن الداخلي المهدّد من قبل أعمال إرهابية متعددة المصادر والاستعداد لتجريد المخيمات الفلسطينية من السلاح وتأمين الأمن فيها، وتسلّم المهمات الأمنية على طول حدود البلاد مع اسرائيل لتثبيت ترسيم الحدود الدولية وتأكيد أن مهمة حزب الله قد انتهت ولا مبرر بعد اليوم لإبقاء دوره كرديف عسكري للجيش النظامي؛ وعلى الحدود مع سوريا لتأكيد مسؤولياته الأمنية الشاملة وللحؤول دون أية أعمال عسكرية تهدّد أمن سوريا التي باتت تتشكى من فلتان الحدود اللبنانية التي عاودت استخدامها في مجال التخريب الأمني؛ وفي كل الأحوال تثبيت سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها.

أما أجهزة الأمن الداخلي، فتعاني ما تعانيه سائر مؤسّسات الدولة من تراجع لمفهوم وممارسات دولة القانون، لجهة انخراطها في سياسات النفوذ القائمة، وتداخلها مع خطوط الفساد على تقاطعاتها المجتمعية والدولية، وتراجع مستوى أدائها لجهة الكفاءة والأخلاق المهنية، ودورها الملتبس في مجال إنفاذ القرارات القضائية والسياسات الحكومية.

يتطلّب إصلاحها عملاً متشابكاً على مستوى، أ) استئصالها من دائرة سياسات النفوذ وإعادتها إلى دائرة الموجبات القانونية والدستورية

التي تحدّد طبيعة وحدود تدخّلها من قبل سلطات الوصاية، التشريعية والحكومية والقضائية؛ ب) إعادة تأهيل طاقمها المهني على قاعدة دورات التنشئة المستمرّة، والتقويم المستمّر، والمساءلة والمحاسبة الدورية. إن تمادي سياسات النفوذ في داخلها، وتركزّها في تضاعيفها قد أضعف الروح المؤسّسية على نحو بيّن وجعلها تتحرّك في فراغ قيمي ملازم لأداء أفرادها. إن الأخلاق الأساسية، ومناقبية دولة القانون، ومستوى العلاقات الانسانية مع المواطنين، ونزاهة الأداء وشفافية المداخلات، والثقافة المهنية في مظاهرها الأوّلية، تعاني من خروقات كبيرة ومديدة وتطرح أسئلة جدّية حول طبيعة عمل هذه الأجهزة ومؤدّاها. أضف الى ذلك أن مستوى المداخلة الأمنية البحتة لجهة العمل الأمني، والتحقيق الجنائي، والنشاط الاستقصائي والمخابراتي، وتماسك الاداء لجهة حقوق الانسان ودولة القانون، هو دون المعايير المهنية الدولية المتعارف عليها؛ ج) إعادة الانضباطية العسكرية إلى صفوفها من خلال تفعيل القوانين العسكرية، وتحصين استقلاليتها المعنوية والمهنية، وحمايتها من سياسات النفوذ المتأتّية من الدوائر السياسية أو من أوساط الجريمة المنظّمة وذلك بحكم التماس والتواصل الذي تفرضه طبيعة مهمّاتها الأمنية، وصيانة الترقيات والمناقلات من نظام المحسوبيات؛ د) السهر على رفع المستوى الأدائي من خلال عمل تنمية الثقافة المدنية والقانونية والمناقبية لأفراد هذه الأجهزة، ووعيهم دورهم الأساسي في حماية حقوق وحرّيات وأمن المجتمع المدني؛ هـ) العمل على تحسين الأوضاع المعيشية لجهة المعاشات والتعويضات والخدمات الاجتماعية والاستشفائية والتربوية؛ و) العمل على تطوير أدوارها المدنية في مجالات الأمن، والسلامة العامة والصحّة العامة، والإرشاد المدني...

14) **الإعلام في لبنان**: إن الفوضى الاعلامية هي على جوانب متناقضة

يجب تظهيرها. فمنها «الفوضى الخلّاقة» التي كانت في أساس مبادرات طليعية في مجال الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة سواء في لبنان أو العالم العربي. لقد قام الاعلام اللبناني بقفزات نوعية سواء لجهة تطوّر العمل التقني والانتاجي الذي غطّى مروحة واسعة من الأعمال الترفيهية والتربوية والتوثيقية والاعلام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. يضاف الى ذلك تطور في نوعية الأداء الاعلامي: التوثيق الحيادي للأحداث والتعليق العلمي على الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنوّع التغطية الاعلامية.

وأما المظهر الآخر فهو الفوضى المدمّرة التي تشير إلى عدم وجود تشريع لضبط العمل الاعلامي انطلاقاً من معايير مهنية ومناقبية كالتي تعتمد في الدول الديموقراطية والتي تتناول المقومات المهنية من تجهيزية وبشرية؛ وأخلاقية العمل الاعلامي لناحية شرعية المداخيل وموضوعية وحيادية العمل التوثيقي والتحليلي؛ واعتماد سياسة تثاقف متوازن من أجل تلافي المفاعيل المؤذية التي تتأتّى عن تفكك أنظمة القيم وذلك على مستوى اختيار البرامج وتنمية الحسّ النقدي والقدرة على التقويم وتفكيك العمل السينمائي والتلفزيوني.

إن المجلس الأعلى للاعلام الذي أنشأته الحكومة هو النموذج المضاد لما هو مطلوب، لأن قواعد تأليفه خضعت لاعتبارات سياسية محضة فرضتها سياسة الوصاية السورية ودون أي التفات للمعايير المهنية التي يجب أن تحكم إنشاءه وأهدافه العملية. المطلوب اليوم هو إعادة النظر في المجلس على قاعدة مهنية صرف تجمع بين الفعاليات الاعلامية ذات الصدقية واختصاصيين في العلوم الانسانية (علم الاجتماع، علم السياسة، الانتروبولوجيا، علم التواصل، علم النفس العيادي والتحليلي...) والفلسفة واللاهوت من أجل وضع سياسة تثاقف متوازنة، واعادة

النظر في التشريع الاعلامي لناحية تطويره وتوسيع تطبيقاته ومؤالفته مع التشريعات العصرية. إن تسييب العمل الاعلامي والتعامل معه كسلعة متروكة لأداء إعلاميين غير مثقفين ولا هموم فكرية واستيتيكية ومناقبية لهم، ولثروات الديكتاتوريات والأوليغارشيات المالية اللبنانية والعربية، سوف يكون له ارتدادت بالغة الخطورة على سلامة الديموقراطية في لبنان، وسلامة الحياة الاقتصادية حيث مال الفساد يطرد المال المشروع، وعلى نظام القيم الذي تهدّده البرامج التي تفتقد الى الحسّ الجمالي والعمل الفني الراقي، والعمل التأليفي المتطلّب، والاعلام التثقيفي والنقدي.

15) **ملف الاغتراب والهجرة**: إن الاغتراب اللبناني هو جزء لا يتجزأ من الكيان المعنوي والمجتمعي والسياسي للبنان إذا ما شاء المقيمون ذلك. إن قوة وتوزّع الحضور اللبناني في القارات الخمس ودوره على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هم أساسيون في مرحلة إعادة البناء الحاضرة ويتطلّب: أ) تفعيل الطاقات الاغترابية من خلال التمثيل البرلماني اقتراعاً وتمثيلاً هو أساسي في مجال خلق رباطات عضوية وفعلية مع الاغتراب، وفي مجال تثبيت حضور لبنان الدولي وزيادة مناعته وتطوير دوره الاقليمي والدولي؛ ب) تنمية الديناميكيات التواصلية في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ج) تركيز سياسات تعاون فعلية وذات صيغ متحرّكة لدفع التواصل والعمل المشترك والدفع بهجرات معاكسة وتعزيز مبدأ الإقامة المزدوجة الذي دفعت به العولمة؛ د) تطبيق مبدأ استعادة الجنسية اللبنانية الآلي إلى الراغبين في ذلك.

إن ضرورة تحديد آلية حكومية فعّالة سواء لجهة إعادة إحياء وزارة المغتربين، أو لجهة تطوير عمل وزارة الخارجية باتجاه الاغتراب هو من الأولويات في مجال السياسة الخارجية الجديدة. لم يعد من الممكن الإبقاء على علاقة فولكلورية وعدم الارتقاء باتجاه عمل سياسي وتعاوني متعدّد

المستويات مع الجماعات الاغترابية.

أما مسألة الهجرة الحاضرة التي تستنزف الطاقات الشّابة وذات الكفاءة المهنية فترتبط بغياب أية سياسة حكومية تداخلية لمعالجة أسبابها. تنعقد هذه السياسة حول المحاور التالية:

أ) وعي الارتباط العضوي بين الاستقرار السياسي وحفز حركة الاستثمارات وتنوّع توظيفاتها.

ب) إعادة بناء السياسة الاقتصادية على قاعدة التكامل بين القطاعات الانتاجية الثلاثة وما تؤمّنه من فرص عمل واسعة وثبات اقتصادي ومشاركة فعلية في تقسيم العمل الدولي.

ج) تطوير تقسيم العمل الداخلي لجهة تنويع التدريب المهني، وتمويل المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، وتفعيل أنظمة ضريبية تحفيزية للتوظيف في قطاعات التكنولوجيا المتطوّرة وذات المردود العالي.

د) توسيع نظام الحقوق الاجتماعية لجهة المعاشات والتعويضات العادلة والخدمات الاجتماعية والصحّية والتربوية والإسكانية.

قراءة نقدية لسياسات إعادة الإعمار

إن الملف الاقتصادي والاجتماعي هو في أساس عملية المصالحة الحقيقية بين اللبنانيين. إن أداء حكم الطائف في هذا المجال كارثي، كما سوف نتبيّنه عند مراجعتنا للمتغيّرات التالية:

1) **الخيارات الاقتصادية السيّئة وأزمة المديونية العامة**: بلغ حجم الدين الوطني ما يقارب الـ40 مليار دولار أميركي لم يصرف منها أكثر من 5 مليارات دولار أميركي من أجل إعادة البنية التحتية والمرافق الاقتصادية الأساسية. أما بقية المال المستدان فهو حصيلة الاكتتابات الريعية في سندات الخزينة، التي أُقرّت على أساس معدّلات خيالية راوحت بين ال 14 والـ 40% من الفوائد التي عادت بالفائدة على أصحابها وليس على دورة الحياة الاقتصادية. أما الأخطر في ذلك، فهو التصرف بالأموال المستدانة على أسس اعتباطية وفاسدة، بدل استثمارها في مجال حفز الاستثمارات وتركيز البنيات والمناخات المناسبة لدفعها. أضف إلى ذلك، أن فشل حكم الطائف في إنجاز السلم الأهلي وإعادة بناء الدولة الوطنية، كان أساسياً في مجال عدم إيجاد البنيات الحاضنة لإعادة البناء الاقتصادي. إن السكوت المشبوه عن ارتباط إعادة بناء الحياة الاقتصادية وحركة الاستثمارات بالإستقرار السياسي لم يعد من الأمور المقبولة. المسألة لا تطرح أساساً وكأن واقع الركود الاقتصادي والإحجام عن الاستثمارات غير مرتبطين بواقع النزاعات المفتوحة، وبتسكّع دولة القانون، وعدم الرؤية التداخلية

والتكافؤية للسياسات الإنمائية، ورداءة البنية التجهيزية وكلفة الكهرباء والاتصالات، وغياب سياسات التفعيل الاقتصادي المعرفي بما يقتضيه من تدريب جامعي وتقنية عالية وبرامج تمويلية للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة على نحوٍ يعزّز قدرة لبنان على الانخراط في تقسيم العمل الدولي الجديد. سوف نتناول هذه الملفّات على النحو التالي:

المسائل التجهيزية/ الكهرباء: لقد فشلت دولة الطائف أيضاً في مجال إنجاز أعمال البنية التحتية، فلا شبكات كهربائية فاعلة حتى اليوم على الرغم من صرف 11 مليار دولار على هذا القطاع؛ تضاف إليها كلفة إنتاج مرتفعة إذا ما قارنّاها بالمعدّلات العالمية. هذا عدا عدم وعي الحكومات المتعاقبة وإدارة هذا القطاع لضرورة الاعتماد على الطاقات البديلة في مجالات توليد الطاقة الكهربائية من هوائية وشمسية ومائية، لما في ذلك من توفير مالي كبير، ورعاية للبيئة، وحماية لصحة المواطنين، وإنتاجية غير متقلبة. إن إسقاط مسائل الكلفة المالية المضخّمة، والاعتبارات البيئية التي تحمي من التلّوث الذي تسبّبه المعامل والتردّدات الإشعاعية للشبكات ومفاعيلها على البيئة وصحة المواطنين؛ وكلنا يعرف أن تفشي السرطانات الرئوية واللمفوية والدماغية متلازم مع التلّوث الذي تُحدِثُه معامل الإنتاج في محيطها وتمدّد الشبكات.

الاتصالات وجودتها: إن آليات التلزيم وبرامج الإكتتابات وطبيعة العقود التي أجريت مع المؤسّسات المتعهّدة، قد عادت بأرباح خيالية على الشركات الملتزمة، ونجحت في التنصّل من عائدات ضريبية للدولة (قضية التحكيم الدولي في الـ600 مليون دولار هي أكبر مثل)، ولكن الخدمة كانت وبقيت دون المعايير الدولية المتعارف عليها، ودون معدّلات الكلفة الدولية، ودون تحوّل هذا القطاع إلى قطاع تنافسي في تقسيم العمل الدولي في مجال الاتصالات وإيجاد فرص العمل الأكثر نمواً في المقياس العالمي.

LAU LIBRARY
BEIRUT

كما أن الإبقاء على نظام الاحتكار المزدوج قد حال دون فتح القطاع على المنافسة التي تسمح بحسب الخبراء بإفساح المجال أمام شركتين إضافيتين لتأمين الخدمات في هذا المجال السريع النمو، وبالتالي تساعد على خفض الكلفة العالية التي تكبح الاستثمارات في سائر القطاعات وفي هذا القطاع على وجه التخصيص. يضاف إلى ذلك أن خطوط الشبكة الثابتة لا تزال دون المستوى التقني وتنوّع الخدمات المطلوبين وذات كلفة عالية.

غياب الإنماء المتكافئ بين المدن والأرياف: إن إسقاط أية خطة إنمائية تداخلية بين الأرياف والمدن، كان من أبرز سمات سياسات الطائف الاقتصادية. فالاقتصاد كما يتبادر للمراجع للخطط الاقتصادية التي وضعتها الحكومات المتعاقبة مديني، وخدماتي، وعقاري، ومالي يقتصر على الوظيفة الإيداعية والنقلية للبنوك. إن التمركز الاقتصادي في بيروت وضواحيها، كان المفاعل التاريخي الأساسي، لتفريغ المناطق، وانهيار تقسيم العمل الاقتصادي والاجتماعي التقليدي دون إيجاد بدائل له، واتسّاع الهجرة الداخلية والخارجية، وتمدّد ظاهرة الإفقار المديني، وتكون بؤر الراديكالية السياسية والدينية التي تتغذّى من واقع الإفقار العائد إلى موت الاقتصاد الريفي البيتي والأوتاركي والتمدين القسري والهمجي الذي لا يلازمه خطط حاضنة لا على المستوى السكني ولا على مستوى التمكين المهني والمعرفي والإنساني. إن التهجير الكثيف الذي ضرب البلاد والذي نال 800 ألف لبناني، نزحوا داخل بلادهم، وما يعادل المليون شخص خارج البلاد، قد أفسح المجال في مرحلة ما بعد الحرب، لوضع خطط عودة إلى المناطق مرتكزة الى رؤية إنمائية متكاملة تهدف إلى جعل الأرياف تجمّعات بشرية تمتلك كل البنيات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية اللازمة لتكوين دورة حياتية متكاملة. لكن حكومات الحريري المتعاقبة لم تكن بوارد إيلاء هذه الرؤية الاعتبار المطلوب. ولكن الأسوأ

هو احتكار القرار الاقتصادي في البلاد، الأمر الذي جعل هذا الموضوع بمنأىً عن أي نقاش ديموقراطي مفتوح على الخيارات والرؤى المغايرة للسياسات الرسمية المعتمدة. لم تكن سياسات الطائف الاقتصادية فقط دون الرؤية الإنمائية لمرحلة ما بعد الحرب، ولكنّها كانت مدمّرة لأيّة رؤية إنمائية لأنها لم تلحظ أي تكامل وتداخل بين الأرياف والمدن والقطاعات الإنتاجية ومسائل التمكين المعرفي والمهني والبشري كمرتكزات أساسية لأي عمل تنمية جدّي وبنّاء.

لا مشاريع تشجيعية للاستثمار في مجال المعلوماتية والاقتصاد المعرفي، ولا في مجال استعادة التوازن بين القطاعات الإنتاجية الثلاثة، الزراعية والصناعية والخدماتية: إن غياب الرؤية التداخلية للإقلاع الاقتصادي قد أخفقت على مستويين: أ) مستوى التكامل بين القطاعات الإنتاجية الثلاثة، قد دفع باختلالات على مستوى الاستثمارات وإيجاد فرص العمل وتنمية التدريب العلمي والمهني وتمويل النشاطات الإنتاجية في القطاعات الثلاثة. لقد أصيب القطاع الزراعي بالتصحّر الذي فرضته ديناميكيات التمدين السريعة التي قضت على المساحات الزراعية والمهن الزراعية والثقافة التي لازمت هذا القطاع. وبالتالي لم تسع السياسات الحكومية لا إلى وقف عملية التصحّر الهمجية، ولا إلى تحديث العمل الزراعي من خلال التدريب العلمي والمهني، ولا إلى دفع التوظيفات من خلال دفع البرامج التمويلية من قبل المصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى خلق البُنى المساعدة من خدمات صحية وتربوية واجتماعية وترفيهية وأمنية التي تحثّ على العودة إلى الأرض وملازمة الأرياف. يضاف إلى ذلك أن الأرياف بحكم التوزع السكاني الذي دفعت به الحرب، وبحكم التمدّد العمراني الذي أصابها من جرّاء ذلك، وبحكم سهولة التواصل، قد فقدت مقوّمات الاقتصاد الريفي التقليدي، دونما إبداله ببُنى إنتاجية

بديلة. إن مشاريع استصلاح الأراضي وتعزيز التدريب المهني في المجال الزراعي كما ابتدأت في زمن ما قبل الحرب، لم تُتابع ولم تُولَ أي اهتمام من قبل السياسات الحكومية إبان حكم الطائف. ب) أما القطاع الصناعي فقد أصيب بضربات مميتة بحكم وقوع الكثير من مواقعه الحيوية في مناطق القتال خلال مراحل الحرب المتعدّدة. لقد عانى القطاع الصناعي مشاكل على مستوى التمويل وتدريب الكفايات المهنية، وحماية الإنتاج المحلي، وتعيين أوجه الاستثمار الصناعي انطلاقاً من متطلبّات الاقتصاد المعرفي، وذلك عبر تطوير الحاضنات العلمية، كما ال سيليكون ڤالي، وال هايواي 28 في الولايات المتحدة الأميركية... وسوفيا أنتيپوليس وتولوز وأورسي في فرنسا، وبانغلور في الهند، كما فعلت الجامعة اليسوعية في بيروت عندما أسست أول حاضنة علمية في لبنان، وذلك من أجل ربط برامج البحث الجامعي بالأبحاث الصناعية في مجالات التكنولوجيا المتطوّرة، وهو المضمار الذي يؤمّن دخول لبنان إلى التقسيم العالمي الجديد للعمل، وإلى تطوير تقسيم العمل في لبنان وتأمين فرص عمل مستمرة للأجيال الجديدة، وتنمية الدخل الوطني على نحو تصاعدي.

إن النموذجين الإيرلندي والإسرائيلي هما من أبلغ النماذج على بلدين صغيرين نجحا في دخول تقسيم العمل الدولي وذلك من خلال التوظيف في الاقتصاد المعرفي الذي دفع بمعدّلات نمّو مرتفعة 15%. إن مثل الدول الصناعية الحديثة هو أيضاً من الأمثولات التي يجب الاقتداء بها، من حيث دور الدولة الإنمائي[32] كما عرّفه كل من تشالمرز جونسون وبيتر أيڤنز *(Developmental State)* في مجال تمويل البرامج البحثية والتدريب المهني العالي ونقل التكنولوجيا، وتأمين الأسواق المالية للتمويل، ودخول الأسواق العالمية، وحماية الإنتاج والانخراط في تقسيم العمل الدولي. إن المذهل في الأمر هو أن هذه الاعتبارات قد أُسقطت كليّاً من الرؤية

الاقتصادية للحكومات المتعاقبة. إن برنامج كفالات الذي وضعته جمعية المصارف بالتفاهم مع الدولة هو من المشاريع البنّاءة القليلة التي وضعت الدولة في تعاون مثمر مع القطاع المصرفي من أجل تطوير قطاع التمويل الإنتاجي للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة. أما قطاع الخدمات فلم نر من ناحية سياسات الحكومة أيّ دفع لتطوير مداخلة القطاع المصرفي باتجاه أعمال تتجاوز الوظيفة الإيداعية كالتمويل الزراعي والصناعي والبحثي والفني والسياحي، وعلى مستوى المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة. الأمر الذي سوف يؤدّي الى تطوير المؤسسات الإنتاجية وخلق فرص العمل والانخراط في تقسيم العمل الدولي الذي يشكّل الشرط الأساسي للتنافس في الاقتصاد الدولي المعاصر. أضف الى ذلك عدم وجود أي سياسة سياحية قائمة على حماية المواقع الطبيعية من بحرية وجبلية وأثرية، بالإضافة إلى تنويع الصناعة الفندقية لتتلاءم مع تطلّبات السياحة الشعبية، ودعم الصناعة الحرفية والنشاطات الرياضية والعمل الفني والمؤتمرات العلمية والمهنية من أجل استقطاب أنواع جديدة من السياحة الثقافية والفنية والمهنية التي تجذب المهنيين والهواة والرياضيين والعلماء. أما الأمر الأخير فهو غياب أية سياسة تمويلية لدعم التجارات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الأعمال الحرفية على تنوع نشاطاتها وخصوصاً أن هذا القطاع يحتضر، في حين أن التشاور مع دول كفرنسا وإيطاليا وألمانيا وسويسرا، كفيل بإعطائهم كل الخطط اللازمة للنهوض بهذا القطاع وتطويره سواء لجهة وسائل الإنتاج والتدريب المهني، وبرامج التمويل، وأسواق التصريف والهيئات المهنية...

إن مراجعتنا السريعة للخيارات التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة تنبئنا بعدم الرؤية الاقتصادية الإنمائية التي تحرص على التماسك المجتمعي *(Oikonomia)* كما يسمّيها أرسطو[33] لحساب اقتصاد المبادلات المالية

التي لا تفيد دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية *(Chrematistia)* بمختلف مكوّناتها الإنتاجية والمالية والتمكينية من خلال تطوير العمل التدريبي وتقسيم العمل المهني وتنمية فرص العمل. إن غياب الرؤية التداخلية للعمل الاقتصادي تنبئ بثقافة اقتصادية وخطة سياسية تهدف إلى استملاك البلاد من قبل رأسمال سعودي وخليجي مغفل يتمدّد باتجاه وضع اليد على مقدّرات البلاد المالية والعقارية والعمرانية والتجارية والإعلامية والصناعية. إن الفراغات التشريعية في المجالات الاقتصادية، وتخلّف البيروقراطية الحكومية والعمل السياسي الديموقراطي، قد فتحت الباب واسعاً لوضع اليد على حياة البلاد الاقتصادية من قبل أوليغارشيات مالية مرتبطة بمراكز قوى مالية سعودية وخليجية تعتبر نفسها فوق القوانين ولا ضابط لها. على الدولة أن تربط حركة الاستثمارات باعتبار الأمن الوطني وبأولويات إنمائية، اقتصادية، واجتماعية وتربوية وبيئية وضريبية تدفع وتغني تقسيم العمل الاقتصادي وتشجّع التمكين المهني وتحفظ التماسك الاجتماعي وتعزّز استقلال البلاد. لا بدّ من أن توضع تشريعات تحدّ من قدرة تملّك الأجانب للأرض الوطنية على غرار الدول المتطوّرة والديموقراطية (في الولايات المتحدة الحكومة الفدرالية تمتلك 65% من أرض الاتحاد، القطاع الخاص 34% وأقل من 1% للأجانب...) إن عملية التمدّد العقاري للرأسمال السعودي والخليجي مسألة تستدعي وتتطلّب موقفاً رسمياً من أجل حصرها وربط سياسة الاستملاك بضوابط قانونية توضح النسبة المئوية وحركة التوزّع الجغرافي وشروط التملّك والشراكة الخ... والعمل على تطبيقها فعلياً.

خلاصة توليفية: يتطلّب الخروج من الأزمة المالية التي أسّست لنا سياسة المديونية العامة المشبوهة وغير العقلانية والتي تنطلق من مفهوم «كريماتيستي» للنمو الاقتصادي يفصل بين المداولات المالية والإنماء

الاجتماعي الشامل، تداخل متغيّرات عدّة: أ) متغيّر الاستقرار السياسي الذي يتلازم مع حفز وعودة الاستثمارات اللبنانية والدولية؛ ب) تحديد آلية لاستعادة الأموال العامة المسروقة من خلال تفعيل قانون الإثراء غير المشروع - «من أين لك هذا» - بالتعاون مع أجهزة التحقيق ومنظمات الشفافية المالية الدولية ومقاضاة المسؤولين عنها؛ ج) وضع آلية متماسكة قانونياً من أجل تخصيص مرافق الدولة والاستفادة من عائداتها العينية والضريبية؛ د) وضع خطة شاملة لدفع الاستثمارات من خلال تطوير قوانين الاستثمارات وتسريع العمل الإداري في هذا الشأن؛ ودفع القطاع المصرفي والمؤسسات المالية إلى تنويع سياساتهم التسليفية باتجاه القطاعات الإنتاجية ذات المردودية العالية؛ وتركيز العمل الحكومي على ضرورة دفع التكامل بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدماتية؛ وتفعيل عمل المحاكم وتعزيزاستقلاليتها؛ والعمل الجدّي على تطوير البنية التحتية والتجهيزية وخفض كلفة الكهرباء والاتصالات وتطوير البنية التعليمية والتدريبية التي تكوّن التوظيف الأساسي في زمن الاقتصاد المعرفي؛ وبلورة شبكة الخدمات الاجتماعية وتصويب الأولويات الاقتصادية وإنهاء سياسات الهدر للموارد على قطاعات لا مردودية لها وغير منتجة لفرص العمل؛ هـ) القيام بعمل ديبلوماسي من أجل تفعيل الانتساب إلى الشراكة الأوروبية-المتوسطية والاستفادة من برامج المؤسسات الدولية وبرامج التعاون الثنائي مع الدول والتأهل لدخول منظمة التجارة الدولية، والتزام موجبات المساعدة الدولية على مستوى الإصلاح السياسي والإداري، والتزام المقررات السياسية الدولية وعلى رأسها الـ 1559، وقوانين الشفافية المالية ومكافحة تبييض الأموال، والتزام محاربة الإرهاب الدولي وتفكيك شبكاته المالية الموجودة في لبنان؛ و) إنفاذ أنظمة ضريبية حفزيّة للعمل الاستثماري ورادعة للاستثمارات غير المنتجة والتضخّمية؛

ز) تدعيم الاستثمارات في المؤسسات الصغرى والمتوسّطة من خلال سياسة قروض متحرّكة ودفع سياسات التمكين المهني المتعدّد الوتائر.

إن سحب القرار الاقتصادي من دائرة التشاور الديموقراطي، وارتباط دورة الحياة الاقتصادية بمراكز النفوذ السورية ومواليها من السياسيين الفاسدين والأوليغارشيات المالية والمافيات المنظّمة، قد فوتّت على لبنان فرصة ذهبية لإعادة بناء حياته الاقتصادية على قواعد إصلاحية مبنية على ترشيد المصاريف العامة في المجالات التجهيزية (طرقات عامة، كهرباء، اتصالات، مطار...) وتمتين مرتكزات دولة القانون؛ وتطوير وظائف القطاع المصرفي؛ وبلورة التشريع المالي والاقتصادي والإداري؛ والعمل على تطوير البنية التربوية على نحو تكاملي بين القطاعات المدرسية والمهنية والجامعية من أجل دفع التمكين المهني؛ وتطوير وتوسيع تطبيقات نظام الأمان الاجتماعي (الضمانات الاجتماعية والصحية، الخدمات التعليمية، التعاونيات الاسكانية والانتاجية...) إن ما تحقق في هذه المجالات التي عدّدنا قد تمّ إمّا بكلفة مضخّمة تنبئنا بمدى الفساد الذي ساد الصرف العام وإما تمّ من خلال حيوية القطاع الخاص وطاقاته الخلاّقة وعمله مع قطاعات اقتصادية ومالية دولية. إن الدولة في مبادراتها الحكومية لا تزال دون اداء القطاع الخاص وكفاءته المهنية، وهذا أمر لا يجوز إذا ما أردنا إنماءاً تراكمياً وثابتاً ومتوازناً وعادلاً. إن تطوير البنية الحكومية باتجاه مفهوم الدولة الإنمائية هو مدخلنا إلى النهوض الاقتصادي الحقيقي الذي يؤالف بين حيوية اقتصاد السوق وفاعليه من مؤسّسات وأفراد وقدرة الدولة على تكوين الإطار الحكومي والتشريعي والضريبي والتربوي والخدماتي الحافز لحركة الاستثمارات والحامي لحقوق المواطنين. لم يكن لبنان بحاجة إلى اكتتابات في سندات الخزينة، بل إلى مناخات استثمارية لتفعيل الإنتاج وإيجاد فرص العمل وتعزيز موقع لبنان في تقسيم العمل الدولي.

يستوجب العمل الإصلاحي أيضاً إيجاد سياسة ضريبية متوازنة لتأمين الأهداف الاستراتيجية التالية:

أ) حفز الاستثمارات في قطاع التقنيات ذات المردود العالي واحتواء الاستثمارات ذات المردود السلبي والتضخّمي.

ب) دفع الضرائب الحامية للبيئة وذات المفاعيل التوزيعية التي تؤدّي إلى توسيع قاعدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية، وتساعد على تصحيح الانقسامات الاجتماعية التي تأخذ منحاً تصاعدياً باتجاه الاستقطاب الطبقي والتسكّع التدريجي للطبقات الوسطى.

ج) إن إقرار ضريبة القيمة المضافة في ظل بنية اقتصادية ضعيفة، وبطالة تصاعدية، ومداخيل غير ثابتة وعلى أساس قاعدة حسابية متجانسة تتجاهل سلّم الأولويات الاستهلاكية، وعدم إقرار نظام ضريبي على المداخيل والرساميل على أساس تصاعدي متحرّك ينبئ بانتفاء أي مفهوم للعدالة التوزيعية.

إن سقوط المفهوم الحفزي والرادع والتوزيعي والحامي للنظام الضريبي، هو أكبر دليل على أن الرؤية التي انطلق منها «حكم الطائف» لم تكن في وارد إيلاء الشأن التوزيعي والإنمائي دوراً أساسياً في صياغة السياسة الاقتصادية. هذه السياسة خدمت أيضاً سياسة النفوذ السورية التي استهدفت التماسك الاقتصادي والاجتماعي، كحلقة أساسية في مجال تفكيك مرتكزات الاستقلال الوطني.

2) **إساءة صرف المال العام من خلال تعيين أولويات اقتصادية وإنمائية خاطئة ومشبوهة**، وتبديد أموال الخزينة على مشاريع غير مجدية وحيوية، وسرقة الأموال العامة من قبل مواقع النفوذ الخارجية والسياسية والطائفية، من خلال تحويل الموارد العامة إلى موارد ريعية لإثراء سلطة الوصاية السورية التي محضت وكالات متحرّكة لمواليها في السلطة على اختلاف

توزّعاتهم الطائفية. أضف إلى ذلك ظاهرة استملاك القرار الاقتصادي والمالي وسحبه من دائرة التشاور الديموقراطي وعملية مصادرة وسط بيروت من قبل شركة سوليدير التي تصرّفت بالإرث الحضاري والعقاري والمالي والاقتصادي والاجتماعي لمدينة بيروت[34]. لقد حوّلت سوليدير وسط بيروت إلى جزيرة عمرانية متطوّرة مبنية على حساب الطبقات الوسطى التي كانت تمتلكه وحوّلته إلى ملكية حصرية لأوليغارشيات مالية محلّية مشاركة ووكيلة لمثيلاتها السعودية والخليجية. إن استملاك الحيّز العام من قبل هذه الأوليغارشيات، كما ظهّره عالم الاجتماع نبيل بيهم[35]، قد استلهم النموذج السعودي في إدارة الحيّز المُدُني العام. أضف الى ذلك أن عملية إعادة الإعمار لم تتمّ بالتوافق مع أطراف المجتمع المدني المعني بشكل أساسي بإدارة الإرث العقاري والحضاري والاجتماعي والاقتصادي للوسط. لقد سُحب وسط العاصمة من مالكيه فأصبح سهماً في سوق المبادلات المالية وتحوّل قلب العاصمة إلى عمران لا بشر فيه ولا ارتباط له بالمجتمع الأهلي على اختلاف تقاسيمه. كذلك أُحيطت هذه الجزيرة العمرانية المتطوّرة بحزام مديني يتأكّله الترهّل والفوضى العمرانيّان والتردّي البيئي، وسوء التجهيز المُدُني، وبدائية تقسيم العمل، والتداخل الفوضوي بين المساحات الصناعية والتجارية والسكنية، وتدمير الإرث المعماري والاجتماعي لبيروت وضواحيها، والفقر المديني.

إن إسقاط مسألة إهدار وسوء استعمال وسرقة الأموال العامة من البيان الأول لحكومة ما بعد الانسحاب السوري هو من الأمور اللافتة. إن مسألة «الأيدي النظيفة» وعملية استعادة الأموال العامة التي نهبت بشكل معلن على مدى عقد ونيّف هي من الأولويات الإصلاحية، لذا لا بدّ من تأليف لجنة تقصّي لتحديد كيفية إساءة استعمال الأموال العامة، في الالتزامات العامة، والمعاشات والمخصّصات والتعويضات، وسبل

استعادتها عبر آليات استرداد ومقاضاة وإعلان إساءة... كما جرى في بلدان أوروبا الشرقية التي خاضت أعمالاً إصلاحية باتجاه الديموقراطية واقتصاد السوق بعد انهيار الأنظمة الشيوعية التي عاشت واقع فساد مديد دمّر مفهوم الخدمة العامة في دولها ومجتمعاتها.

لقد تحوّلت الوزارات والبلديات والمؤسسات العامة وشبه العامة والخاصة كمجلس الإنماء والإعمار ومجلس الجنوب، وشركة اليسار، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لبيروت، وشركة سوليدير، وأوجيرو، وشركات الخليوي والكهرباء وصندوق ووزارة المهجرين... إلى مرافق لترفيد استراتيجيات الهيمنة الطائفية وتنمية المحسوبيات والإثراء الشخصي. يضاف إلى ذلك دور الحكم السوري في الحؤول دون سياسات لحماية الأسواق اللبنانية من المنافسة غير المضبوطة والمشروعة للصناعة والزراعة السورية وتنظيم العمالة السورية انطلاقاً من مصالح وأولويات لبنانية واضحة المعالم.

إن شيوع مناخات الفساد التي تمظهرت من خلال فضائح بنك المدينة وتجارة المواد النفطية والأدوية وكازينو لبنان ومطار بيروت... قد كوّن دليلاً قاطعاً على وضع اليد على الحياة الاقتصادية من قبل مافيات حوّلت لبنان إلى موقع أساسي من مواقع الاقتصاد المنحرف دولياً.

وأما الطبقة السياسية التي أوجدها حكم الطائف في مختلف الأوساط الطائفية فقد استفادت من حالة عدم الوزن من أجل تثبيت مواقعها والاستفادة منها من أجل الإثراء الشخصي وتغطية تبدّل المعادلة السياسية، على أساس أنه مع تغيير المعادلات التي أحدثها حكم الطائف، لن يكون من حساب بعد اليوم. لقد عمدت السياسات العاملة في الأوساط السنّية إلى مصادرة القرار الاقتصادي في لبنان ورسم معالم السياسة الاقتصادية انطلاقاً من سلّم أولوياتها التي حمّلت البلاد ديوناً غير مبرّرة انطلاقاً من

BEIRUT

الضرورات الإعمارية، أفادت بشكل غير اعتيادي أوليغارشيات مالية محلية وخليجية، ولم تدفع بسياسات التوازن الإنمائي بين المناطق والطوائف، وتحديداً المسيحية منها. كما أن السياسات العاملة في الأوساط الشيعية عملت على تحويل المؤسّسات والموارد العامة إلى ريوع تستعمل في مجال إثراء القياديين فيها وترفيد المحسوبيات داخل الطائفة ووضع اليد على المشاريع العامة على تنوّع موضوعاتها (تجهيزية، تربوية، استشفائية...). أما السياسيون العاملون في الأوساط المسيحية الذين اصطنعتهم سياسة الاحتلال السوري وإرادة أوليائهم في مراكز النفوذ الشيعية والسنّية والدرزية، فقد عملوا على تغطية شطب المسيحيين من المعادلة السياسية مقابل الإثراء الشخصي كما تدل عليه مسارات أفراد هذه الطبقة الحديثة النعمة.

3) **مسألة الخصخصة**: إن مراجعة ملف الخصخصة في لبنان تظهر انه من أكثر الملفات التباساً وذلك لعدم وجود فهم صحيح لمدلولات هذا النوع من السياسة العامة. الخصخصة هو تدبير سياسي يقضي بنقل إدارة قطاع ذات منفعة عامة من النطاق العام الى النطاق الخاص أو النطاق التطوعي وذلك انطلاقاً من اعتبارات متعددة: تخفيف العجز في المالية العامة؛ فشل القطاع العام في إدارة خدمة عامة؛ تخفيف ثقل الادارات العامة؛ تمكين المجتمع الأهلي؛ نوعية الخدمة العامة تفترض مشاركة بين القطاعات؛ تفعيل الخدمات العامة من خلال القطاع الخاص أو التطوعي...

تفترض أية سياسة بهذا الاتجاه أن تأخذ بالاعتبارات التالية: أ) الفواصل بين ما يسمى العام والخاص هي فواصل اصطلاحية قابلة للمراجعة في أي وقت من قبل الفاعلين السياسيين وذلك انطلاقاً من تقديرهم لفاعلية ادارة هذه القطاعات وعدالة الخدمات التي توفّرها. لذا فلا بدّ من إجراء مراجعة دورية لواقع القطاعات وإقرار توزّعها بين النطاقات العامة أو الخاصة

أو التطوعية وإقرار أشكال الخصخصة: جزئية، كاملة، تشاركية...؛ ب) عدم الخلط بين مدلولات الخصخصة والاعتقاد بأنها تنطوي على إنهاء دور الدولة، فالخصخصة تنهي دور الدولة كمنتج للخدمة ولكنها لا تلغي دورها كواضع ومطبق ومراقب لتنفيذ المعايير وكسلطة ضريبية؛ ج) على سياسة الخصخصة أن تبنى على مرتكزات قانونية وادبية واضحة المعالم: نزاهة وقانونية وشفافية الأصول الاجرائية للمناقصات؛ إنفاذ مبدأ تعارض المصالح الذي يحول دون اشتراك أي مسؤول سياسي أو إداري في المناقصات مباشرة أو مداورة؛ فتح باب المناقصات على كل الفاعلين على قاعدة المساواة المواطنية والفاعلية المهنية، وتحديد سبل وحدود اشتراك الفاعلين الأجانب انطلاقاً من طبيعة القطاعات المطروحة للخصخصة وارتباطها بمسائل الأمن القومي أو المصالح الاستراتيجية للبلاد؛ د) تحديد اتجاه الخصخصة حسب القطاعات الأكثر فاعلية لإدارتها، فالخدمات التجهيزية تُفعّل بشكل أفضل من خلال القطاع الخاص في حين أن الخدمات التربوية والانسانية تدار بشكل أسلم من قبل القطاع الأهلي؛ هـ) الحرص على اعتبارات الفاعلية العملانية، وعدالة التوزيع، والمساواة في المواطنية، وإلغاء الاحتكارات والتماسك القانوني للمناقصات...

إن مراجعتنا السريعة لهذه الاعتبارات هي للدلالة على أن الفرضية التي انطلقنا منها والتي تقضي فهماً صحيحاً وتطبيقاً سليماً لسياسة الخصخصة لم تراعَ في عمليات الخصخصة في لبنان. فعمليات الخصخصة كما طرحت وأجريت لم تراع الاعتبارات التالية: أ) قانونية ونزاهة وشفافية الأصول الاجرائية للمناقَصات لأنها كانت بمعظمها صُوَرية وجرت على أساس الالتزامات بالتراضي بين السياسيين ومجموعات المصالح؛ ب) لقد أُزيل مبدأ تعارض المصالح منذ بداياته ودون أي مواربة لصالح وزراء ونافذين لبنانيين وسوريين كما هو بيّن في قطاع الخليوي؛ ج) حق الاشتراك المفتوح

كان أيضاً صُوَرياً لأن المرشحين الفعليين تقدموا بعروضاتهم لمراكز النفوذ السورية واللبنانية وليس للجان مهنية مستقلة للبتّ بها وذلك على قاعدة المحاصصة والمشاركة في الأرباح وعلى أساس قاعدة احتكارية؛ د) تقليص دور الدولة في مجالات وضع المعايير وانفاذها ومراقبتها وحرصها على مبدأ المساواة والعدالة وتأمين الخير العام وكسلطة ضريبية؛ هـ) عدم اجراء تقويم دوري وشامل للقطاعات العامة وذلك من أجل إقرار السياسة الواجب اعتمادها، وسحب المسألة من التداول الديموقراطي وكأن الشأن يعني الطبقة الحاكمة والأوليغارشيات المالية وحدها؛ و) عدم التزام الدولة أية مبادئ عامة كالتي عدّدنا سواء لجهة إعلان المبادئ أم تفعيل هذه المبادئ على مستوى التطبيقات.

إن المسألة كما تبدو لنا بعد هذه المراجعة ذات ارتباط وثيق بتفعيل دولة القانون في لبنان وبإعطاء المداخلة الحكومية طابعاً مهنياً جدّياً ومستقلاً وغير تابع لسياسات النفوذ القائمة، وبكسر الاقفالات التي تفرضها الأوليغارشيات المالية على القرار الاقتصادي في البلاد وفتح باب التداول الديموقراطي حول مسألة تطال مفهوم ومستقبل الخدمة العامة في البلاد وحقوق مواطنية أساسية والمستقبل الاقتصادي.

4) **تهميش كل فصول السياسة الاجتماعية والتربوية والصحية وإيجاد فرص العمل،** لجهة وضع سلّم متحرّك للأجور وتوسيع وتنويع سياسات التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة؛ وإعادة النظر بالنظام الصحي والتربوي على أساس مبدأ التكامل بين العام والخاص وتغطية تكاليف التعليم والصحة من المال العام على قاعدة المساواة في الحقوق السياسية؛ وأخيراً لا آخراً سياسات التوجيه المهني والتربية المستمرة ودفع القطاعات الإنتاجية ذات المردودية العالية، تأميناً للحقوق الأساسية والسلم الاجتماعي والتماسك الوطني واحتواء لموجات الهجرة المدمّرة للنسيج

الوطني اللبناني.

السياسة الاجتماعية: إن غياب السياسة الاجتماعية عن سياسات حكومة الطائف قد ترافق مع تنامي المحسوبيات التي حوّلت المواطنين إلى زبائن عند الطبقة السياسية (*Clientelization of citizenship*). فلا حقوق استشفائية، أو اجتماعية أو تربوية دون ولاءات سياسية مسخّرة. لقد تفشّت ظاهرة الاستزلام والتسوّل بشكل معيب تحوّل معه اللبنانيون إلى مجموعة موالي عند سياسيين هم أشبه بقطّاع طرق يستغلّون مواقعهم لإنماء ثرواتهم وتنمية تبعياتهم. إن فقدان الثقافة المواطنية والمدنية القائمة على الاستقلالية المعنوية التي تمحضها المواطنية، والحقوق السياسية والاجتماعية، وقيم حقوق الإنسان التي تركّز على كرامة الشخص البشري وحقوقه الأساسية التي لا تقبل المقايضة، قد أدخل البلاد في مناخ جعلت من الإصلاحات الديموقراطية هدفاً بعيد المنال. إن شيوع الفساد في الحياة العامة قد أثّر في الأخلاق الفردية عبر تنمية روح الطمع والتنافس الهمجي، والحسد والتباغض، والاستغياب ودوس حقوق الغير، وفقدان المعايير المهنية والأخلاقية في التعامل بين الناس، وأدّى إلى إشاعة حالة مرضية قائمة على الاستسلام القدري، والشعور بالعجز عن الفعل، وفقدان الإحساس بالكرامة الشخصية، وتسكّع معنى الحقوق والحرّيات لدى الناس، وتراجع الإحساس بالعطف والتضامن، باختصار لقد تحوّل لبنان إلى مجتمع مؤلّف من اناس يتقاتلون من أجل البقاء، وفي هكذا مجتمع حيث تصبح الحياة «سيئة وهمجية» كما يقول توماس هوبس[36] و«البقاء هو للأقوى» (داروين)[37]. إن أخبار الفساد في مؤسسة الضمان الاجتماعي ووزارة الشؤون الاجتماعية، وفقدان التشريع الاجتماعي المتحرّك في مجالات إقرار المعاشات والتعويضات، وإقرار السلّم المتحرّك للأجور، والعمل النقابي المستقل والنزيه، جعل من اللبنانيين أناساً يعيشون في

عالم تحكمه العلاقات الاعتباطية والرؤية الاعتباطية لطبيعة العلاقات الإنسانية والمهنية؛ يضاف إلى ذلك حال من اللامبالاة المدنية التي تؤلّدها هكذا أجواء وعلاقات، لا تصلح البتّة في مجال الدفع بسياق ديموقراطي، لأن النسق الديموقراطي يقوم على تضافر أشكال متنوعة من التمكين الأخلاقي والنفسي والروحي والمهني الذي يعزّز الشعور بالكرامة البشرية والاستقلال المعنوي والقدرة على المبادرة العملية.

إن عملية التمكين الاجتماعي تتطلب إرساء مفهوم الحقوق الاجتماعية والصحية والتربوية بشكل فعلي. مشكلة اللبنانيين أنهم قد تحوّلوا مع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى أناس لا ينظرون إلى أنفسهم كأصحاب حقوق بل كمقتنصي خدمات على أبواب سياسيين فاسدين، أم شحّادين على عتبات مؤسّسات خيرية. لقد تحوّلت وزارة الشؤون الاجتماعية من مفاعل للعمل الاجتماعي الإصلاحي في مرحلة ما قبل الحرب، إلى مفاعل للمحسوبيات العائدة لسياسات النفوذ. أين هي سياسات الإرشاد العائلي من أجل حفظ التناسب بين حجم العائلة ورفاهها الإنساني؟ أين سياسات الإرشاد النفسي والتمكين المعنوي والمهني والحقوقي والنفسي للعائلات التي تعيش تحت ضغط المشاكل الحياتية والتبدّلات الاجتماعية الفجّة؟ أين سياسات التوجيه المهني والإرشاد للمراهقين من خلال مكاتب التوجيه المهني والعمل العيادي الاجتماعي، للتعاطي مع مشكلة البطالة في أوساط الشباب وما يرافقها من تراجع للسلوك باتجاه الانهيار النفسي أو الانحراف السلوكي. يضاف إليها ظاهرة البطالة المديدة عند البالغين وما يرافقها من تنامي مشاعر الدونية وقلة الفائدة والثقة بالذات والتراجع في الإمكانيات المهنية والنفسية والمعنوية... لم تعد هذه الظواهر بفردية بل أصبحت ظواهر اجتماعية معمّمة.

أما مشكلة البطالة الظاهرة والمقنّعة فترتبط كما استنتجنا سابقاً، بحركة

الاستثمارات وارتباط السياسات التربوية بسياسات تنمية فرص العمل وضرورة تطوير سوق العمل انطلاقاً من تطوّر العلوم وتطبيقاتها، وتنامي المشاكل المدينية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والإنسانية وما تستلزم من تطوير لتقسيم العمل الاجتماعي والمهني. إن تراجع منطق الحقوق في وعي الناس قد ولّد ممارسات خارجة عن كل الاعتبارات المهنية والقانونية والأخلاقية، وهذا ما يفسّر إلى حدّ بعيد العلاقات الاعتباطية في الأوساط المهنية حيث إقرار المعاشات والتعويضات يخضع لعلاقات القوى، وتخلّف التشريع في مجالات العمل، وندرة فرص العمل، وغياب التوجيه المهني ومؤسسات التمكين وإرشاد العاطلين عن العمل، وعدم تطبيق معايير موضوعية لإقرار أنظمة التعويضات المتعارف عليها في المجتمعات الديموقراطية (الأهلية العلمية، الأهلية المهنية، طبيعة العمل، ندرة الخدمة المهنية، عدالة التعويضات، الضريبة التصاعدية على المداخيل...)، الوسط المهني يخضع لقوانين مجتمع برّي، لا قواعد له إلا قوة المتعاقدين أو ضعفهم. هل هذا يعني أنه لا تشريع في لبنان؟ هنالك تشريع في لبنان يحتاج إلى تطوير دائم وتطبيق فمن يقدم عليه؟ إن تراجع العمل النقابي والتمثيل المهني الذي تمليه تقسيمات العمل الجديدة وطبيعتها الحصرية التي تبعدها عن الانقسامات الطبقية الحادّة التي امتازت بها بدايات العهد الصناعي، قد تأثّر بتراجع دولة القانون، بحكم الخرق المخابراتي للعمل النقابي وتطويعه لسياسات الأجهزة اللبنانية ومرجعيّاتها السورية الضابطة، وبفعل سقوط نوعية الفاعلين النقابيين ومستواهم الأدائي والأخلاقي، وخصخصة الحيّز المهني والعلاقات الملازمة لطبيعة العمل الخدماتي الذي يغلب على البنية الاقتصادية في البلاد.

السياسة التربوية: لقد أهملت المسألة التربوية بشكل غير مفهوم وغير مقبول. كيف يمكننا اليوم في زمن الاقتصاد المعرفي تجاهل الأهمية

الأساسية للعمل التربوي. إن مراجعة النظام التربوي الحاضر تتطلّب إعادة نظر في المحاور التالية:

1) تقسيم العمل التربوي بين القطاعين الرسمي والخاص. علينا تجاوزعلاقة المخارجة بين القطاعين باتجاه مفهوم العلاقة التكاملية، الذي يفترض العمل على تحسين التعليم الرسمي لجهة جودة المباني المدرسية والتجهيزات التعليمية والمخبرية وتوزّعه الجغرافي المتوازن، وكفاءة الجسم التعليمي وتفرّغه لعمله وانخراطه في التنشئة المستمرة. أما التعليم الخاص فعلينا إعادة النظر في أوضاعه باتجاه وقف النزعة التجارية التي أدّت إلى التنامي السرطاني للمؤسسات التعليمية التي لا تتوافر فيها الشروط المهنية، ووضع نظام البطاقة المدرسية التي تمكّن المواطنين من تحرير خياراتهم التربوية والاستفادة من تغطية المال العام على مستوى المدارس الخاصة التي تتمتع بالمواصفات المهنية العالية. نحن لا نفهم كيف أن الدولة لم تفتح حتى اليوم هذا الملفّ خصوصاً وأننا نعيش في مجتمع يمتلك إرثاً من المؤسسات التربوية الخاصة التي تقدّم تعليماً ذات جودة كبيرة اذا ما أردنا اعتماد المقاييس التربوية الدولية.

أدّى تعدّد صناديق التمويل التربوي إلى زيادة كلفة الفاتورة التربوية دون توسيع قاعدة المستفيدين من المواطنين ودون تكريس حقّهم في اختيار المدرسة التي تناسب خياراتهم التربوية. ليس هنالك من مبرّر لعدم تجاوز هذه الثنائية من زاوية تكامل الخدمة التربوية الجيّدة، وتحرير خيارات المواطنين التربوية، وتثبيت حقّهم في المال العام الذي يدفعونه كمكلّفين في مجال تعليم أولادهم في المدرسة التي يشاؤون، وفي تأكيد الطابع العام للخدمة التربوية للمدرسة الخاصة. هذه الخطوة تحتّم وضع نظام للموافقة المهنية الذي تقاس على أساسه أهلية المدرسة والتي على أساسها تعطى رخصة الممارسة. نظام الموافقة هذا يتضمن المعايير المهنية التالية (جودة

المباني، أهلية التجهيزات المخبرية، المكتبات، والتجهيزات الرياضية، وبرامج التعليم على تنوّع موضوعاتها في الرياضيات والعلوم واللغات والآداب والموسيقى والمهارات التكنولوجية، والتربية الرياضية والبيئية، وكفاءة الجسم التعليمي...) بالاضافة إلى تطابق العمليات التعليمية مع موجبات حقوق الإنسان والدستور لناحية احترام حرّية الضمير، وحرّية المعتقد، واحترام كرامة الشخص البشري والمساواة الجنسية والعرقية والدينية ورفض أيٍّ شكل من أشكال التمييز. إن تعدّدية الاعتبارات التقويميّة هي المرتكز الذي سوف تُجرى على أساسه عملية الموافقة المهنية. لم يعد من الممكن تجاهل إرادة المواطنين وحقهم في الخيار التربوي الحرّ وخصوصاً وأن المشكلة المالية التي تطرحها المصاريف التربوية على الميزانية العائلية قد أصبحت من أبرز المشاكل التي تدفع بالهجرة وتمعن في الإفقار وتضرب مفهوم الحقوق الأساسية وتحرم البلاد من كفاآت المواطنية العلمية والتدريبية. هذا الاتجاه الإصلاحي مأخوذ به في دول تمتلك تعليماً عاماً وخاصاً على حدّ سواء. فأميركا لديها نظام البطاقة المدرسية في العديد من الولايات، وبلجيكا وهولندا وأوستراليا لديها نظام تكامليّ بين القطاعين ومبني على حرية خيارات المواطنين التربوية، وفرنسا لديها نظام التعاقد المدرسي... لا بدّ في هذا المجال من خلق المجلس الأعلى للسياسة التربوية كإطار تنسيقي بين الدولة والقطاع المهني في مجال التخطيط والسياسة التربوية.

التعليم الجامعي: إن أداء الدولة في هذا المجال هو من دون شك دون مستوى التعليم العالي في لبنان. فالحكومات المتعاقبة لا تزال في حيرة حول تثبيت وزارة التعليم العالي كقطاع حكومي مستقل، في حين أن المطّلع على أوضاع التعليم العالي يعرف تمام المعرفة أنه يتطلب إدارة حكومية مستقلّة تستدعيها أهمية هذا القطاع وطبيعة مشاكله. على سياسة التعليم العالي أن

تضع المجلس الأعلى للتعليم موضع التنفيذ لأن طبيعة هذا القطاع تفترض عمل تنسيق ومؤالفة بين سياسات الدولة والجامعات. إن المشاركة في رسم سياسات هذا القطاع قد أصبحت من الأولويات الحكومية التي ينبغي عليها أن تعالج المشاكل التالية:

أ) التنامي السرطاني لما يسمّى بمعاهد التعليم العالي التي لا تخضع لأيّة معايير مهنية دولية متعارف عليها؛ ب) لوضع سياسة تقسيم للعمل الجامعي مبنية على أساس تقدير الحاجات المهنية، والإنمائية والتربوية وعلى أساس توزع متكافىء ووظيفي لهذه المؤسسات على مختلف الأراضي اللبنانية؛ ج) إنفاذ نظام الموافقة المهنية لضبط نظام الرخص، وفتح الفروع الجامعية، وتقويم الشهادات التعليمية، ووضع شروط الأهلية الأكاديمية فيما يخصّ الجسم التعليمي، وتوحيد قواعد المعادلات، وبحث مشاكل كلفة التعليم ومسألة الأقساط، وتطوير سياسات التعاون بين المؤسّسات الجامعية؛ د) بحث وتحديد سياسات التعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الجامعي في مجالات تطوير الأبحاث الجامعية لجهة التمويل والاستفادة من الأبحاث في مجالات السياسات العامة والإنماء التجهيزي والصناعي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي وفي مجال صيانة البيئة، وفي مضامير حلول النزاعات والإصلاح الدستوري والقانوني والسياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي.

الجامعة اللبنانية: إن السياسة الحكومية في مجال إدارة الجامعة اللبنانية هي جزء أساسي من المشاكل التي يجب معالجتها من أجل دفع استقلالية الجامعة على الصعيد المهني وتحريرها من المداخلات السياسية التي أحدثت عائقاً أساسياً لنموّها. أمّا المشاكل الواجب تناولها في هذه المرحلة فهي: أ) إعطاء الجامعة الاستقلالية القانونية التامة تجاه مؤسّسات الحكم هو الشرط الأساسي لاستقلاليتها المهنية. فما دامت الجامعة خاضعة في

حياتها الداخلية للمداخلات السياسية فهي لن ترتقي إلى المستوى المهني المطلوب. هذا يعني عملياً ربط عملية تعيين العمداء ورئيس الجامعة والإداريين من خلال آليات إدارية قائمة على حق مجالس الكلّيات والفروع في انتخاب مديريها وعمدائها ورئيس أو رؤساء الفروع الجامعية المستقلّة، أو تعيينهم على أساس مباريات مفتوحة، وتعيين إدارييها على أساس المباريات المفتوحة أيضاً، وذلك ضماناً لمهنية التعيينات واستقلاليتها عن مراكز النفوذ السياسية. ضرورة تحرير عملها الأكاديمي البحت من موافقة مجلس الوزراء على مستوى تعيين مواعيد الامتحانات، وسياسة الترقيات، والمناقلات الإدارية، ومعادلة الشهادات... لقد أعطيت هذه الأمثلة للدلالة على درجة ارتباط العمل الجامعي البحت بالعمل الحكومي على نحو يسيء إلى استقلالية الجامعة ومهنية أدائها؛ ب) إن المركزيّة المضخّمة التي تحياها الجامعة قد أعاقت العمل فيها على غير مستوىً : ثقل القرارات الإدارية وعدم طواعيتها لحركة الواقع؛ مصادرة السياسات الجامعية الداخلية من قبل مراكز القوى السياسية وتفرّد رئيس الجامعة بالقرار الإداري والمالي من خلال تعيين مجلس عمداء موالٍ له أم لسياسات النفوذ التي أتت بالإثنين، وذلك دون أيّ مراعاة للقواعد الجامعية المتعارف عليها. إن تنامي المحسوبيات والمحميات على كل المستويات، جعل من الإصلاح الأكاديمي والإداري أمراً شبه مستحيل في الجامعة. يضاف إلى ذلك غياب أي نوع من أنواع المراقبة والمساءلة والمحاسبة وما ينتج عنها من إساءة استعمال للأموال العامة والإدارة الاستنسابية المتفلّتة من الضوابط القانونية. ج) بتّ قضية الهيكلية التنظيمية للجامعة. لقد انقضت ثلاثون سنة على بداية تفريع الجامعة وتوزّعها على سائر المناطق اللبنانية ولم تُبتّ مسألة تحوّلها إلى جامعات مستقلة تجتمع داخل اكاديمية تنسيقية على غرار ما جرى لجامعة باريس سنة 1968 عند تقسيمها إلى 13 جامعة مستقلة، تنسّق فيما بينها

أكاديمية باريس. إن الضرورات الوظيفية التي يحتّمها وجود هذه الفروع المستقلّة تجعل من انتظامها على أساس هيكليات جامعية مستقلّة أمراً حيوياً لا مفرّ منه. لم يعد من الممكن الإبقاء على المركزية المدمّرة لاعتبارات عملانية وسياسية، إذا شئنا عملاً مهنياً سليماً واذا ما احترمنا حقوق المناطق في خدمات جامعية مكتملة وذات مستوى. لقد أثبتت الفروع قدرتها على الاستمرار وخصوصاً الفروع الثانية التي كوّنت النموذج الأول لنجاح الجامعة اللبنانية في استكمال تكوينها الأكاديمي وإعطاء تعليمي جامعي تنافسي ومؤهّل للتخصّص العالي في جامعات الغرب، أو لولوج أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية. إن قضية إعادة النظر بهيكلية الجامعة، مسألة سياسية بامتياز تتطلّب وفاقاً سياسياً وقرارات اكاديمية تترجمه. إن أي قرار حكومي يتجاوز واقع الجامعة الفعلي، وإنجازاتها المحليّة، وإرادة المناطق التي تحتضنها، وحقوق المجموعات التي تستفيد من خدماتها، سوف يؤدّي الى خلافات تستغني الجامعة عنها في هذه المرحلة. د) إن محاولة وضع اليد على مجمّع الشويفات من قبل سياسات طائفية بيّنة هو من التصرّفات غير المسؤولة. إن المجمّع الجديد يتطلّب إدارة متوازنة في تركيبتها وتوجّهاتها وذلك من أجل وضع سياسة لإدارته على نحو مهني بحت، وبعيداً عن سياسات النفوذ الطائفية التي تسعى إلى مصادرة المجمّع لحسابها. إن الإنتهاء من أعمال مجمّع الحدث، يفتح باب النقاش واسعاً حول مصير المجمّعات الأخرى في مناطق جبل لبنان، والشمال والجنوب والبقاع.

المسألة الصحية: إن فشل الحكومات المتعاقبة في تحديد معالم سياسة صحية تدفعنا إلى طرح الأسئلة التالية: أ) لماذا لم تلحظ البيانات الوزارية والسياسات المعتمدة مفهوم وممارسات الصحة الوقائية الذي يفترض عملاً وزارياً متشابكاً لتأمين الشروط البيئية السليمة، والتربية الصحية،

والتجهيزات الرياضية، والسياسات المدينية... ب) لما لم تلحظ أي خطة لمعالجة كلفة الفاتورة الصحية المضخّمة نظراً لعدم تطبيق الخريطة الصحية؛ ولتعدّد صناديق التسديد (الضمان الاجتماعي، تعاونية الجيش، تعاونية موظفي الدولة، صندوق تعاضد الجامعة اللبنانية، شركات الضمان، التكليف الخاص...) وتراجع الاعتبارات المهنية البحتة والأخلاقية لحساب ممارسات مهنية غير مبرّرة ولا دافع لها سوى الأرباح غير المشروعة، على مستوى أداء المؤسسات الاستشفائية والجسم الطبّي؛ والتنامي السرطاني للمؤسسات الاستشفائية دون أي اعتبار للضوابط المهنية وأحكام تقسيم العمل الطبي... ج) ما هو مستقبل تقسيم العمل الطبّي بين القطاعين الحكومي والخاص؟ ما هو مستقبل المستشفيات المسمّاة حكومية، وما هي خطّة الدولة من أجل دفع توزّعها الجغرافي المتوازن وتطبيق المعايير المهنية الدولية في مجال إدارتها وأدائها المهني؟ إلى متى سوف نفتقد نظام الموافقة المهنية في المجال الطبي وذلك لضبط النزعة التجارية المتنامية للمؤسسات الاستشفائية؟ د) متى يتمّ تطبيق قانون الآداب الطبية، وإدخال ثقافة المحاسبة في العلاقة بين الطبيب والمريض لجهة الإساءة المهنية في كل جوانبها؟ هـ) يتطلب إنفاذ الحقوق الاستشفائية اعتبار القطاع الطبي جزءاً من الحقوق الأساسية وبالتالي فهو خارج عن دائرة المبادلات التجارية. هذا يعني أنه على الدولة تغطية الكلفة التصاعدية للعلاجات الطبية وذلك من خلال توحيد صناديق التسديد عبر رفع مستوى الخدمات الطبية إلى المستوى المهني الدولي في المستشفيات الحكومية والخاصة على السواء، وتغطية أكلاف العلاجات في المستشفيات الخاصة من خلال نظام البطاقة الصحية، التي تقوم على مبدأ تحرير خيار المواطن الصحي وتغطيته من المال العام. إن تعدّدية الصناديق المالية، تحفُز الإهدار، والابتزاز في الممارسات الطبية، الأمر الذي رفع كلفة الاستشفاء إلى الملياري دولار، في حين أن

عقلنة سياسة الاستشفاء من خلال التطبيق الصارم للخريطة الصحية وتوحيد صناديق الاستشفاء وتطبيق نظام البطاقة الصحية سوف يخفّض الكلفة إلى مليار دولار ويغطي المواطنين كافة.

المسألة البيئية: إن التردّي البيئي في لبنان قد بلغ مدىً من الخطورة وعمق تدمير النسق البيئي، الأمر الذي دفع خبراء دوليين إلى الاستنتاج أن لبنان قد اجتاز عتبات التجدّد الإيكولوجي. لقد بقيت سياسة الدولة في هذا المجال دون الفاعلية المطلوبة للإعتبارات التالية:

أ) عدم الوعي الإيكولوجي في مجال التخطيط والأداء الاقتصادي وكأنه لا علاقة بين المتغيّرات الاقتصادية والإيكولوجية. لا نجد أثراً لمفهوم الإنماء الاقتصادي المستدام *(Sustainable development)* لا في السياسات الحكومية ولا في أداء الفاعلين الاقتصاديين ولا على مستوى الوعي الاجتماعي. ب) إن الأوليغارشيات المالية تتصرّف بالإرث الطبيعي كمادة لعمليات نهب غير محدودة. فمن المنتجعات البحرية التي أكلت الشواطئ العامة إلى الكسّارات التي دمّرت محميّات طبيعية نموذجية، إلى تصحّر الأراضي الزراعية والأحراج، إلى التمدّد الفوضوي للمعامل، والتمدّد السكني الهمجي الذي ضرب معايير التصنيف العقاري وما يرافقها من تفكيك للأنساق الايكولوجية، الذي أدّى إلى التصحّر وتلوّث المياه الجوفية وإلى تحويل البحر إلى مكبّ لمياه الصرف الصحي،... أمثلة عما صارت إليه الطبيعة في لبنان نتيجة لأداء اقتصاد رأسمالي همجي لا ضوابط إيكولوجية وأخلاقية وقانونية وضريبية تناله. إنّ الدولة ليست بصدد مواجهة الممارسات الاقتصادية التي هي بأساس هذا التردّي المميت للطبيعة اللبنانية، فالوعي البيئي غير موجود والتشريع البيئي متخلّف، وإرادة إنفاذ التشريعات معدومة، والمسألة برمّتها ليست في سلّم أولويات العمل الحكومي. ج) تردّي الوسط المُدُني الذي سبّبه غياب السياسات

الـمُدُنية لجهة التخطيط والتصنيف والتجهيزات والحفاظ على المساحات الخضراء وإنشاء الحدائق العامة، وعدم إعادة النظر في الشبكات الكهربائية التي تجتاز الأحياء السكنية وتسبّب السرطانات الدماغية واللمفوية لجهة طمرها أو استبدالها بطاقات إنتاجية بديلة، إلغاءً لخطر التلوث الذي تسبّبه المعامل والتردّدات الإشعاعية لخطوط التوتّر العالي. يضاف الى ذلك التداخل الفوضوي بين المناطق السكنية والصناعية وما تسبّبه من تلوث وضجيج وتدمير للوسط الإيكولوجي والحياتي. إن المشاريع الكبرى التي قامت بها الدولة في مجال توسيع شبكة الاتصالات في البلاد قد أسقطت كل الاعتبارات البيئية فدمّرت محميّات حرجية ألفية (مناطق المتن الشمالي وكسروان والجنوب والبقاعين والشمال) ودمّرت النسيج الايكولوجي والحياتي للأحياء السكنية عبر أوتوسترادات عابرة لغرف الطعام والنوم، كانت في أساس تلوث هذه الأحياء وتضاعف الضجيج فيها والقضاء على تماسكها الإنساني. والمحصّلة الإيكولوجية تمتّد أيضاً إلى التلوّث الذي تسبّبه السيارات والشاحنات والباصات. إن مراجعة هذه المؤشرات تنبئنا عن مفاعيلها على أوضاع الصحة العامة في البلاد، فالأمراض التي يعانيها اللبنانيون حسب الآراء الطبية (القلب، السرطان، الرئة، الأعصاب، الجلد...)، هي بنسبة 95% أمراض عائدة إلى شروط حياتية بالغة التردّي.

إن المقلق في الأزمات البيئية التي تحياها بلادنا، هو عدم وعي شأنها وعدم إيلائها الأولوية التي تستحقّها في مجال السياسات العامة، فالدولة في سياستها قاصرة في رؤيتها وادائها وقدرتها على مجابهة المصالح التي تمثّلها الأوليغارشيات المالية وتغييبها الكلّي لمؤسسات المجتمع الأهلي كشركاء أساسيين في التخطيط المُدُني وحماية الارث الطبيعي. إن عمل المؤسّسات البيئية وحركات المجتمع الأهلي لا تزال دون مستوى المداخلة المطلوبة من

أجل مجابهة المصالح المالية التي تقوم بالتخريب، والتربية والتوعية البيئية. كما أن التشريع البيئي والقضاء البيئي لا يزالان في مرحلة بدائية.

علينا أن نضيف إلى الإرث البيئي الإرث المعماري والاركيولوجي في المدن والقرى الذي يتعرض لعملية محاصرة واستئصال تحت تأثير حركة التمدين الهمجي وتعطيل التصنيفات العقارية والأثرية. إن قانون المبادلات المالية لا يعرف كما في سائر القطاعات حدوداً. لقد فشلت الدولة في حماية الإرث المعماري والإركيولوجي من خلال تشريعات نافذة ومتطوّرة، وفي وضع سياسة جدّية لصيانته وترميمه وإعادة درجه ضمن النسيج الـمُدُني الجديد. إن عدم الرؤية الثقافية لدى الطبقة السياسية وارتباطها العضوي بالمصالح المالية والعقارية، وغياب السياسات الضريبية الحامية للإرث المعماري والإركيولوجي، قد أدّيا مجتمعين إلى تمدّد عمراني مدمّر للنسيج المدني المتداخل وإلى هذا التصحّر الحضاري الذي جعل من قرانا ومدننا غابات من الباطون، فأضحت لا طبع ولا لون ولا هيئة لها. إن المأساة التي أصابت الإرث الطبيعي تصيب الإرث الإركيولوجي والمعماري، والمأساة الأكبر هو أن هذه المسائل لا تجد لها مكاناً في السياسات العامة.

5) فشل كل محاولات الإصلاح الإداري الإداري نظراً أ) لتركّز المقاطعات السلطوية على حساب استقلالية الإدارة؛ ب) لتراجع المعايير المهنية لصالح المحسوبيات وسياسات النفوذ؛ ج) لإستعمال الإدارات العامة كمصدر لترفيد سياسات النفوذ والإثراء الشخصي؛ د) إن عدم الخوض في إصلاح الإدارة العامة على مستوى البُنى والمعارف والنخب الإدارية الجديدة لم يكن بالأمر الطارئ. يعود هذا الإغفال المتعمّد إلى مصالح الطبقة الحاكمة في الإبقاء على واقع دولة القضم[38] *(Predatory State)* على حساب الدولة الإنمائية وما تفترضه من عقلنة للعمل الإداري على أسس علمية ومهنية ومناقبية متعارف عليها عالمياً على حساب المقاطعات

السلطوية والموارد الريعية التي تغذي محسوبيات الطبقة السياسية وثرواتها الخاصة.

إن أعمال إصلاح الإدارة التي أعدّت لها المؤسسات الدولية والمجموعة الأوروبية لم تأخذ مداها نظراً لعدم تجاوب الوزراء والإداريين مع الخبراء، لا في صدد إعطاء المعلومات اللازمة لتكوين المخطّطات الإصلاحية العائدة للوزارات أو لجهة مباشرة أعمال إصلاحية فعلية. على الإصلاح السياسي أن يؤطّر الإصلاح الإداري اذا ما أردنا نفاذاً فعلياً لهذه المشاريع. أما الإصلاح السياسي فيفترض نخباً سياسية بديلة تعبّر عن وفاق سياسي ووطني يرغب فعلاً في إعادة تكوين مرتكزات دولة القانون التي هي الاطار الأساسي من أجل الانتقال من واقع دولة القضم الى واقع الدولة الانمائية. لا يمكن للدولة أن تبقى امتداداً لسياسة النفوذ والمحسوبيات، وأن تنجح في جعل الادارة العامة أداة للإصلاح والتدبير العقلاني وتفعيل الحقوق المواطنية. إن رغبة المؤسّسات الدولية والأميركية والمجموعة الأوروبية في مساعدة لبنان، تصطدم منذ أكثر من عقد ونيّف بعدم وجود نيّة فعلية في الإصلاح الإداري. جزء أساسي من العقبات يعود الى واقع المقاطعات السلطوية والمحسوبيات ومفاعيل الاحتلال السوري، أما الآن وقد زال هذا الاحتلال، فما الذي يحول دون خوض أقطاب المعادلة السياسية في عملية الاصلاح الاداري؟ الجواب، يتطلب مطالبة وعملاً ديموقراطياً من أجل إزالة حالة الممانعة والخوض في تفاوض فعلي معهم حول سبل الانتقال الى المرحلة الجديدة.

خلاصة

إن التداول السياسي كما عايشناه على مدى عقد ونيف قد بقي دون آمالنا وحقوقنا وأهدافنا المنشودة. فالطرح السياسي الذي عرفناه في ال 15 سنة الماضية، بقي محرّفاً ومجتزأ ودون المقاربة التحليلية المطلوبة وفي مواضع شتّى كاذباً ومضللاً. الفراغ السياسي المؤسّسي، واللقاءات الظرفية بين لاميثاقيين ولا ديموقراطيين وطارئين ومصلحيين من أجل التصرّف بالتمثيل السياسي، هي من الأمور التي لم تعد جائزة لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الأدبية. سياسة محاور النفوذ الداخلية والإنصياع لسياسات النفوذ الإقليمية من سورية وايرانية ووهّابية ليست من الوفاق بشيء. المطلوب اليوم استعادة ديناميكية البناء من اجل صياغة مشاريع سياسية جديدة في الأوساط المسيحية والإسلامية، باتجاه تكوين مشروع لبناني مشترك يؤسّس وحدة البلاد هذه المرة لا على أساس السلبيات بل الايجابيات التي تخلقها المناخات الدولية والإقليمية البنّاءة التي تتوخّى إعادة منطقة الشرق الأوسط الى منطق التسوية العقلانية للنزاعات والإصلاحات الديموقراطية، والتي يجب ترجمتها لبنانياً من خلال ثقافة سياسية ووطنية جامعة قائمة على مبادىء السيادة الواضحة المعالم، والتعدّدية الثقافية والحضارية، والمجتمع المنفتح، والعمل السياسي الديموقراطي، والمساحات الوطنية المشتركة، ومؤسّسات دوليّة قائمة على مرتكزات دولة القانون وحقوق الإنسان وتكريس الحريات العامة

على تنوّعها من فردية وجماعية وعلى تنوّع موضوعاتها في الاجتماع والدين والقناعة والقول، والمسكونية الدينية والعدالة التوزيعية، ومداخلة اقليمية بنّاءة ومتكافئة مع دول الجامعة العربية وسائر اطراف معادلة الشرق الأوسط الكبير.

لقد آن الأوان لأن نعود إلى العمل المؤسسي القائم على الديموقراطية النقاشية والإجتماع على أساس التدارس المشترك للأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، والاجماع على قاعدة التوافق العقلاني والارادي والديموقراطي حول الملفات المطروحة. العمل التنظيمي مفتوح على كل الصيغ ولكن من منطلق اساسي هو الديموقراطية والمشاركة في التفكير والقرار والاداء.

إن التحدّي المطروح علينا هو بحجم الآفاق الجديدة التي تؤسّس لها المعطيات الاقليمية والدولية الجديدة، والثقافة السياسية الديموقراطية كما وصفها فرنسيس فوكوياما[39]، هي الأفق السياسي الجديد لأزمنتنا الحاضرة، والتي نأمل أن تصبح المرتكز الاساسي للتغيير السياسي في بلادنا ومنطقة الشرق الاوسط والعالم الثالث على وجه الاجمال، الذين يعيشون في اقفالات أوجدوها لأنفسهم من خلال علاقتهم المضطربة وغير الواعية مع الحداثة وما أملته من تحوّلات في الثقافة والبنيات السياسية، وسياسات الانماء المتكامل، وتمكين المرأة، والتداخل الحضاري والمسكونية الدينية، ومكتسبات التكنولوجيا والادارة الديموقراطية للموارد التكنولوجية والاقتصادية والتربوية، ومفاهيم متحركة للعدالة التوزيعية...

علينا أن نشير من ضمن هذا السياق إلى أن دولة لبنان الكبير قد أمّنت اطاراً احتضانيا لقيم الحداثة السياسية والاجتماعية وأن التجارب السياسية التي خرّجتها لم تكن بالأمور الثانوية في هذا المجال، فما علينا إلا استعادة هذه الديناميكية وإرجاعها الى يوميات التداول السياسي.

إن مشاكل لبنان التكوينية على صعوبتها وعمقها، لم تمنع من انشاء كيان سياسي مشبع بمفاهيم دولة القانون والديموقراطية المؤسسية كما أشاعتها الثقافة السياسية الفرنسية التي خبرها لبنان منذ زمن الانتداب على الرغم من الاعطاب القاتلة والمشاكل البنيوية والنكسات والتراجعات التي عرفها. علينا من ضمن هذا السياق أن نشير الى أن تراجع مفهوم الدولة ودولة القانون في الحياة العامة اللبنانية، يعود الى واقع الحرب المديدة التي عايشناها وانهيار ثقافة العيش المشترك والمناقبية الديموقراطية وتقاسم الحيّز العام من قبل نيو-إقطاعيات، والدور الذي مثّلته سوريا وسياسات النفوذ الإقليمية في إدارة وتزخيم الديناميكيات النزاعية وتفكيك قواعد السيادة اللبنانية وإعادة صوغ البنية الدولية والسياق السياسي بوحي من النموذج السوري.

لا يحق لنا أن نكون دون هذه التحدّيات البنّاءة التي تدفع بها المرحلة الحاضرة. لم يعد من الجائز أن نحشر أنفسنا في زوايا ماضٍ اندثر وحاضر دون أفق ومستقبل لا معالم له. إن فرصة التغيير هي في متناولنا، فما علينا إلا الدخول في عمق حركتها وجعلها في أولويّة مفكرتنا.

الهوامش

1. Max Weber, *Wissenschaft als Beruf*, Duncker und Humboldt,1919, pp. 524-555; *Wirtschaft und Gesellschaft*, J.C.Mohr, Tübingen 1980; "Die Wirtschaft Ethik der Welt Religionen", *Gesammelte Aufsätze zur Religion Soziologie*, Tübingen 1922-1923,Vol I, pp.237-268.
2. Niklas Luhman, *Die Wissenschaft der Gesellschaft*, Suhrkamp, 1990.
3. Edgar Morin, *Introduction à la pensée complexe*, Points-Essais, Seuil, 2005.
4. Aristote, *La politique* (Traduction J. Tricot), Vrin 1962.
5. St Augustin, *De Civitate Dei*, Desclée de Brouwer, Collection Bibliothèque Augustinienne, 1959-1960, (Traduction G. Combès).
6. Jürgen Habermas, "Die postnationale Konstellation und die Zukunft der Demokratie", pp. 91-169, in *Die Postnationale Konstellation, Suhrkamp*,1998.
7. John Rawls, *Theory of Justice*, Harvard, 1971; *Political Liberalism*, Columbia, 1993.
8. Jürgen Habermas, *Theorie des Kommunikativen Handelns*, I, Suhrkamp, pp. 25-71, 1987.
9. John Rawls, *Theory of Justice* & *Political Liberalism*, Harvard 1971 & Columbia 1993.
10. Ulrich Beck, *Risikogesellschaft*, Suhrkamp, 1986, pp. 368-374.
11. Hans Jonas, *Le principe responsabilité*, Cerf, 1990; *Das Prinzip Verantwortung*, Suhrkamp, 1987; James Lovelock, *Gaïa*, Oxford, 1979; Bertrand de Jouvenel, *Arcadie*, *Essai sur le mieux-vivre*, Tel-Gallimard, 2002; Bill Devall, George Sessions, *Deep Ecology: living as if nature mattered*, Gibbs M. Smith publications, 1985; Claude Allègre, *Economiser la planète*, Livre de poche, Biblio-Essais, 1990; Michel Serres, *Le contrat naturel*, Flammarion, 1990; Theodor Roszack, *The Voice of the Earth*, Touchstone-Simon & Schuster, 1992.
12. Heiko Patomaki, *Democratizing Globalization, the Leverage of the Tobin Tax*, Zed Books, 2001;

LAU LIBRARY
BEIRUT

يتضمن هذا البحث النص الكامل لمشروع جيمس توبن الضريبي.

13. Claus Offe, "Coming to Terms with Past Injustices", *Archives Européennes de Sociologie*, XXXIII, 1992, pp. 195-201; John Borneman, *Settling Accounts*, Princeton, 1997.
14. Michael Walzer, *Spheres of Justice*, Basic Books, 1983.
15. Jon Elster, *Local Justice*, Russell Sage Foundation, 1992.
16. Raymond Aron, "Pensée sociologique et droits de l'homme", in *Études Politiques*, Gallimard, 1972, pp. 217-234 ; Michael Walzer, *op. cit.*, pp. 97-103, 282-283 ; Judith Andrew, "Blocked Exchanges, a Taxonomy", *Ethics*, 103, October 1992.
17. Allan Buchanan, "Morality of Inclusion", *Social Philosophy and Policy Foundation*, 1993, pp. 233-249.
18. مرقس 12/13-17 ; *Religion et politique*, Aubier-Montaigne, 1978 (collectif); Hyppolite Simon, *Église et politique*, Centurion, 1990, *Chrétiens dans l'Etat moderne*, Cerf, 1984; Paul Valadier, *Agir en politique, décision morale et pluralisme politique*, Cerf, 1980; Richard Neuhaus, *The Naked Public Square*, Eerdmans, 1981; Ronald Thieman, *Religion in Public Life*, Georgetown, 1996; Joseph Bernardin, "The Public Life and Witness of the Church", *America*, October 5, 1996; Charles Chartouni, "Politics of Difference, the Unresolved Dilemmas", *Annales de Sociologie et d'Anthropologie*, FLSH-Université St Joseph, Vol. 10-11, 1999-2000, خاصة القسم العائد لـ "Religions and the Conditions of Publicness", pp. 117-127; "Religion et société, quelques préalables épistémologiques", *Annales de Philosophie*, FLSH- Université St Joseph, Vol. 5, 1994; José Casanova, *Public Religions in the Modern World*, Chicago, 1994; Marcel Gauchet, *Le désenchantement du monde*, Bibliothèque des Sciences Humaines-Gallimard, 1985.
19. Ken Jowitt, "After Leninism, the New World Order", *Journal of Democracy*, Winter 1991.
20. Friedrich Nietzsche; *œuvres complètes, XII, II partie, - fragments posthumes, automne 1885-1887, paragraphe* 81, Gallimard 1979.
21. Francis Fukuyama, *America at the Crossroads*, Yale, 2006; "After Neoconservatism", *New York Times*, February 19, 2006.
22. Ernest Renan, Qu'est ce qu'une nation? Conférence donnée à la Sorbonne le 11/3/1882, أعيد نشرها في منشورات University of Amsterdam, 1994, 1995.
23. Ephraïm Karsh, *Empires of the Sand. The Struggle for the Mastery in the Middle East 1789-1923*, Harvard, 1999.

24. Wilhelm Mühlmann, *Messianismes révolutionnaires du Tiers Monde*, BSH-Gallimard, 1968; Charles Chartouni, "Le messianisme politique, une étude paradigmatique", *Annales de Sociologie et d'Anthropologie*, FLSH- Université St Joseph, Vol.5, 1994; Roger Mager, "Dieu enrôlé", *Relations*, janvier-février, 2002, 674, pp. 12-16.
25. Abdelwahab Meddeb, *La maladie de l'Islam*, Seuil, 2002.
صدر عن دار النهار للنشر 2002 تحت عنوان أوهام الإسلام السياسي.
26. Taher Ben Jelloun, Interview avec *Der Spiegel*, "Der Islam neigt zum totalitären", pp. 178-180, 28 April 2003.
27. Mohammed Arkoun, *Lecture du Coran*, 1982, *Pour une critique de la raison islamique*, 1984, Maisonneuve et Larose ; نقد الخطاب الديني، نصر حامد ابو زيد، القاهرة، 1994 Nasr Hamed Abu Zeid, "Towards a Humanistic Hermeneutics", *Islamo-Christiana*, 30, 2004, p. 25; Farid Esack, *Qura'n, Liberation and Pluralism*, Oxford, oneworld, 1997; Ahmed Abdallah An-Naim, *Toward an islamic reformation,* Syracuse, 1995; Rachide Benzine, *Les nouveaux penseurs de l'Islam*, Albin Michel, 2004; Abdou Filal Ansari, *Réformer l'Islam*, La Découverte, 2003; Fethi Benslama, *La Psychanalyse à l'épreuve de l'Islam*, Aubier, 2002, Champs-Flammarion, 2004; Fatima Mernissi, *Le harem politique, le prophète et les femmes*, Albin Michel, 1987; Abdelkarim Soroush, *Reason, Freedom and Democracy in Islam*, Editors, M. Sadri & A. Sadri, Oxford, 2000; Bassam Tibi, *Die Krise des modernen Islams*, Suhrkamp, 1991; من أجل مقاربة تقييمية لهذه التيّارات، راجع Christian Troll S.J, "Progressives Denken im Zeitgenössischen Islam", www. Sanktgeorgen.de/leseraum/troll27.pdf.
28. Ephraïm Karsh, *Islamic Imperialism, a History*, Yale, 2006.
29. Elise Marienstras, *Nous le peuple, les origines du nationalisme américain*, 19 خاصة الفصل "La constitution et la création de l'État-Nation", pp. 357-377, Bibliothèque des Histoires-Gallimard, 1988.
30. Samuel Pufendorf, *Le Droit de la nature et des gens*, Ed. H. Schelte et J. Kuyper, Amsterdam 1706; Emmanuel Kant, *Doctrine du Droit*, Vrin 1971; Marcel Gauchet, *La révolution des droits de l'Homme*, BDH-Gallimard, 1989; Blandine Barret-Kriegel, *Les droits de l'homme et le droit naturel*, Quadrige-PUF, 1989; Charles Chartouni, "Morale et politique chez Kant, aux origines de l'État de

PRINTED BY
HEIDELBERG PRESS - LEBANON

Droit", *Dirasat*, 25, 1997.29.

31. Fuad Ajami, "Iraq and the Arab's Future", *Foreign Affairs*, January-February, 2003, p. 16.
32. Chalmers Johnson, *MITI and the Japanese Miracle: the Growth of Industrial Policy 1925-1975*, Stanford 1982; Peter Evans, *Embedded Autonomy, States and Industrial Transformation*, Princeton, 1995.
33. Aristote, *La politique*, Vrin, 1962.
    راجع الاقسام العائدة لمفهوم الثروة وجني الاموال والملكية والتدبير المنزلي.
34. نبيل بيهم، **الاعمار والمعالجة العامة في الاجتماع والثقافة: معنى المدينة سكانها**، دار الجديد، بيروت 1995؛ جاد تابت، **الاعمار والمعالجة العامة في التراث والحداثة: مدينة الحرب وذاكرة المستقبل**، دار الجديد، بيروت 1996؛ جورج قرم، **المصلحة العامة والاعمار، في الاقتصاد السياسي لما بعد الحرب**، دار الجديد، بيروت 1996؛ *Annales de Géographie*, FLSH – Université St Joseph vol 12-13, 1991-1992, "Le Centre ville de Beyrouth"; Samir Khalaf, *Philip Khoury, Recovering Beirut, Urban Design and Post-war Reconstruction*, Leiden-Brill, 1993; Nabil Beyhum, "The Crisis of Urban Culture: The Three Reconstruction Plans for Beirut", *The Beirut Review*, 4, Fall 1992, pp. 43-62.
35. Nabil Beyhum, "The Crisis of Urban Culture...", *art. cit.*, pp. 54-55.
36. Thomas Hobbes, *Leviathan*, (1651) Blackwell 1946, راجع الاقسام العائدة لـ State of Nature.
37. Charles Darwin, *The Origin of Species* (1859), Mentor Books 1958, راجع الفصلين 3 و4 "Struggle for Existence"
    و"Natural Selection; or the Survival of the Fittest"
38. Peter Evans, *Embedded Autonomy, op. cit.*
39. Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man*, Free Press, 1992.

BEIRUT

أتاح التقاء المفكرتين الداخلية والخارجية حول إعادة بناء لبنان على قاعدة إستعادة السيادة الفعلية وحرّية القرار الذاتي، وبناء الدولة على أسس ميثاقيّة وديمقراطية صريحة ومعلنة، فرصة تاريخية نادرة ومهمة. لكن الحياة لن تكتب لهذه الفرصة ما لم نبادر كلبنانيين إلى إجراء نقلات نوعية في حياتنا الوطنية تنقلنا إلى حيّز سيادي وديمقراطي فعلي، تنتهي معه المداخلات الخارجية كواقع مطبّع ومتغيّر سياسي داخلي، وما لم يوضع حدّ للأداء السياسي الذي أفرغ الإرث والمناخ الديمقراطيين من مضمونهما على مستويات الحياة العامة كافة.

شارل شرتوني

شارل شرتوني أستاذ علم الاجتماع والسياسة في معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، وباحث في دائرة الحكم والسياسة التابعة لمعهد الخدمة الخارجية في جامعة جورجتاون. له مؤلفات وأبحاث عديدة، بالعربية وبالفرنسية والإنكليزية.

Librairie El Bourj 450
9789953740966
ن من النزاعات المديدةالى دولة القانون
12,000.00LBP

ISBN 9953-74-096-8
9 789953 740966